



المملكة العربية السعودية

مؤسسة النقد العربي السعودي

التقرير السنوي
التاسع والأربعون
أحدث التطورات الاقتصادية
١٤٣٤ هـ - (٢٠١٣ م)



أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي

الرئيس ١- معالي المحافظ الدكتور/ فهد بن عبدالله المبارك

نائب الرئيس ٢- معالي نائب المحافظ الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

٣- معالي الأستاذ/ عبدالعزيز بن زيد القرشي

٤- سعادة الأستاذ/ محمد عبيد بن سعيد بن زقر

٥- سعادة الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العذل



بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني بإسم مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي تقديم التقرير السنوي التاسع والأربعين للمؤسسة الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدتها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م) إضافة إلى تطورات الربع الأول من العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازاً عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الانتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحاً وافياً للمهام التي تقوم بها المؤسسة مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاع التأمين. ويعتمد بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت المؤسسة من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي المؤسسة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالمؤسسة.

فهد بن عبدالله المبارك
المحافظ رئيس مجلس الإدارة

رمضان ١٤٣٤ هـ
يولية ٢٠١٣ م



للمراسلات والاستفسارات :

بريدياً :

مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة الأبحاث الاقتصادية
ص.ب ٢٩٩٢ ، الرياض ١١١٦٩
المملكة العربية السعودية

هاتف : ٤٦٦٢٢٠٠ - ١١ (٩٦٦)

فاكس : ٤٦٦٢٤٣٩ - ١١ (٩٦٦)

ولمتابعة أحدث ما تنشره مؤسسة النقد العربي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي تشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك. يرجى زيارة موقع المؤسسة في شبكة الإنترنت على العنوان التالي :

<http://www.sama.gov.sa>



المركز الرئيس للمؤسسة وفروعها المركز الرئيس : الرياض

الفروع

مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها



المحتويات

رقم الصفحة	
٨	الاقتصاد العالمي
٢٤	الاقتصاد السعودي
٤٢	التطورات النقدية
٥٢	القطاع المصرفي
٧٢	قطاع التأمين
٨١	الأسعار وتكاليف المعيشة
٨٧	سوق رأس المال
١٠١	القطاع الخارجي
١١٤	المالية العامة
١٢٣	الحسابات القومية والتنمية القطاعية
١٣٠	البتترول والثروة المعدنية



النمو الاقتصادي

سجل الاقتصاد العالمي انخفاضاً في معدلات النمو حيث حقق نمواً حقيقياً نسبته ٣,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٤,٠ في المئة في عام ٢٠١١م (جدول رقم ١-١). وسجلت دول الاقتصادات المتقدمة نمواً نسبته ١,٢ في المئة مقابل ١,٦ في المئة في العام السابق، وبلغ معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ٢,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ١,٨ في المئة في عام ٢٠١١م. وسجلت دول منطقة اليورو في عام ٢٠١٢ انكماشاً بلغ ٠,٦ في المئة مقابل نمو نسبته ١,٤ في المئة في عام ٢٠١١م حيث سجلت ألمانيا نمواً

الوضع الاقتصادي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٢م تراجعاً في معدل النمو ليبلغ ٣,٢ في المئة مقابل ٤,٠ في المئة في عام ٢٠١١م. ويعود ذلك التراجع إلى عدد من العوامل منها الاضطرابات المالية التي تواجه اقتصادات دول منطقة اليورو المتمثلة بمشكلة الديون السيادية وتعثر القطاع المصرفي، والتشفيف المالي. وحسب تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠١٣م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي ٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م.

جدول رقم ١-١ : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (نسبة مئوية)

توقعات	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
	٣,٣	٣,٢	٤,٠	٥,٢	٠,٦-	٢,٨	٥,٤	٥,٣	العالم
	١,٢	١,٢	١,٦	٣,٠	٣,٥-	٠,١	٢,٨	٣,٠	الاقتصادات المتقدمة
	١,٣	١,٤	١,٥	٢,٨	٣,٨-	٠,٣-	٢,٣	٢,٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
	١,٩	٢,٢	١,٨	٢,٤	٣,١-	٠,٣-	١,٩	٢,٧	الولايات المتحدة الأمريكية
	٠,٣-	٠,٦-	١,٤	٢,٠	٤,٤-	٠,٤	٣,٠	٣,٢	منطقة اليورو
	٠,٦	٠,٩	٣,١	٤,٠	٥,١-	٠,٨	٣,٤	٣,٩	ألمانيا
	٠,١-	٠,٠	١,٧	١,٧	٣,١-	٠,١-	٢,٣	٢,٥	فرنسا
	١,٠-	٢,٤-	٠,٤	١,٨	٥,٥-	١,٢-	١,٧	٢,٢	إيطاليا
	١,٥	١,٩	٠,٦-	٤,٧	٥,٥-	١,٠-	٢,٢	١,٧	اليابان
	٠,٧	٠,٢	٠,٩	١,٨	٤,٠-	١,٠-	٣,٦	٢,٦	المملكة المتحدة
	١,٥	١,٩	٢,٦	٣,٢	٢,٨-	١,١	٢,١	٢,٧	كندا
	١,٩	١,٤	٢,٦	٤,٥	٢,١-	٠,٩	٤,٢	٣,٩	الاقتصادات المتقدمة الأخرى
	٠,٠	٠,٢-	١,٦	٢,٠	٤,٢-	٠,٥	٣,٤	٣,٦	الاتحاد الأوروبي
	٣,٦	٢,١	٤,٠	٨,٤	٠,٧-	١,٨	٥,٩	٥,٨	الاقتصاديات الآسيوية الصناعية الجديدة
	٥,٣	٥,١	٦,٤	٧,٦	٢,٧	٦,١	٨,٧	٨,٣	دول الأسواق الناشئة والنامية
	٥,٥	٤,٧	٥,٣	٥,٤	٢,٧	٥,٦	٧,٠	٦,٤	أفريقيا جنوب الصحراء
	٧,١	٦,٦	٨,١	١٠,٠	٦,٩	٧,٩	١١,٦	١٠,٤	دول آسيا النامية
	٨,٠	٧,٨	٩,٣	١٠,٤	٩,٢	٩,٦	١٤,٢	١٢,٧	الصين
	٥,٩	٤,٥	٧,٧	١١,٢	٤,٩	٦,٢	١٠,١	٩,٤	الهند
	٣,١	٤,٧	٣,٩	٥,٣	٢,٩	٥,٠	٦,٣	٦,٧	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	٢,٢	١,٦	٥,٢	٤,٦	٣,٦-	٣,١	٥,٤	٦,٤	دول وسط وشرق أوروبا
	٣,٤	٣,٠	٤,٦	٦,١	١,٥-	٤,٢	٥,٨	٥,٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	٣,٠	٠,٩	٢,٧	٧,٥	٠,٣-	٥,٢	٦,١	٤,٠	البرازيل
	٣,٤	٣,٤	٤,٨	٤,٩	٦,٥-	٥,٣	٩,٠	٨,٨	الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي
	٣,٤	٣,٤	٤,٣	٤,٥	٧,٨-	٥,٢	٨,٥	٨,٢	روسيا

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي ابريل ٢٠١٣.



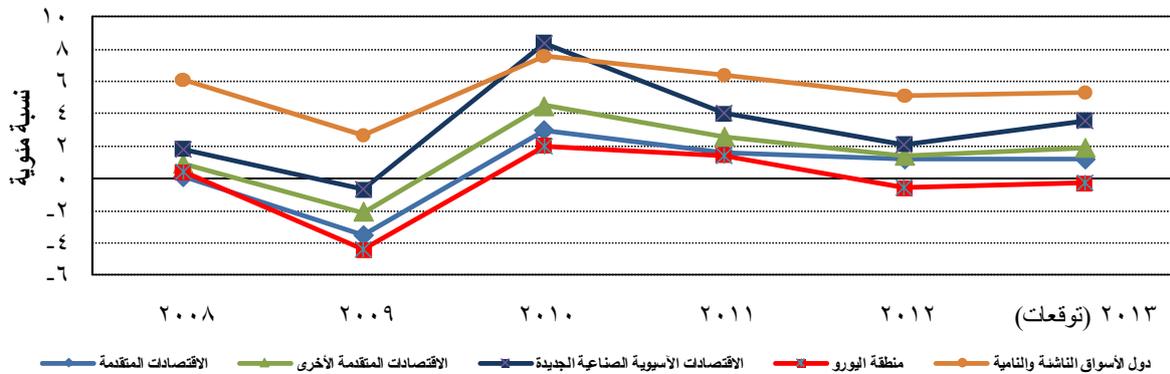
وحسب التقديرات الأولية، من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى ٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م. وأن تحقق دول الاقتصادات المتقدمة استقراراً في النمو خلال عام ٢٠١٣م نسبته ١,٢ في المئة. ومن المتوقع أن يحقق المعدل في منطقة اليورو انكماشاً يبلغ ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م. وأن يرتفع معدل النمو في دول الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة إلى ٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٣م. ويتوقع ارتفاع معدل النمو في دول الاقتصادات الناشئة والنامية من ٥,١ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٥,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م حيث، من المتوقع ارتفاع معدل النمو في الصين من ٧,٨ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٨,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م. ويتوقع أن ينخفض معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١,٩ في المئة في عام ٢٠١٣م. يوضح الرسم البياني (رقم ١-١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣م ومن المتوقع أن تحقق معظم هذه المجموعات ارتفاعاً في معدلات النمو خلال عام ٢٠١٣م.

التضخم

انخفض معدل التضخم على المستوى العالمي ليصل إلى ٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م. وانخفضت معدلات التضخم مقاسة بأسعار المستهلكين في مجموعات الدول جميعها حيث انخفض معدل التضخم في دول الاقتصادات المتقدمة من ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ١,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م. وانخفض المعدل في منطقة اليورو من ٢,٧

نسبته ٠,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٣,١ في المئة في عام ٢٠١١م، وفي فرنسا لم يحقق الاقتصاد أي نمو في عام ٢٠١٢م. وسجلت إيطاليا انكماشاً مقداره ٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ٠,٤ في المئة في عام ٢٠١١م. وسجلت اليابان نمواً بلغ ١,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل انكماش بلغ ٠,٦ في المئة في العام السابق. وفي المملكة المتحدة، حقق الاقتصاد نمواً مقداره ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل نمو بلغ ٠,٩ في المئة في عام ٢٠١١م. أما في دول الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة فبلغت نسبة النمو ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٤,٠ في المئة في عام ٢٠١١م. وتراجع معدل النمو في دول الأسواق الناشئة والنامية من ٦,٤ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٥,١ في المئة في عام ٢٠١٢م، وتراجع معدل النمو في دول آسيا النامية من ٨,١ في المئة إلى ٦,٦ في المئة. وانخفض معدل النمو في الصين من ٩,٣ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٧,٨ في المئة في عام ٢٠١٢م. وانخفض النمو في الهند من ٧,٧ في المئة إلى ٤,٥ في المئة. وارتفع معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان من ٣,٩ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٤,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م. وسجلت دول وسط أوروبا وشرقها نمواً نسبته ١,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٥,٢ في المئة في عام ٢٠١١م. وسجلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي نمواً نسبته ٣,٠ في المئة مقابل ٤,٦ في المئة في العام السابق. وسجلت الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي نمواً بلغ ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٤,٨ في المئة في عام ٢٠١١م.

رسم بياني رقم ١-١: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي



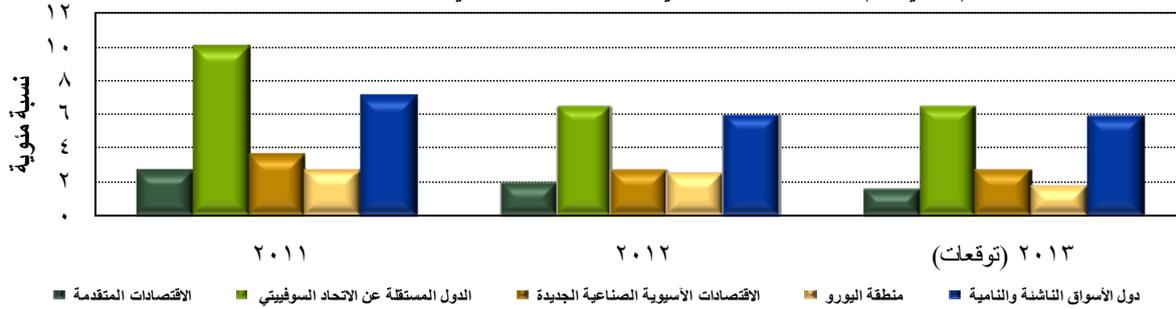


جدول رقم ٢-١ : التضخم وأسعار الفائدة
(نسبة مئوية)

توقعات ٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
			التضخم العالمي
١,٦	١,٩	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة
١,٧	٢,٥	٢,٧	منطقة اليورو
٢,٧	٢,٧	٣,٦	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
٥,٩	٦,٠	٧,٢	دول الأسواق الناشئة والنامية
٤,٨	٤,٥	٦,٤	دول آسيا النامية
٦,٥	٦,٥	١٠,١	الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي
			العائد السائد بين المصارف في لندن^(١)
٠,٥	٠,٧	٠,٥	ودائع الدولار الأمريكي
٠,٢	٠,٣	٠,٣	ودائع الين الياباني
٠,٣	٠,٦	١,٤	ودائع اليورو

(١) معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.
المصدر : أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٣.

رسم بياني رقم ٢-١ : نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة



البطالة

ارتفعت معدلات البطالة في عام ٢٠١٢م في بعض الاقتصادات العالمية، حيث ارتفع معدل البطالة في دول الاقتصادات المتقدمة من ٧,٩ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٨,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. وانخفض المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية من ٩,٠ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٨,١ في المئة في عام ٢٠١٢م. وفي منطقة اليورو ارتفع المعدل إلى ١١,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنة بمعدل ١٠,٢ في عام ٢٠١١م حيث ارتفع معدل البطالة في فرنسا من ٩,٦ في المئة إلى ١٠,٢ في المئة. وانخفض المعدل في ألمانيا من ٦,٠ في المئة إلى ٥,٥ في المئة. بينما ارتفع

في المئة إلى ٢,٥ في المئة. وانخفض معدل التضخم في دول الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة من ٣,٦ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م. وانخفض معدل التضخم في دول آسيا النامية من ٦,٤ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٤,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م. وفي الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، انخفض معدل التضخم من ١٠,١ في المئة إلى ٦,٥ في المئة (جدول رقم ٢-١). ويوضح الرسم البياني رقم ٢-١ نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام ٢٠١١م إلى عام ٢٠١٣م حيث يتوقع انخفاض معدلات التضخم في معظم هذه المجموعات خلال عام ٢٠١٣م.

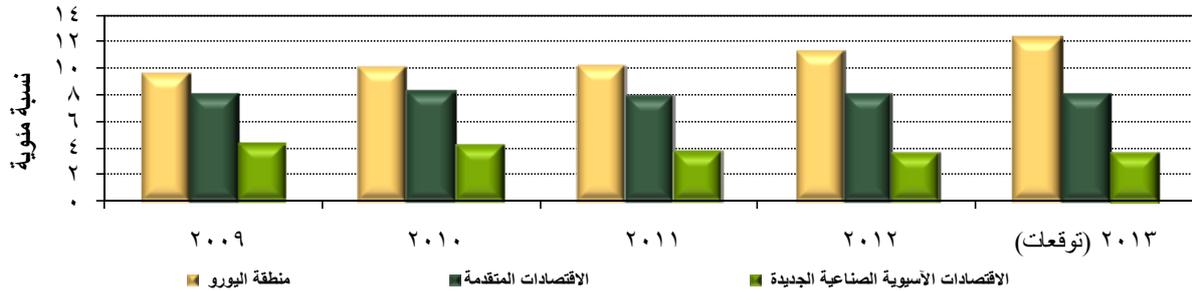


جدول رقم ٣-١ : الاقتصادات المتقدمة : معدلات البطالة
(بالنسبة لحجم القوى العاملة)

توقعات	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٨,١	٨,٠	٧,٩	٨,٣	الاقتصادات المتقدمة
٧,٨	٨,١	٩,٠	٩,٦	الولايات المتحدة الأمريكية
١٢,٣	١١,٣	١٠,٢	١٠,١	منطقة اليورو
٥,٧	٥,٥	٦,٠	٧,١	ألمانيا
١١,٢	١٠,٢	٩,٦	٩,٨	فرنسا
١٢,٠	١٠,٦	٨,٤	٨,٤	إيطاليا
٤,٢	٤,٣	٤,٦	٥,١	اليابان
٧,٨	٨,٠	٨,٠	٧,٩	المملكة المتحدة
٧,٣	٧,٣	٧,٥	٨,٠	كندا
٣,٥	٣,٥	٣,٦	٤,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

المصدر : أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٣م.

رسم بياني رقم ٣-١ : معدلات البطالة



المالية العامة

سجلت الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً في عجز الميزانية العامة ليبلغ ٥,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢م مقابل عجز نسبته ٦,٥ في المئة في عام ٢٠١١م، حيث انخفض العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من ١٠,٠ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٨,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م. وانخفض العجز في منطقة اليورو من ٤,١ في المئة إلى ٣,٦ في المئة حيث بلغ العجز في ألمانيا ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل عجز نسبته ٠,٨ في المئة في عام ٢٠١١م. وانخفض العجز في فرنسا من ٥,٢ في المئة إلى ٤,٦ في المئة. وانخفض في إيطاليا من ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٣,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. وفي اليابان ارتفع العجز من ٩,٩ في المئة إلى ١٠,٢ في

المعدل في إيطاليا من ٨,٤ في المئة إلى ١٠,٦ في المئة. واستقر في المملكة المتحدة عند معدل ٨,٠ في المئة. وفي اليابان، انخفض معدل البطالة من ٤,٦ في المئة إلى ٤,٣ في المئة. وانخفض المعدل في كندا من ٧,٥ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٧,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م. كما انخفض معدل البطالة في دول الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة من ٣,٦ في المئة إلى ٣,٥ في المئة (جدول رقم ٣-١). ويوضح الرسم البياني (٣-١) معدلات البطالة في مجموعات من الدول خلال الفترة من عام ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٣م حيث يتوقع استقرار المعدل في دول الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة في عام ٢٠١٣م. بينما يتوقع ارتفاع المعدل في دول الاقتصادات المتقدمة و دول منطقة اليورو في عام ٢٠١٣م.



جدول رقم ٤-١ : الاتجاهات في الميزانيات العامة*
(نسبة مئوية)

توقعات	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الاقتصادات المتقدمة	٤,٧-	٥,٩-	٦,٥-	٧,٧-
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٥,٧-	٧,٠-	٧,٨-	٩,٠-
الولايات المتحدة الأمريكية	٦,٦-	٨,٥-	١٠,٠-	١١,١-
منطقة اليورو	٢,٩-	٣,٦-	٤,١-	٦,٢-
ألمانيا	٠,٦-	٠,٢-	٠,٨-	٤,١-
فرنسا	٣,٥-	٤,٦-	٥,٢-	٧,١-
إيطاليا	٢,١-	٣,٠-	٣,٧-	٤,٥-
اليابان	٩,٩-	١٠,٢-	٩,٩-	٩,٣-
المملكة المتحدة	٦,٣-	٨,٣-	٧,٩-	١٠,١-
كندا	٢,٨-	٣,٠-	٤,٠-	٥,٣-
اقتصادات متقدمة أخرى	٠,٨	٠,١	٠,١	٠,٤-
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	١,٧	١,٠	١,٥	١,٤

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٣م.

أسعار الصرف

سجلت عدد من العملات ارتفاعاً مقابل الدولار الأمريكي، فقد سجل الون الكوري الجنوبي ارتفاعاً نسبته ٤,٥٩ في المئة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م، يليه الكرون النرويجي بنسبة ٣,٠٧ في المئة، وارتفع الفرنك السويسري بنسبة ٢,٦٥ في المئة، وارتفع اليورو بنسبة ٢,٤٩ المئة. وسجل الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م ارتفاعاً مقابل الراند الجنوب الأفريقي بنسبة ٢,٢١ في المئة، والدولار الكندي بنسبة ١,١٣ في المئة.

وفي اليابان، انخفض سعر صرف الين مقابل الدولار بنسبة ١٠,٠٤ في المئة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢م. ويعود هذا الانخفاض إلى توقع المستثمرين قيام البنك المركزي الياباني باتخاذ حزمة جديدة من التيسير الكمي. هذا وقد وصل سعر الين إلى ٨٨,٧ مقابل الدولار الأمريكي بداية عام ٢٠١٣م. وفي المملكة المتحدة، ارتفع سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار بنسبة ٠,٥٥ في المئة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م. ويعود هذا الارتفاع إلى توفير الاحتياطي الأمريكي حزمة جديدة من التيسير الكمي. هذا وقد وصل سعر صرف الجنيه الاسترليني إلى ١,٦ مقابل الدولار الأمريكي بداية عام ٢٠١٣م.

المنة. وارتفع العجز في المملكة المتحدة من ٧,٩ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٨,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م. وفي كندا انخفض العجز من ٤,٠ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٣,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. وفي دول الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة، بلغ فائض الميزانية ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ١,٥ في المئة في عام ٢٠١١م (جدول رقم ٤-١).

التطورات النقدية والمالية أسعار الفائدة

ارتفع معدل العائد على الودائع بالدولار السائد بين المصارف في لندن* (LIBOR) إلى ٠,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م. ومن المتوقع أن ينخفض في عام ٢٠١٣م إلى ٠,٥ في المئة. وانخفض المعدل على الودائع باليورو من ١,٤ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م. ويتوقع انخفاض المعدل إلى ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م. واستقر المعدل على الودائع بالين الياباني عند ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م. ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٢-١).

* معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.



الأسواق المالية للأسهم والسندات

أسواق الأسهم

ارتفعت أسواق الأسهم العالمية في بداية عام ٢٠١٣م نتيجة لتوصل القادة الأوروبيين الى حل لأزمة الديون السيادية الأوروبية إضافة الى انخفاض مخاوف أزمة الهاوية المالية الأمريكية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، انخفض مؤشر داو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية بنسبة ٢,٥ في المئة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢م ليصل إلى ١٣١٠٤,١ نقطة في بداية عام ٢٠١٣م بسبب خوف المستثمرين من عدم توصل الساسة الأمريكيين الى حل بشأن الهاوية المالية الأمريكية. وفي اليابان، حقق مؤشر نيكاي (NIKKEI) للأسهم اليابانية ارتفاعاً نسبته ١٧,٢ في المئة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢م ليبلغ مستوى ١٠٧٠٩,٩ نقطة بداية عام ٢٠١٣م، ويعود هذا الارتفاع إلى وعود رئيس الوزراء الياباني الجديد بزيادة الإنفاق العام بشكل كبير وتبني استراتيجية نمو تهدف الى تحفيز الاستثمار الخاص. إضافة الى تبني البنك المركزي الياباني تقديم المزيد من اجراءات التيسير الكمي.

وفي أوروبا، ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بشكل متواصل نهاية عام ٢٠١٢م ليبلغ ٨٢٩,٥ نقطة، ويعود سبب الارتفاع الى تفاؤل المستثمرين الى توصل السياسيين الى حل لمشكلة الديون السيادية الأوروبية وتراجع المخاوف من احتمال خروج بعض الدول من منظومة العملة الموحدة. هذا وقد بلغ المؤشر بداية عام ٢٠١٣م مستوى ٨٥٥,٩ نقطة. وفي المملكة المتحدة، ارتفع مؤشر فوتسي (FTSE-١٠٠) نهاية عام ٢٠١٢م ليبلغ مستوى ٦١٧٩,٢ نقطة بداية عام ٢٠١٣م. وجاء هذا الارتفاع إثر منح وزراء المالية الأوروبيين الدفعة الأخيرة لليونان بمقدار ٣٤,٤ مليار يورو.

أسواق السندات

ارتفع العائد على معظم السندات الحكومية الأمريكية المتوسطة والطويلة الاجل خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م. وبلغ أعلى ارتفاع على عائد سندات استحقاق ٧ سنوات بمقدار ١٣ نقطة أساس ليصل إلى ١,٢ في المئة. يليه العائد على سندات استحقاق ٣٠ سنة بمقدار ١٢,٦ نقطة

أساس ليصل إلى ٠,٣ في المئة. وارتفع العائد على سندات استحقاق ١٠ سنوات بمقدار ١٢,٤ نقطة أساس ليصل إلى ١,٨ في المئة. وانخفض العائد على السندات الحكومية قصيرة الأجل. وبلغ أعلى انخفاض على عائد سندات استحقاق ٣ أشهر ٥ نقاط أساس ليصل إلى ٠,٤ في المئة. وفي اليابان، ارتفع العائد على السندات الحكومية الطويلة الاجل خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بينما انخفض العائد على معظم السندات القصيرة والمتوسطة الأجل. حيث ارتفع العائد على سندات استحقاق ٢٠ سنة بمقدار ١١,١ نقطة أساس ليصل إلى ١,٨ في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق ٣٠ سنة بمقدار ٨,٨ نقطة أساس ليصل إلى ١,٩٨ في المئة. بينما انخفض العائد على سندات استحقاق ٥ سنوات بمقدار ١,٢ نقطة أساس ليصل إلى ٠,١٩ في المئة.

وفي منطقة اليورو، انخفض العائد على معظم السندات الحكومية المتوسطة والطويلة الاجل خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م. وبلغ أعلى انخفاض على عائد سندات استحقاق ٥ سنوات بمقدار ٢١,٣ نقطة أساس ليصل إلى ٠,٣ في المئة. يليه العائد على سندات استحقاق ٤ سنوات بمقدار ١٥,٦ نقطة أساس ليصل إلى ٠,١٢ في المئة. وانخفض العائد على سندات استحقاق ٥٠ سنة بمقدار ١٤,١ نقطة أساس ليصل إلى ٣,٢ في المئة. في حين سجل العائد على سندات ٩ أشهر ارتفاعاً بمقدار ١,٢ نقطة أساس ليصل إلى ٠,٤ في المئة.

التجارة الدولية وموازن المدفوعات

أ- التجارة الدولية

سجل حجم التجارة الدولية نمواً نسبته ٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٦,٠ في المئة في عام ٢٠١١م. ومن المتوقع أن يسجل نمواً نسبته ٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٣م. وبلغ معدل نمو حجم الصادرات من السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة ١,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٥,٦ في المئة في عام ٢٠١١م. ومن المتوقع أن يحقق المعدل نمواً في عام ٢٠١٣م مقداره ٢,٨ في المئة. وفي دول الأسواق الناشئة والنامية بلغ المعدل ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٦,٤ في المئة في عام ٢٠١١م. ومن المتوقع أن يسجل المعدل نمواً نسبته ٤,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م. وبلغ المعدل في دول الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة ١,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٥,٥ في المئة في عام



في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٣,٢ في المئة في عام ٢٠١١م. ومن المتوقع أن يبلغ المعدل ٦,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م.

ب- موازين المدفوعات

استقر العجز في الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في موازين مدفوعات دول الاقتصادات المتقدمة عند معدل ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م، ويتوقع انخفاض العجز إلى ٠,١ في المئة في عام ٢٠١٣م. وانخفض عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من ٣,١ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٢,٩ في

٢٠١١م. ومن المتوقع أن يسجل المعدل نمواً نسبته ٦,٦ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٥-١).

أما بالنسبة للواردات، فقد سجلت الواردات من السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة نمواً نسبته ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٤,٧ في المئة في عام ٢٠١١م. ومن المتوقع أن يبلغ المعدل ٢,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م. وبلغ المعدل في دول الأسواق الناشئة والنامية ٥,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٨,٦ في المئة في عام ٢٠١١م. ويتوقع أن يحقق نمواً نسبته ٦,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م. وفي دول الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة، بلغ المعدل ١,٨

جدول رقم ٥-١: التجارة العالمية والحساب الجاري
(نسبة مئوية)

توقعات ٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٣,٦	٢,٥	٦,٠	نمو التجارة العالمية (سلع وخدمات)
			الصادرات
٢,٨	١,٩	٥,٦	الاقتصادات المتقدمة
٤,٨	٣,٧	٦,٤	دول الأسواق الناشئة والنامية
٦,٦	١,٦	٥,٥	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
			الواردات
٢,٢	١,٠	٤,٧	الاقتصادات المتقدمة
٦,٢	٥,٠	٨,٦	دول الأسواق الناشئة والنامية
٦,٥	١,٨	٣,٢	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
			الحساب الجاري ^(١)
٠,١-	٠,٣	٠,٢-	الاقتصادات المتقدمة
٢,٩-	٢,٩-	٣,١-	الولايات المتحدة
٢,٣	٣,٠	٠,٦	منطقة اليورو
٦,٠	٧,٠	٦,٢	ألمانيا
١,٣-	٢,٤-	٢,٠-	فرنسا
٠,٣-	٠,٥-	٣,١-	إيطاليا
١,٢	١,٠	٢,٠	اليابان
٤,٣-	٣,٥-	١,٣-	المملكة المتحدة
٣,٥-	٤,٠-	٣,٠-	كندا
٥,٥	٥,٦	٦,٦	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
(١) نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.			
المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٣.			



إلى ١,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م، ومن المتوقع أن يستقر العجز عند ١,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م.

التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة والنامية

انخفض صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الأسواق الناشئة والنامية في عام ٢٠١٢م إلى ١٤٤,٩ مليار دولار مقابل ٤٩٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠١١م، ويتوقع أن يرتفع إلى ٣٦٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. وحسب مجموعات الدول، سجلت دول آسيا النامية صافي تدفق للداخل بلغ ١٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ٣١١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١١م، ويتوقع أن تبلغ التدفقات ١٩٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. وفي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بلغ صافي التدفقات الرأسمالية للداخل ١٣٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ١٩٩,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. وسجلت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان صافي تدفق للخارج بلغ ٣٥,١ مليار دولار في عام ٢٠١٢م مقابل صافي تدفق للخارج بلغ ٤٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١١م، ومن المتوقع تحقيق صافي تدفق للخارج بمبلغ ١٠,١ مليار دولار في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٦-١).

وبالنسبة لمكونات تلك التدفقات، ارتفع صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى الأسواق الناشئة والنامية من ٤٧٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠١١م إلى ٤٤٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢م، ويتوقع ارتفاع صافي التدفقات إلى ٤٧٧,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. وبلغ صافي تدفق استثمارات الحافظة إلى الداخل إلى الأسواق الناشئة والنامية ١٦٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ٩٦,٧ مليار دولار في العام السابق، ومن المتوقع أن تسجل صافي تدفق للداخل بمبلغ ١٤٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. وبلغ صافي تدفق الاستثمارات الأخرى إلى الخارج ٤٦٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ٧٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠١١م، ويتوقع أن ينخفض صافي تدفق الاستثمارات الأخرى للخارج ليبلغ ٢٨٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣م.

سوق النفط العالمية

ارتفع معدل الطلب العالمي على النفط بنسبة ١ بالمئة أو ما يعادل ٠,٩ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢م. فبينما

المنته في عام ٢٠١٢م، ومن المتوقع أن يستقر العجز عند ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٣م. وفي منطقة اليورو، سجل الحساب الجاري فائضاً مقداره ٣,٠ في المئة عام ٢٠١٢م مقارنة بفائض مقداره ٠,٦ عام ٢٠١١م. ويتوقع ارتفاع الفائض إلى ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م، حيث ارتفع الفائض في ألمانيا من ٦,٢ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٧,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م، ومن المتوقع أن يبلغ الفائض ٦,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م. وارتفع العجز في فرنسا من ٢,٠ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م، ويتوقع ينخفض العجز عند ١,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م. وفي إيطاليا، انخفض العجز من ٣,١ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م، ومن المتوقع انخفاض العجز إلى ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م. وفي اليابان، انخفض الفائض من ٢,٠ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م، ويتوقع ارتفاع الفائض إلى ١,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م. وارتفع العجز في المملكة المتحدة من ١,٣ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م، ومن المتوقع أن يبلغ العجز ٤,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م. وفي دول الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة، انخفض الفائض من ٦,٦ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٥,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م، ويتوقع أن يبلغ الفائض ٥,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٥-١).

وفي دول آسيا النامية، انخفض الفائض في الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,٦ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م، ومن المتوقع أن يرتفع الفائض إلى ١,١ في المئة في عام ٢٠١٣م. وانخفض الفائض في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي من ٤,٥ في المئة إلى ٣,٢ في المئة، ويتوقع أن ينخفض الفائض في عام ٢٠١٣م إلى ١,٩ في المئة. وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان، انخفض الفائض من ١٣,٠ في المئة عام ٢٠١١م إلى ١١,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م، ومن المتوقع انخفاض الفائض إلى ١٠,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م. وسجلت دول أفريقيا جنوب الصحراء عجزاً بلغت نسبته ٢,٨ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ١,٤ في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يبلغ العجز ٣,٥ في المئة عام ٢٠١٣م. وارتفع العجز في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من ١,٣ في المئة في عام ٢٠١١م



جدول رقم ٦-١ : التدفقات الرأسمالية إلى الدول الناشئة والنامية

(مليار دولار أمريكي)

توقعات	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
				الدول الناشئة والنامية
٣٦٦,٣	١٤٤,٩	٤٩٥,٣	٥٩٩,٩	صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة
٤٧٧,٤	٤٤٦,٣	٤٧٣,٢	٤٠٠,٩	صافي الاستثمار المباشر
١٤٢,٣	١٦٤,٩	٩٦,٧	٢٢٤,٥	صافي استثمارات الحافظة
٢٨٣,٤-	٤٦٦,٤-	٧٤,٥-	٢٥,٥-	صافي الاستثمارات الأخرى
٤٨,٨-	٤١,٧-	٥٩,٥-	٦٨,٢	صافي التدفقات الرسمية
٦٣٤,٦-	٤٠٢,٣-	٧٤٧,٧-	٨٤٣,١-	التغيرات في الاحتياطيات *
				أفريقيا جنوب الصحراء
٢١,٧	٢٠,٤	١,٧-	١٤,٧-	صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة
٣٧,٦	٣٢,٨	٣٧,٠	٢٣,٢	صافي الاستثمار المباشر
٣,١	٧,١	٩,١-	٠,٩-	صافي استثمارات الحافظة
١٩,٠-	١٩,٦-	٢٩,٥-	٣٧,٠-	صافي الاستثمارات الأخرى
٣٦,٢	٢٨,٤	٣٠,٠	٣٢,٢	صافي التدفقات الرسمية
١٧,١-	٢٠,٣-	٢١,٤-	١,٧-	التغيرات في الاحتياطيات *
				آسيا النامية
١٩٣,٣	١٤,٤	٣١١,٩	٤٠٩,٠	صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة
٢٢٢,٩	٢٢٣,٤	٢٢٢,٣	٢٢٣,٤	صافي الاستثمار المباشر
٧٦,٠	٧٢,٩	٤٣,٣	١٠٢,٢	صافي استثمارات الحافظة
١٠٥,٨-	٢٨١,٩-	٤٦,٤	٨٣,٥	صافي الاستثمارات الأخرى
٩,١	١٠,٠	٩,٩	١٧,٠	صافي التدفقات الرسمية
٣٤١,٨-	١٢٦,٣-	٤٤٣,١-	٥٦٧,٧-	التغيرات في الاحتياطيات *
				الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان
١٠,١-	٣٥,١-	٤٣,٨-	١٨,٩	صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة
٣١,٩	٣١,٤	٢٧,١	٤١,٦	صافي الاستثمار المباشر
٢٦,٢	٢٧,٠	٨,١	٢٩,٧	صافي استثمارات الحافظة
٦٨,٢-	٩٣,٦-	٧٩,١-	٥٢,٣-	صافي الاستثمارات الأخرى
١٧٧,٩-	١٤٨,٣-	١٢٨,٥-	٦٥,٤-	صافي التدفقات الرسمية
١٨٩,٣-	١٤١,٣-	١٣٥,٣-	٩٥,٩-	التغيرات في الاحتياطيات *
				أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٢٥,٩	١٣٦,٣	١٩٩,٩	١٢٨,٩	صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة
١٣٥,٠	١٢١,٤	١٣٣,٢	٧٨,٢	صافي الاستثمار المباشر
٣,٩	٢٦,٩	٤٩,٢	٥٨,٠	صافي استثمارات الحافظة
١٢,٩-	١٢,٠-	١٧,٥-	٧,٤-	صافي الاستثمارات الأخرى
٤٠,٧	٥٥,١	٢٣,٥	٤٧,٧	صافي التدفقات الرسمية
٦٠,٧-	٥٩,٥-	١١١,٦-	٨٨,٧-	التغيرات في الاحتياطيات *
				الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي**
٥٦,٧-	٥٧,٩-	٦٤,٩-	٢٥,٤-	صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة
٢٠,٠	١٥,٧	١٤,١	٩,٧	صافي الاستثمار المباشر
٢,٦-	١٤,٠-	٢٨,٦-	٨,٥	صافي استثمارات الحافظة
٧٤,١	٥٩,٥-	٥٠,٤-	٤٣,٦-	صافي الاستثمارات الأخرى
٢٠,٦	٣,٨-	١٦,٩-	١,٤	صافي التدفقات الرسمية
١٦,١-	٢٤,٣-	٢٣,٨-	٥٢,١-	التغيرات في الاحتياطيات *
				* تشير علامة (-) إلى زيادة.
				** تضم جورجيا ومنغوليا.
				المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٣م.



المئة. كما انخفض المعدل في سلطنة عمان من ٥,٥ في المئة إلى ٤,٩ في المئة. بينما ارتفع معدل النمو في دولة الكويت من ٤,٨ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٤,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م وارتفع معدل النمو في مملكة البحرين من ١,٩ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٣,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م. (جدول رقم ٧-١).

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد تراجع معدل التضخم في المملكة العربية السعودية من ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م. وفي مملكة البحرين ارتفع التضخم من معدل نمو سلبي بلغ ٠,٤ المئة إلى ٢,٨ في المئة. وانخفض معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٠,٩ في المئة إلى ٠,٧ في المئة. بينما انخفض معدل التضخم في دولة الكويت من ٤,٧ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٣,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. وكذلك انخفض المعدل في سلطنة عمان من ٤,١ في المئة إلى ٣,٠ في المئة. وفي دولة قطر، استقر معدل التضخم عند ١,٩ في المئة.

وبالنسبة لموازن المدفوعات، ارتفع إجمالي الصادرات لدول المجلس من ٩٣١,١١ مليار دولار في عام ٢٠١١م إلى ١٠٣٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢م بارتفاع نسبته ١١,٠ في المئة. كما ارتفع إجمالي الواردات لدول المجلس من ٤١٥,٧١ مليار دولار في عام ٢٠١١م إلى ٤٨٠,٤٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢م بارتفاع نسبته ١٥,٦ في المئة. وشهدت معظم دول المجلس تحسناً ملحوظاً في الحساب الجاري حيث ارتفع فائض الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية من ١٥٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠١١م إلى ١٦٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. وارتفع فائض الحساب الجاري لدولة الكويت من ٧٠,٨ مليار دولار إلى ٨١,٧ مليار دولار. كما ارتفع فائض الحساب الجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٣٠,٧ مليار دولار في عام ٢٠١١م إلى ٣٨,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. وكذلك ارتفع الفائض في دولة قطر من ٥٢,٠ مليار دولار إلى ٥٧,٨ مليار دولار. وفي سلطنة عمان، انخفض الفائض من ١٠,٣ مليار دولار في عام ٢٠١١م إلى ٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. كما انخفض الفائض في مملكة البحرين من ٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠١١م إلى ٣,١ مليار دولار في عام ٢٠١٢م.

انخفض الطلب على النفط بمقدار ٠,٦ مليون برميل يوميا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان هناك ارتفاع في الطلب على النفط في الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار ١,٥ برميل يوميا في عام ٢٠١٢م. ويتوقع ان يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار ٠,٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٣م، ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة الطلب على النفط من الأسواق الناشئة.

وفي المقابل ارتفع العرض العالمي* من النفط بمقدار ٢,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٢م مما يسمح بتخزين أكثر من مليون برميل يوميا، ويعود معظم الزيادة في العرض من النفط إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حيث زاد انتاجها من النفط بمقدار ١,٩ مليون برميل يوميا خصوصاً في ليبيا، والعراق والمملكة العربية السعودية. بينما ارتفع العرض من النفط في الدول خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بمقدار ٠,٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٢م، ويعود معظم هذه الزيادة في العرض إلى ارتفاع انتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ويتوقع ان تزيد هذه الدول انتاجها بمقدار مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٣م.

وتشير أحدث بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠١٣م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، إلى ارتفاع متوسط سعر النفط** بنسبة ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. وأن ينخفض بنسبة ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م ليبلغ ١٠٢,٦ دولار للبرميل.

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الحقيقية خلال عام ٢٠١٢م حيث انخفض معدل النمو في المملكة العربية السعودية من ٨,٦ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٥,١ في المئة في عام ٢٠١٢م. وانخفض المعدل في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٤,٢ في المئة إلى ٣,٣ في المئة. وانخفض المعدل في دولة قطر من ١٣ في المئة إلى ٦ في

* يشمل المكثفات ووسائل الغاز الطبيعي.
** المتوسط البسيط للأسعار الفورية لنفط بحر الشمال (برنت) و نفط دبي و نفط غرب تكساس الوسيط.

جدول رقم ٧-١ : التطورات الرئيسية في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(مليار دولار أمريكي)

دولة الكويت		دولة قطر		سلطنة عمان		المملكة العربية السعودية		مملكة البحرين		الإمارات العربية المتحدة		
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	
١٨٧,٣	١٦٨,٤	٢٠٦,٥	١٧٣,٥	٧٥,٤	٧٢,٧	٧١١,١	٦٦٩,٥	٢٨,٧	٢٥,٨	٣٦٩,٢	٣٣٨,٧	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
٤,٩	٤,٨	٦,٠	١٣,٠	٤,٩	٥,٥	٥,١	٨,٦	٣,٩	١,٩	٣,٣	٤,٢	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٣,٠	٤,٧	١,٩	١,٩	٣,٠	٤,١	٢,٩	٣,٧	٢,٨	٠,٤-	٠,٧	٠,٩	معدل التضخم
١٠,٤	٨,٥	٢٢,٢	٢٧,٥	١٧,١	١٢,٢	١٣,٩	١٣,٣	٧,٣	٥,٣	٣,٢-	١,٦	معدل نمو عرض النقود*
٢٣,٦	٢١,٥	٣١,٨	٢٦,٩	٢٤,١	٢١,٥	١٥٥,٦	١٣١,٦	١٣,١	١٢,١	٢٣٢,٣	٢٠٢,١	الواردات
١١٨,٩	١٠٣,٥	١٣٢,٦	١١٤,٣	٤٩,٥	٤٧,١	٣٨٨,٤	٣٦٤,٧	٢١,٧	١٩,٩	٣٢٢,٥	٢٨١,٦	الصادرات
٨١,٧	٧٠,٨	٥٧,٨	٥٢,٠	٨,٤	١٠,٣	١٦٤,٨	١٥٨,٥	٣,١	٣,٣	٣٨,٨	٣٠,٧	الحساب الجاري
٤٣,٦	٤٢,١	٢٨,٠	٣٠,٠	١١,١	١٤,١	٢٣,٢	٢٧,٧	١٠,٨	١٢,٦	١٠,٥	٩,١	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي**
٣٤,٨	٣١,٦	١٠,٢	٨,٦	٨,٣	٠,٨	١٤,٠	١١,٦	٢,٦-	٠,٣-	٨,٥	٦,٢	نسبة الفائض/العجز في المالية العامة**
٢,٩	٢,٨	١,٩	١,٨	٣,٠	٢,٨	٢٩,٢	٢٨,٤	١,٣	١,٣	٤,٩	٤,٨	عدد السكان (مليون نسمة)

* ٢ ن يمثل عرض النقود الموسع في سلطنة عمان ، ن ٣ يمثل عرض النقود الموسع في باقي دول المجلس.

** نسبة الفائض / العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

المصدر : قفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٣م، تقرير OXFORD ECONOMICS أبريل ٢٠١٣م ، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ومؤسسة النقد العربي السعودي.





تسهيل عمل المجلس النقدي الخليجي، فقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٥ فبراير ٢٠١٣م على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي في شأن مشروع اتفاقية "مقر" بين الحكومة السعودية والمجلس النقدي.

٢- السوق الخليجية المشتركة

يعد انشاء السوق الخليجية المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنويجاً لسلسلة من قرارات تحقيق المواطنة الاقتصادية التي اتخذتها دول مجلس التعاون منذ تأسيس المجلس. وتضم السوق الخليجية المشتركة لدول المجلس حوالي ٤٥ مليون نسمة، ونتجاً قوياً يصل الى ١,٤ تريليون دولار، وتجارة خارجية تزيد على تريليون دولار في عام ٢٠١١م. وتظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية حيث بلغ عدد المواطنين الذين ينتقلون بين دول المجلس حوالي ١٤ مليون في عام ٢٠١١م. كما ازداد عدد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليلعب العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة أكثر من ٣٤ ألف رخصة. وارتفع عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار حيث سجلت ١٦١٠٧ حالة تملك في عام ٢٠١١م. وفي مجال تداول الأسهم، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الاعضاء حوالي ٤٥٦ ألف مساهم في ٦٦١ شركة مساهمة خلال عام ٢٠١١م.

٣- الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والمواضيع المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ - صندوق النقد العربي

بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق خلال عام ٢٠١٢م أكثر من نصف مليار دولار. وبذلك ارتفع إجمالي القروض التي قدمها الصندوق للدول العربية منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام ١٩٧٨م حتى نهاية عام ٢٠١٢م ٧,٢ مليار دولار. وبلغ رصيد التزامات القروض نحو ٢,٤ مليار دولار أي ما يعادل ٨٦ في المئة من رأسمال الصندوق

التعاون الإقليمي والدولي

١- الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية صادقت الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي (المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الكويت) على اتفاقية الاتحاد النقدي بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٠م. ودخل النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي حيز التنفيذ بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٠م. وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي اجتماعه الأول يوم الثلاثاء ٣٠ مارس ٢٠١٠م الموافق ١٤ ربيع الآخر ١٤٣١هـ في مدينة الرياض بحضور محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي.

ووفقاً للمادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس النقدي، يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات في السنة، وقد عقد المجلس ٢١ اجتماعاً حتى مارس ٢٠١٣م. ومن أجل تسريع العمل واستكمال البناء المؤسسي للمجلس، أنشأ المجلس النقدي لجنة تحضيرية عليا مؤقتة على مستوى نواب المحافظين في الدول الأعضاء. وانبثق عن اللجنة التحضيرية العليا لجنة إحصائية وفريقاً عمل قانوني، ومالي وإداري.

وتركزت مناقشات المجلس منذ بدء اجتماعاته على متطلبات المرحلة القادمة المتمثلة في ترسيخ البناء المؤسسي الذي يحقق المتطلبات الأساسية للمرحلة الحالية ويأخذ في الحسبان التغيرات المستقبلية. وفي هذا المجال أقر النظام الداخلي لمجلس الإدارة، ولانحة الموارد البشرية للمجلس النقدي، وهيكل رواتب موظفي المجلس النقدي، واعتمدت الميزانية التشغيلية التقديرية للمجلس النقدي الخليجي للسنة المالية الأولى التي انتهت في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م والسنة المالية الثانية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، وكذلك السنة المالية الثالثة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م، واختيار مدقق حسابات للمجلس النقدي الخليجي. وتمت مباشرة الرئيس التنفيذي في أكتوبر ٢٠١٢م. كما تم مؤخراً التعاقد مع أحد بيوت الاستشارة العالمية العريقة لإعداد كافة اللوائح المالية والإدارية والاستراتيجية اللازمة لاستكمال البناء المؤسسي للمجلس النقدي الخليجي. كما تم الاتفاق على شعار المجلس النقدي الخليجي المصمم من قبل الشركة المختصة.

وحرصاً من حكومة المملكة العربية السعودية على تسريع عملية قيام الاتحاد النقدي والعمل على كل ما من شأنه



د - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
بلغ رأسمال المؤسسة المدفوع ١٩٧,٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢م، وتبلغ مساهمة المملكة ١٣,١ مليون دولار أي ما نسبته ٦,٧ في المئة. وبلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام ٢٠١٢م حوالي ١,٧ مليار دولار مقارنة بحوالي ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠١١م. وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٢م حوالي ٣٤٦,٤ مليون دولار مقابل ٣٤١,٢ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١١م. وبلغت حقوق المساهمين حوالي ٣٢٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ٣٧١,٥ مليون دولار في عام ٢٠١١م. وسجلت المؤسسة صافي ربح خلال عام ٢٠١٢م مقداره ٣,٩ مليون دولار مقابل ٥,٨ مليون دولار في العام السابق.

هـ - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
بلغ رأسمال الهيئة المدفوع حوالي ٣٥٨,٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢م، وبلغت مساهمة المملكة نحو ٧٨,٨ مليون دولار أي ما نسبته ٢٢,٤ في المئة. وبلغ إجمالي الدخل خلال عام ٢٠١٢م حوالي ٥١,٥ مليون دولار مقابل ١٤,٢ مليون دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الإنفاق حوالي ٢٠,٣ مليون دولار مقابل ١٨,١ مليون دولار في العام السابق. وسجلت الهيئة في عام ٢٠١٢م صافي ربح مقداره ٣١,٣ مليون دولار مقابل خسارة بلغت ١٠,٣ مليون دولار عام ٢٠١١م. وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٢م حوالي ٧٥٧,١ مليون دولار مقابل ٧٢١,٢ مليون دولار للعام السابق. كما بلغت حقوق المساهمين في عام ٢٠١٢م نحو ٥٩٢,١ مليون دولار تعادل ١٥٧ في المئة من رأس المال المدفوع مقابل ٥٦٢ مليون دولار نهاية العام السابق.

٤ - البنك الإسلامي للتنمية

ارتفع إجمالي موجودات البنك من ١٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠١١م إلى ١٧,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. كما ارتفع إجمالي المطلوبات من ٥,٧ مليار دولار إلى ٦,٨ مليار دولار. وبلغ إجمالي الإيرادات لعام ٢٠١٢م نحو ٤٦٨,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ٣٩٣,١ مليون دولار في العام السابق. وبلغ صافي الدخل حوالي ١٧٤,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ١٦٦,٣ مليون دولار في العام السابق. وبلغت القيمة الإجمالية للقروض المصرفية في عام ٢٠١٢م

المدفوع بعملات قابلة للتحويل مقابل ٧٨ في المئة في العام السابق. وبلغ صافي الدخل المحقق في نهاية عام ٢٠١٢م نحو ١٢٨,٢ مليون دولار مقابل ١٤٣,٢ مليون دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الإنفاق ٢٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ٢٤ مليون دولار في العام السابق. وبلغ رأسمال الصندوق المدفوع حوالي ٢,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٢م، وتبلغ مساهمة المملكة العربية السعودية في رأس المال المدفوع ٤٢٤,٤ مليون دولار أي ما يعادل ١٤,٩ في المئة.

ب - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

بلغ رأسمال المصرف ٢,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٢م وهو الرصيد نفسه القائم في نهاية عام ٢٠١١م. وتبلغ مساهمة المملكة ٦٨٥,٠ مليون دولار أي ما نسبته ٢٤,٥ في المئة. وبلغ إجمالي مخصصات التمويل في عام ٢٠١٢م ما مقداره ٢٠٠ مليون دولار. وسجل المصرف إيرادات بلغت ١٩٦,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ٩٢,٧ مليون دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي المصروفات ١٨,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ١٧,٨ مليون دولار في العام السابق. وبلغ صافي موجودات المصرف ٣,٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٢م مقابل ٣,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١١م. وسجل المصرف صافي دخل مقداره ١٧٧,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٧٤,٩ مليون دولار في العام السابق.

ج - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

بلغ رأسمال الصندوق حوالي ٧,٣ مليار دولار تساهم المملكة بحوالي ١,٧ مليار دولار أي ما نسبته ٢٤,٠ في المئة. وقدم الصندوق ١٣ قرصاً خلال عام ٢٠١٢م بقيمة إجمالية مقدارها ١,٣ مليار دولار. وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته عام ١٩٧٤م وحتى نهاية عام ٢٠١٢م حوالي ٢٦,٧ مليار دولار ممثلة في ٥٩٣ قرصاً. وبلغ إجمالي موجودات الصندوق ١٠,٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٢م مقابل ١٠,٢ مليار دولار للعام السابق. كما بلغت حقوق الدول الأعضاء حوالي ٩,٩ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٢م. وبلغ الدخل ٣٩٣,٥ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٢م مقابل ٢٧٠,٩ مليون دولار في العام السابق. وبلغ صافي الربح في عام ٢٠١١م حوالي ٣٦٤ مليون دولار مقابل ٢٤٤,٩ مليون دولار في العام السابق.



بناء الهوامش الوقائية والوقاية من الخطر المالي. وفي التعامل مع المخاطر الاقتصادية الكلية أو التي تهدد الاستقرار المالي والناجمة عن التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، يمكن اتخاذ تدابير احترازية لدعم تصحيح السياسات الاقتصادية الكلية.

هـ- في البلدان منخفضة الدخل، يتيح استمرار النمو القوي مجالاً لتعزيز مصدات السياسة الواقية إلى جانب معالجة الاحتياجات الملحة في مجال البنية التحتية والمجال الاجتماعي، بما في ذلك الدعم الموجه للفقراء من خلال اصلاح نظام الدعم.

و- رحبت اللجنة بعمل صندوق النقد الدولي حول فرص العمل والنمو كأساس للمشورة بشأن السياسات حسب الظروف القطرية، وبالتعاون مع منظمات أخرى.

ز- شددت اللجنة على أهمية تحقيق المساواة وتوخي الفعالية في تطبيق إطار الرقابة المعزز لتحسين اندماج الآراء متعددة الأطراف في الرقابة الثنائية وتحليل الصندوق للمخاطر والتداعيات.

ح- حثت اللجنة الاعضاء الذين لم يستكملوا بعد الخطوات اللازمة للمصادقة على إصلاحات عام ٢٠١٠ أن يبادروا باستكمالها دون تأخير.

٧- مجموعة البنك الدولي لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية اجتماعها في مدينة واشنطن بتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠١٣م. وصدرت بياناً جاء فيه:

١- أدى النمو الاقتصادي المطرد خلال العقد الماضي في الدول النامية إلى تحقيق هدف لجنة التنمية، لخفض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م قبل الموعد المحدد. ولا تزال لجنة التنمية ملتزمة بشدة ببقية أهدافها، كما تدعو اللجنة مجموعة البنك الدولي لزيادة جهودها لدعم الدول في تحقيق أهداف التنمية، والمشاركة بفعالية في وضع جدول أعمال طموح لما بعد عام ٢٠١٥م.

٢- لا تزال هناك تحديات عالمية كبيرة. فرغم أن التوقعات واعدة للاقتصادات النامية وتضاؤل المخاطر التنافسية على الأجل القصير، إلا أنه لم يتم استعادة استقرار الاقتصاد الكلي العالمي حتى الآن، ولا تزال نسبة البطالة

حوالي ١,٥ مليار دولار، كما بلغت القروض القائمة حوالي ٩,٨ مليار دولار. وارتفعت القروض المسددة من ٥٩٦,٦ مليون دولار في عام ٢٠١١م إلى ٧٧٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٢م.

٥- صندوق الأوبك للتنمية الدولية

بلغ رأسمال الصندوق (يشتمل على مساهمات الدول الأعضاء والاحتياطي) حوالي ٦,١ مليار دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠١١م. وبلغ إجمالي موجودات الصندوق نحو ٦,٢ مليار دولار مقابل حوالي ٥,٨ مليار دولار في العام السابق. وقدم الصندوق قروضاً بقيمة ٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م مقابل حوالي ٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠١١م. وبلغت قيمة القروض المسددة نحو ٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢م مقابل ٤,٣ مليار دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الدخل ٣٥٠,٧ مليون دولار لعام ٢٠١٢م مقابل ٤٣,٧ مليون دولار لعام ٢٠١١م. كما سجل الصندوق في عام ٢٠١٢م صافي ربح بلغ ٣٠٥ مليون دولار مقابل ٠,٥٧ مليون دولار في عام ٢٠١١م.

٦- صندوق النقد الدولي اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية اجتماعها الخامس والعشرين في العاصمة الأمريكية واشنطن بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠١٣م. وصدرت بياناً جاء فيه:

أ- نجاح الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات الاقتصادية في القضاء على أهم المخاطر قصيرة الأجل. وبينما بدأت تظهر علامات تعاف غير متوازن، ظلت معدلات النمو الاقتصادية واستحداث الوظائف أقل مما ينبغي. فهناك مخاطر جديدة بدأت تظهر بينما لا تزال هناك عدة مخاطر قديمة قائمة.

ب- على مستوى الاقتصادات المتقدمة، تشكل في الولايات المتحدة الأمريكية تعاف طفيف ومطرد يقوده القطاع الخاص، بينما كثفت اليابان مؤخراً من جهودها لمكافحة الانكماش. ولم يتحقق النمو حتى الآن في منطقة اليورو ككل. لكن استمرار التقدم في تحسين الموارد العامة هو مطلب ضروري في معظم الاقتصادات المتقدمة.

ج- أما بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فمع تزايد النشاط الاقتصادي ينبغي إعادة معايير السياسة لإعادة



الخاص كمصادر لتمويل التنمية وكعامل مهم في تحقيق أهداف لجنة التنمية. وتوفير بيئة مناسبة مواتية، وبنية تحتية كافية، وسياسات تشجع المنافسة وروح المبادرة وخلق الوظائف، يمكن للقطاع الخاص دعم الازدهار المشترك وتوفير فرص حقيقية لجميع المواطنين، خصوصاً النساء والشباب.

٨- بنك التسويات الدولية

عقد بنك التسويات الدولية اجتماعه السنوي في مدينة بازل - سويسرا في يونيو ٢٠١٢م. وأشار تقرير البنك السنوي الثاني والثمانين إلى أنه رغم مرور خمس سنوات على الأزمة المالية، لازال الاقتصاد العالمي يعاني من عدم التوازن. كما يشير التقرير إلى حاجة القطاع المالي، والقطاع الحكومي، والشركات، والأفراد إلى إصلاح قوانينهم المالية.

بالنسبة للبنوك المركزية فإنها تسعى جاهدة الى احتواء الأضرار الناتجة من اجراءات القطاع المالي، والقطاع الحكومي، والشركات، والأفراد وإلى المحافظة على انخفاض نسبة الفائدة لتخفيف الضغط على الحكومات، والشركات، والأفراد.

٩- مجلس الاستقرار المالي

اجتمع مجلس الاستقرار المالي في يناير ٢٠١٣م لمناقشة نقاط الضعف المؤثرة حالياً في النظام المالي العالمي من أجل تعزيزه وتقديم الدعم المباشر له. كما قام المجلس باتخاذ خطوات إجرائية لإرساء نفسه بصفته كيان قانوني، وذلك كجزء من جهوده المستمرة لتقوية طاقته، وموارده، وحوكمته.

١٠- لجنة بازل

اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية التي عقدت في مارس ٢٠١٣م تقريراً لتقييم اللوائح التي تتعلق بإطار رأس المال. كما قدمت اللجنة اقتراحاً لتعزيز متطلبات رأس المال للتقليل من نسبة المخاطر خصوصاً عند دخول البنوك في معاملات عالية التكلفة. أخيراً قامت اللجنة بإصدار التوجيهات الإشرافية على المراجعة الخارجية بالتشاور مع التدقيق الدولي ومجلس معايير الضمان.

١١- مجموعة العشرين

مرتفعة، وتواصل أسعار الغذاء تقلبها وتلقي بظلالها على الدول الأكثر فقراً. فالصراعات وسوء الإدارة يعيقان التنمية في العديد من المناطق، ويعرض تغير المناخ والكوارث الطبيعية الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية للمخاطر. وتتطلب مواجهة هذه التحديات استجابات ناجحة في السياسات المحلية، وتعاوناً عالمياً، ومؤسسات عالمية فعالة.

٣- لا يزال إيجاد "عالم خال من الفقر" مهمةً بالغة الأهمية لمجموعة البنك الدولي. كما أن لجنة التنمية تدعم وضع استراتيجية موحدة لمجموعة البنك الدولي تركز أنشطتها ومواردها بلا هوادة على تحقيق مهمتها. ولذلك ترحب اللجنة بالدراسة حول "رؤية مشتركة لمجموعة البنك الدولي"، وتتطلع إلى مناقشة الاستراتيجية المرتقبة لمجموعة البنك الدولي في تقرير الاجتماعات السنوية لهذا العام.

٤- تؤيد لجنة التنمية على حدٍ سواء هدف مجموعة البنك الدولي لتعزيز الازدهار المشترك، الذي يتطلب تعزيز حدٍ أدنى من نمو الدخل نسبه ٤٠ في المئة من السكان في كل بلد. وتدرك أن النمو الاقتصادي المستدام يحتاج إلى الحد من عدم المساواة. إن الاستثمارات التي تخلق فرصاً لجميع المواطنين وتعزز المساواة بين الجنسين هي غاية مهمة بحد ذاتها، كما أنها جزء هام لتحقيق الازدهار.

٥- يجب تحقيق أهداف القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الازدهار المشترك بطريقة مستدامة بيئياً، واجتماعياً، واقتصادياً. ويستحق تغير المناخ اهتماماً خاصاً في هذا الصدد. وترحب لجنة التنمية بالتزام مجموعة البنك الدولي بالعمل مع المجتمع الدولي لتحسين المؤشرات المتعلقة بالاستدامة البيئية.

٦- إن المؤسسة الدولية للتنمية ذات أهمية حساسة في تحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي، وترحب اللجنة بموضوع المؤسسة الدولية للتنمية الـ ١٧ الشامل المتمثل في زيادة أثر التنمية إلى الحد الأقصى، بما في ذلك عن طريق زيادة الاستفادة من التضافر مع مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، وتركيزها على النمو الشامل، والمساواة بين الجنسين، والأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات، والمرونة المناخية، بما فيها إدارة مخاطر الكوارث.

٧- ترحب لجنة التنمية بمساهمة القطاع الخاص في النمو وخلق الوظائف. وقد نمت التدفقات الاستثمارية للقطاع



خطة الإجراءات وركيزة الأمن الغذائي لخطة إجراءات سيؤول متعددة الأعوام حول التنمية. كما أبدى القادة دعمهم لتقرير نواب وزراء الزراعة الذي يدور حول التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بالالتزامات السابقة والتوصيات الأساسية لزيادة القدرة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام ويشتمل على أفكار ومعلومات مستقاة من عدة منظمات دولية نسقت من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى التوصيات الأخرى المقترحة من منظمة الأعمال الفرعية (B20) المنبثقة من مجموعة العشرين والمجتمع الدولي.

١٢ - مجموعة الثمان

اجتمع وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة الثمان في الولايات المتحدة الأمريكية في مايو ٢٠١٢م وناقش الاجتماع عدداً من المواضيع حيث تطرق المجتمعون للتحديات التي تواجه الانتعاش الاقتصادي العالمي، والعجز المالي والديون السيادية واثرت ذلك على الأسواق المالية. وأكد المجتمعون على التزامهم بتنسيق الجهود الدولية لتفادي هذه التحديات، واتخاذ إجراءات فاعلة للحفاظ على الاستقرار المالي واستعادة الثقة ودعم النمو.

١٣ - منظمة الأوبك

عقدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مؤتمرها الثاني والستين بعد المائة في شهر ديسمبر ٢٠١٢م في فيينا - النمسا. واستعرض المؤتمر تطورات سوق النفط وتوقعات العرض والطلب لعام ٢٠١٣م. وأرجع المؤتمر تذبذب الأسعار في عام ٢٠١٢م إلى تزايد مستويات المضاربة في أسواق السلع الأساسية. واطلع المؤتمر على توقعات الطلب العالمي على النفط لعام ٢٠١٣م حيث لاحظ زيادة طفيفة متوقعة يصاحبها زيادة متوقعة في إمدادات النفط من الدول غير الاعضاء في أوبك. وفي ضوء ما اطلع عليه المؤتمر، قرر المؤتمر المحافظة على مستويات الانتاج الحالية (٣٠ مليون برميل يومياً) شاملة انتاج ليبيا ■

استضافت مدينة لوس كابوس في المكسيك القمة السابعة لقادة دول مجموعة العشرين خلال الفترة ١٨-١٩ يونيو ٢٠١٢م. وناقشت القمة أوضاع الاقتصاد العالمي خاصة تعزيز الطلب واستعادة الثقة من أجل دعم النمو وتعزيز الاستقرار المالي بهدف إيجاد فرص عمل ووظائف نوعية. كما ناقشت القمة اتخاذ أعضاء منطقة اليورو ضمن مجموعة العشرين جميع تدابير السياسات اللازمة لضمان سلامة واستقرار المنطقة، وتحسين أداء الأسواق المالية والتغلب على ثغرات عملية التغذية العكسية بين الجهات السيادية والمصارف. واتفق القادة على تنفيذ جدول أعمال للإصلاح الهيكلي والتنظيمي لتعزيز آفاق النمو على المدى المتوسط وبناء أنظمة مالية أكثر مرونة. والالتزام بخفض حالات اختلال التوازن من خلال تعزيز الماليات العامة لدول العجز المالي بسياسات سليمة ومستدامة تأخذ في الاعتبار تطور الأوضاع الاقتصادية، وفي الدول ذات الفائض الكبير في الحساب الجاري، من خلال تعزيز الطلب الداخلي والاتجاه نحو سعر صرف أكثر مرونة. كما اتفق القادة على ملاحظة تطور أسعار النفط والاستعداد لتنفيذ إجراءات إضافية حسب الحاجة، بما في ذلك الالتزام من قبل الدول المنتجة بمواصلة ضمان مستوى مناسب من العرض بما يتفق مع الطلب. ورحب القادة باستعداد المملكة العربية السعودية لحشد القدرة الحالية الاحتياطية، حسب الضرورة. وأشاد القادة بالتقدم الذي أحرزته الدول ذات الفوائض الكبيرة في الحسابات الجارية لزيادة الطلب الداخلي والإجراءات التي تتخذها الدول ذات العجز الكبير في الحساب الجاري لزيادة المدخرات الوطنية.

وأبدى القادة التزامهم الكامل بفتح التجارة والاستثمار، مما يوسع الأسواق ويزيد قدرتها على مقاومة السياسات الحمائية بكافة أشكالها، وهي شروط أساسية لاستدامة الانتعاش الاقتصادي والتوظيف والتنمية. وكدوا على أهمية وجود نظام للتجارة متعدد الأطراف يتمتع بالانفتاح وإمكانية التنبؤ والشفافية ويستند على قواعد واضحة. ورحب القادة بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في تنفيذ



دولار للبرميل في عام ٢٠١١م، وكذلك ارتفاع المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام ٢٠١٢م ليبلغ نحو ٩,٨ مليون برميل مقارنة بنحو ٩,٣ مليون برميل في عام ٢٠١١م أي بزيادة نسبتها ٥,٤ في المئة. وانعكست تلك المتغيرات الايجابية على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد السعودي (جدول رقم ٢-١). حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية نمواً نسبته ٦,٢ في المئة ليبلغ نحو ٢,٧ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م مقابل نحو ٢,٥ تريليون ريال في عام ٢٠١١م. وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة أساس ١٩٩٩م) نمواً نسبته ٥,١ في المئة ليبلغ نحو ١,٢ تريليون ريال مقارنة بنحو ١,١ تريليون ريال في عام ٢٠١١م.

وسجلت الميزانية العامة الفعلية للدولة فائضاً بلغ ٣٧٤,١ مليار ريال، أي نحو ١٤,٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢م مقارنة بفائض بلغ ٢٩١,١ مليار ريال أي ما نسبته ١١,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق. وتراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٤ في المئة في نهاية عام ٢٠١١م إلى ٣,٧ في المئة بنهاية عام ٢٠١٢م.

وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في عام ٢٠١٢م فائضاً بلغ نحو ٦١٧,٩ مليار ريال، أي ما يعادل ٢٣,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وسجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) ارتفاعاً نسبته ١٣,٩ في المئة ليصل إلى ١٣٩٣,٨ مليار ريال.

النمو الاقتصادي

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نموه بنسبة ٥,١ في المئة في عام ٢٠١٢م ليبلغ نحو ١٢١٧,٩ مليار ريال مقارنة بحوالي ١١٥٨,٥ مليار ريال في عام ٢٠١١م. وارتفع الناتج المحلي للقطاع النفطي بنسبة ٥,٥ في المئة ليبلغ ٢٦١,٥ مليار ريال. أما الناتج المحلي للقطاع غير النفطي فقد سجل نمواً نسبته ٥,٠ في المئة ليبلغ حوالي ٩٤٤,٧ مليار ريال، وارتفع معدل نمو ناتج القطاع الخاص غير النفطي بنسبة ٤,٩ في المئة ليبلغ نحو ٧٠١,٢ مليار ريال، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة ٥,٤ في المئة ليبلغ ٢٤٣,٥ مليار ريال.

استمر الاقتصاد السعودي في نموه القوي خلال عام ٢٠١٢م نتيجة لما شهدته المملكة من المزيد من التطورات والإنجازات التنموية البارزة. فقد واصلت المملكة جهود الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق ذلك، استمر الاتجاه التصاعدي لوتيرة الانفاق الحكومي على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجالات، لاسيما الانفاق على مشاريع قطاعات التعليم والتدريب والصحة والخدمات الاجتماعية والبلدية، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي، وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية، وهو ما يشكل قوة دفع لعجلة النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين. وواصلت الحكومة كذلك دعمها المستمر لصناديق الإقراض المتخصصة بهدف توفير التمويل اللازم لقطاعات التنمية المختلفة ولتحقيق النمو المستدام والمتوازن لمختلف مناطق المملكة.

وأكدت عدد من الجهات الدولية على قوة ومناة الاقتصاد السعودي. فقد أثنى تقرير صندوق النقد الدولي لمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢م على السياسات الاقتصادية للمملكة، ورحب المديرون التنفيذيون بالصندوق بما تبذله المملكة من جهود لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط. كما أظهر تقرير لمجموعة العشرين أن المملكة جاءت في المرتبة الأولى بين أعضاء المجموعة في تنفيذ التزامات مجموعة العشرين والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية والانضباط المالي وإصلاح المؤسسات المالية وتنظيم الأسواق المالية ومقاومة سياسة الحمائية التجارية والتقدم المحرز في تنفيذ أعمال التنمية. وقد أعلنت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر في شهر مارس ٢٠١٣م عن تغييرها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من مستقرة إلى إيجابي عند درجة عالية (AA-)، ويأتي هذا تأكيداً لمناة اقتصاد المملكة وقوة مركزها المالي.

وانعكس استمرار تعافي الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢م إيجاباً على اوضاع سوق النفط، حيث تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع طفيف لمتوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف بنسبة ٢,٣ في المئة ليبلغ ١١٠,٢٧ دولار للبرميل مقارنة بنحو ١٠٧,٨



جدول رقم ٢-١ : مؤشرات اقتصادية مختارة

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٩,٢٠	٢٨,٣٧	٢٧,٥٦	٢٦,٦٦	تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)
٢٦٦٦,٤	٢٥١٠,٧	١٩٧٥,٥	١٦٠٩,١	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)
١٢١٧,٩	١١٥٨,٥	١٠٦٧,١	٩٩٣,٣	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (١٠٠=١٩٩٩م)
١٤٠,٨	١٣٥,٣	١٢٩,٥	١٢٤,١	معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي
٢,٩	٣,٧	٣,٨	٤,١	معدل التضخم (أسعار المستهلك)
١٣٩٣,٨	١٢٢٣,٦	١٠٨٠,٤	١٠٢٨,٩	إجمالي عرض النقود ن٣ (مليار ريال)
٩,٨	٩,٣	٨,٢	٨,٢	المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)
١١٠,٢٧	١٠٧,٨٠	٧٧,٧٥	٦١,٣٨	متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)
١٠٦,٨	١٠٢,٣	١٠٤,٨	١٠٥,٧	متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (١٠٠=٢٠٠٠م)
٩,٦	٩,٨	٨,٨	٨,٦	نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود
٩٠,٤	٩٠,٢	٩١,٢	٩١,٤	نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود
١٣٣,٤	١٣٣,٣	٩٨,٤	١١١,٢	صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)
٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٩	أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي (٣ أشهر)**
١٨,٧	١٧,٤	١٧,١	١٦,٥	معدل كفاية رأسمال المصارف (معياري بازل ٢)
١٢٤٧,٤	١١١٧,٨	٧٤١,٦	٥٠٩,٨	الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)
١١٤٤,٨	١٠٣٤,٤	٦٧٠,٣	٤٣٤,٤	الإيرادات النفطية (مليار ريال)
٨٧٣,٣	٨٢٦,٧	٦٥٣,٩	٥٩٦,٤	المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)
٣٧٤,١	٢٩١,١	٨٧,٧	٨٦,٦-	فائض / عجز الميزانية العامة (مليار ريال)
١٤,٠	١١,٦	٤,٤	٥,٤-	نسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي
١٤٢٨,٧	١٣٤٣,٢	٩٢٢,١	٦٩٧,٣	الصادرات السلعية*** (مليار ريال)
٥٨٣,٥	٤٩٣,٤	٤٠٠,٧	٣٥٨,٣	الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)
٢٣,٢	٢٣,٧	١٢,٧	٤,٩	نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي
٦١٧,٩	٥٩٤,٥	٢٥٠,٣	٧٨,٦	الحساب الجاري (مليار ريال)
٦٨٠,٢	٦٤١٧,٧	٦٦٢٠,٨	٦١٢١,٨	مؤشر أسعار الأسهم المحلية (١٩٨٥م=١٠٠٠)
٣,٧	٥,٤	٨,٥	١٤,٠	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
				* حسب أرقام الأوبك.
				** أسعار الفائدة بين المصارف.
				*** تشمل (الصادرات النفطية وغير النفطية).

٦,٤ في المئة، وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً نسبته ٣,٤ في المئة، ونما نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة ٤,٢ في المئة، في حين نما نشاط منتجي الخدمات الحكومية بنسبة ٥,٢ في المئة.

توقعات نمو الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٣م

تُعد مؤسسة النقد العربي السعودي تقديرات سنوية لأهم المؤشرات الاقتصادية للمملكة من خلال نموذج

ونمت الأنشطة الاقتصادية الرئيسية جميعها بنسب متفاوتة (جدول رقم ٢-٢). حيث نما نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة ١,٣ في المئة، وارتفع نشاط التعدين والتحجير بنسبة ٥,٦ بالمية، وسجل نشاط الصناعات التحويلية بما في ذلك تكرير الزيت نمواً نسبته ٤,٨ في المئة، ونما نشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة ٧,٣ في المئة، ونما نشاط التشييد والبناء بنسبة ٤,٥ في المئة. وسجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نمواً نسبته ٦,٤ في المئة، وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نمواً نسبته



جدول رقم ٢-٢ : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بـقيم المنتجين بالأسعار الثابتة (١٩٩٩م = ١٠٠)

(مليون ريال)

السنوية	٢٠١٢	**٢٠١٢	*٢٠١١	٢٠١٠
أ- الصناعات والمنتجات الآخرون ما عدا منتجي الخدمات الحكومية				
١- الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١,٣	٤١٥٥٠	٤١٠٢٦	٤٠١٥٦
٢- التعدين والتحجير	٥,٦	٢٤١٨٤٧	٢٢٩٠٠٥	٢٠٤١٦٦
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	٥,٧	٢٣٤٥٠١	٢٢١٩٤٩	١٩٧٤٠٠
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى	٤,١	٧٣٤٧	٧٠٥٦	٦٧٦٦
٣- الصناعات التحويلية	٤,٨	١٦٤٦٣١	١٥٧١٣١	١٤١٤٧٨
أ) تكرير الزيت	٤,٥	٢١٨٣٩	٢١٠٠١	٢١٤١٧
ب) صناعات أخرى	٤,٩	١٤٢٧٩١	١٣٦١٢٩	١٢٠٠٦١
٤- الكهرباء والغاز والماء	٧,٣	٢٩٥٩٨	٢٧٥٨٣	٢٦٢١٦
٥- التشييد والبناء	٤,٥	٨٧٠٨٣	٨٣٣٠٠	٧٥٨١٨
٦- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٦,٤	١٥٢٣٠٧	١٤٣١٨٤	١٣٣٦٥٨
٧- النقل والتخزين والاتصالات	٦,٤	١١٦٧٦٢	١٠٩٧٦٨	٩٦٤٦٠
٨- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٣,٤	١٦٥٣٨٣	١٥٩٩٢٠	١٥٦٦٦٧
أ) ملكية المساكن	٢,٦	٧٧٠١٣	٧٥٠٣١	٧٢٩٥٦
ب) أخرى	٤,١	٨٨٣٦٩	٨٤٨٨٩	٨٣٧١١
٩- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	٤,٢	٣٨٥٦٩	٣٧٠١٩	٣٥١١٤
١٠- ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة	١,٩	١٦٦٢٤	١٦٣١١	١٦١٠٤
ب- منتجو الخدمات الحكومية	٥,٢	١٨٥٠٧٩	١٧٥٨٥٨	١٦٢٩٢٦
المجموع ما عدا رسوم الاستيراد	٥,١	١٢٠٦١٨٤	١١٤٧٤٨٣	١٠٥٦٥٥٧
رسوم الاستيراد	٦,٢	١١٧٤٩	١١٠٦٣	١٠٥٣٩
الناتج المحلي الإجمالي	٥,١	١٢١٧٩٣٣	١١٥٨٥٤٦	١٠٦٧٠٩٧
* بيانات معدلة. ** بيانات أولية.				
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.				

المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو ٣,٩ في المئة خلال عام ٢٠١٣م. أما على مستوى القطاعات، فتشير التوقعات إلى تراجع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بنسبة ٢,٠ في المئة، وارتفاع القطاع غير النفطي بنسبة ٦,٣ في المئة لعام ٢٠١٣م. ومن المتوقع أن يحقق القطاع الحكومي غير النفطي نمواً قدره ٦,٠ في المئة والقطاع الخاص غير النفطي نمواً قدره ٦,٥ في المئة.

كما يُتوقع ان يحقق الحساب الجاري فائضاً للعام الخامس عشر على التوالي يعادل ١٨,٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع ان يصل معدل التضخم خلال عام

اقتصادي قياسي أعد وفقاً لافتراضات محددة بشأن السياسات النقدية والمالية والمتغيرات الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤشرات الداخلية للنموذج. ونظراً إلى أن المملكة تعتمد بشكل كبير على النفط مصدراً أساسياً للدخل، فإن حجم إنتاج النفط الخام وسعر برميل النفط من أهم المتغيرات الخارجية في النموذج. وتستخدم احتمالات مختلفة لأسعار النفط والإنتاج، بناءً على اتجاه وتقلبات أسعار النفط والإنتاج خلال الفترات الماضية وبناءً على التوقعات المستقبلية للعرض والطلب على النفط.

وتشير التوقعات الأولية للنموذج إلى نمو الناتج



جدول رقم ٣-٢ : تقديرات مؤسسة النقد وصندوق النقد الدولي لأبرز مؤشرات الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٣ م

صندوق النقد الدولي ^(١)	مؤسسة النقد العربي السعودي*	بعض المؤشرات الاقتصادية
٤,٤	٣,٩	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
--	٢,٠-	القطاع النفطي
--	٦,٣	القطاع غير النفطي
--	٦,٥	القطاع الخاص غير النفطي
--	٦,٠	القطاع الحكومي غير النفطي
١٩,٢	١٨,٤	نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
٣,٧	٤,٠	معدل التضخم
		* تقديرات أولية.
		(١) تقديرات صندوق النقد الدولي (أبريل ٢٠١٣).

الإجمالي غير النفطي (بالأسعار الجارية) بنسبة ٩,٣ في المئة، حيث ارتفع الناتج المحلي غير النفطي للقطاع الحكومي بنسبة ٩,٩ في المئة، وارتفع الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة ٩,٠ في المئة. وكذلك زيادة إجمالي الواردات بنسبة ٨,٧ في المئة.

وسجل الطلب على السلع والخدمات بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٢ م ارتفاعاً نسبته ٧,١ في المئة مقارنة

٢٠١٣ م إلى حوالي ٤,٠ في المئة (سنة الأساس ٢٠٠٧). ويوضح (الجدول ٣-٢) تقديرات المؤسسة ومقارنتها بتوقعات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٣ م.

العرض والطلب

سجل إجمالي العرض والمنتجات والخدمات بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته ٩,١ في المئة في عام ٢٠١٢ م (جدول رقم ٤-٢). ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الناتج المحلي

جدول رقم ٤-٢ : إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية

نسبة التغير	السنة			
	٢٠١٢	*٢٠١٢	٢٠١١	
٩,١	٢١٣٦٨٢٥	١٩٥٩٣٦٣	١٧٣٢٣١٥	إجمالي العرض**
٩,٣	١٣٢٩٨٠٢	١٢١٦٩٤٩	١٠٧٩٠٥٤	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي
٩,٩	٤٠٨٠٩٥	٣٧١١٦٩	٣٣٣٥٢٢	الحكومي
٩,٠	٩٢١٧٠٧	٨٤٥٧٨٠	٧٤٥٥٣٢	الخاص
٨,٧	٨٠٧٠٢٣	٧٤٢٤١٤	٦٥٣٢٦١	إجمالي الواردات
٧,١	٢٢٠٧٢٦٠	٢٠٦١٣٢٢	١٨٢١١٠٢	إجمالي الطلب
١٠,٤	١٢٩١٧٧٢	١١٦٩٨٢٣	١٠٣٩٥٩٠	الاستهلاك لنهائي
١١,٢	٥٤٢٦٩٩	٤٨٨٠٦٢	٤٠٠١٧٣	الحكومي
٩,٩	٧٤٩٠٧٣	٦٨١٧٦١	٦٣٩٤١٧	الخاص
١,٧	٦٨٣٨٦٣	٦٧٢٤٠٠	٦٠٧٣٤٧	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٥,٧	٢٣١٦٢٥	٢١٩٠٩٩	١٧٤١٦٥	الصادرات غير النفطية
٨,١	١٩٠١٨٨	١٧٥٨٧٩	١٣٤٠٨٤	الصادرات السلعية
٤,١-	٤١٤٣٧	٤٣٢٢١	٤٠٠٨٢	صادرات الخدمات
				* بيانات أولية.
				** يعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت يشمل واردات القطاع النفطي.
				المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



التطورات المالية

تشير الأرقام الأولية للإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م) إلى ارتفاع الإيرادات الفعلية بنسبة ١١,٦ في المئة لتبلغ نحو ١٢٤٧,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ١١١٧,٨ مليار ريال في العام السابق. وارتفعت المصروفات الفعلية بنسبة ٥,٦ في المئة لتبلغ نحو ٨٧٣,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ٨٢٦,٧ مليار ريال في العام السابق. وشكلت المصروفات الجارية نحو ٧٠,٠ في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت المصروفات الرأسمالية نحو ٣٠,٠ في المئة من إجمالي المصروفات. وبلغ الفائض الفعلي نحو ٣٧٤,١ مليار ريال مقارنة بفائض بلغ ٢٩١,١ مليار ريال في عام ٢٠١١م. وشكلت الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات حيث بلغت نحو ٩١,٨ في المئة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٢م.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير التقديرات الأولية لميزان مدفوعات المملكة إلى ارتفاع فائض الحساب الجاري في عام ٢٠١٢م بنسبة ٣,٩ في المئة ليلعب ٦١٧,٩ مليار ريال أي ما يشكل نحو ٢٣,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعزى زيادة الفائض إلى ارتفاع فائض السلع والخدمات بنسبة ٣,٣ في المئة حيث بلغ حوالي ٦٩٠,٨ مليار ريال مقارنة بنحو ٦٦٨,٤ مليار ريال في العام السابق.

وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام ٢٠١٢م إلى ارتفاع حجم التجارة السلعية للمملكة إلى ٢,٠ تريليون ريال مقارنة بنحو ١,٩ تريليون ريال في العام السابق. ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات بنسبة ٦,٤ في المئة لتبلغ نحو ١,٥ تريليون ريال وارتفاع قيمة إجمالي الواردات بنسبة ١٨,٢ في المئة لتبلغ نحو ٥٨٣,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٢م.

التجارة والصناعة

واصل قطاعا التجارة والصناعة تحقيق معدلات نمو ملحوظة، حيث أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٢م سجلات تجارية لإنشاء ٨٧٨٣ شركة جديدة متنوعة مقارنة مع ٧٣٦٠ شركة أنشئت في عام ٢٠١١م. وبلغ إجمالي رؤوس أموال هذه الشركات الجديدة حوالي ١٧,٥ مليار ريال بمتوسط رأسمال قدره ٢,٠ مليون ريال لكل شركة. وبالمقابل بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات الجديدة

بعام ٢٠١١م. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ١٠,٤ في المئة، حيث ارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص بنسبة ٩,٩ في المئة، وارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة ١١,٢ في المئة. وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٥,٧ في المئة. وارتفع إجمالي الإنفاق الاستثماري بنسبة ١,٧ في المئة (جدول رقم ٢-٤).

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود ٣ ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٢م نسبته ١٣,٩ في المئة ليصل إلى أعلى مستوى بنحو ١٣٩٣,٨ مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته ١٣,٠ في المئة في العام السابق عندما بلغ نحو ١٢٢٣,٦ مليار ريال. وارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة ١١,٠ في المئة، وارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة ١٧,٦ في المئة، في حين ارتفعت الودائع الزمنية والإدخارية بنسبة ٦,٢ في المئة مقارنة بعام ٢٠١١م. وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ١٥,٩ في المئة.

واصل القطاع المصرفي أدائه الجيد خلال عام ٢٠١٢م. حيث ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية بنسبة ١٢,٣ بالمئة في عام ٢٠١٢م لتبلغ نحو ١٧٣٤,١ مليار ريال مقارنة بنحو ١٥٤٤,٤ مليار ريال في العام السابق، وسجلت الودائع المصرفية نمواً نسبته ١٤,٢ بالمئة لتبلغ نحو ١٢٦٠,٦ مليار ريال. وارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة ٥,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م ليلعب نحو ٢٠٩,٥ مليار ريال. وبلغ متوسط معدل كفاية رأس المال (معياري بازل) ١٨,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ١٧,٤ في العام السابق.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٠ في المئة ليلعب ٦٨٠١,٢ نقطة بنهاية عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ٦٤١٧,٧ نقطة في نهاية العام السابق. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ١٤٠٠,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ١٢٧١ مليار ريال في نهاية العام السابق أي بارتفاع نسبته ١٠,٢ في المئة، فيما ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٧١,٠ في المئة لتبلغ ٨٢,٥ مليار سهم، بقيمة بلغت نحو ١٩٢٩,٣ مليار ريال.



الصناعي وإجمالي تمويلها، صدور ٢٢ ترخيصاً لصناعة الفلزات القاعدية، بإجمالي تمويل بلغ نحو ٢,٣ مليار ريال وهو ما يشكل نسبة ٢٥,١ في المئة من إجمالي تمويل التراخيص الصناعية الصادرة لهذا العام.

وفي نهاية عام ٢٠١٢م، ارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة التجارة والصناعة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي إلى ٥٨٦٢ مصنعاً منتجاً، بإجمالي تمويل بلغ حوالي ٨٥٦,٦ مليار ريال، توظف نحو ٧٦٦,٩ ألف موظف وعامل. ويتضح من تصنيف المصانع المنتجة حسب نشاطها الصناعي وإجمالي تمويلها أن إجمالي تمويل صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية لعدد ٥٨٠ مصنعاً بلغ ٤٥٢,٨ مليار ريال ونسبة ٥٢,٨ في المئة من إجمالي تمويل المصانع القائمة بالمملكة، تليها صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى لعدد ١٠٩٠ مصنعاً بمبلغ ٨٠,٨ مليار ريال ونسبة ٩,٤ في المئة من إجمالي التمويل.

السياحة

تشير بيانات الهيئة العامة للسياحة والآثار، إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسياحة بنسبة ٦,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بالعام السابق ليبلغ ٧٠,٢ مليار ريال، وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل طفيف (القيمة المضافة) من ٧,٣ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٧,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م.

وبلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية (لا يشمل مصاريف النقل الدولي) في عام ٢٠١٢م حوالي ٣٢,٦ مليار ريال مقابل ٣٥,٥ مليار ريال في عام ٢٠١١م محققاً انخفاضاً نسبته ٨,٢ في المئة. بينما ارتفع حجم إنفاق السياحة الوافدة في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٦,٨ في المئة ليبلغ ٥٧,٢ مليار ريال مقارنة بنحو ٤٩,٠ مليار ريال في العام السابق.

وفي المقابل بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة (لا يشمل مصاريف النقل الدولي) في عام ٢٠١٢م نحو ٦١,٦ مليار ريال مقارنة بنحو ٦٠,٦ مليار ريال في عام ٢٠١١م محققاً ارتفاعاً نسبته ١,٧ في المئة.

ونال الإنفاق على مرافق الإيواء النصيب الأكبر من

في عام ٢٠١١م ما مقداره ٢٦ مليار ريال. ويلاحظ ارتفاع عدد الشركات المنشأة في عام ٢٠١٢م مقارنة مع العام السابق بنسبة ١٩,٣ في المئة بينما انخفض إجمالي رؤوس أموالها بنسبة ٣٢,٧ في المئة. ومن خلال استعراض تلك الشركات من حيث الشكل القانوني، يتضح أن الشركات المساهمة شكلت النسبة الأكبر من إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المنشأة في عام ٢٠١٢م بنسبة ٦٦,٥ في المئة، تلتها الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة ١٧,٥ في المئة.

وارتفع العدد الإجمالي للشركات القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة التجارة والصناعة بنهاية عام ٢٠١٢م إلى ٧٦٧٧٥ شركة بإجمالي رؤوس أموال قدرها ٢٠١٩,٥ مليار ريال. وبلغت رؤوس أموال الشركات المساهمة ما نسبته ٨٥,٢ في المئة من إجمالي رؤوس أموال الشركات القائمة، بينما شكلت رؤوس أموال الشركات ذات المسؤولية المحدودة نسبة ١٤ في المئة، وشركات التوصية البسيطة نسبة ٠,٥ في المئة، وأخيراً شركات التضامن بنسبة ٠,٢ في المئة من إجمالي رؤوس أموال الشركات القائمة حتى نهاية عام ٢٠١٢م.

وأصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٢م سجلات تجارية لإنشاء ١٥٨١٣٤ مؤسسة تجارية توزعت على مختلف مناطق المملكة بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر لمنطقة الرياض بنسبة ٢٦,٢ في المئة، تلتها المنطقة الشرقية بنسبة ١٨,٣ في المئة، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة ١٧,١ في المئة، وذلك من إجمالي عدد المؤسسات التجارية الجديدة خلال عام ٢٠١٢م. وقد بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات التجارية العاملة في المملكة المرخصة من وزارة التجارة والصناعة بنهاية عام ٢٠١٢م حوالي ٩٩٦,٥ ألف مؤسسة تجارية، منها ما نسبته ٢٩,٥ في المئة في منطقة الرياض، و ٢٢,٦ في المئة في منطقة مكة المكرمة، وما نسبته ١٧,١ في المئة في المنطقة الشرقية.

وفي مجال الصناعة، أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٢م تراخيص صناعية لإنشاء ٦٥٩ مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية بتمويل إجمالي بلغ حوالي ٩,٣ مليار ريال، توفر فرص عمل لما يزيد عن ٣٤,٥ ألف موظف وعامل. ويظهر تصنيف تراخيص المشاريع الجديدة لعام ٢٠١٢م حسب نشاطها



ويقوم قطاع السياحة بدور هام في إيجاد الفرص الوظيفية التي تستوعب أعداداً من العاملين في المملكة. حيث بلغ عدد الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الرئيسية في المملكة (باستثناء الوظائف غير مدفوعة الأجر) بحسب تقديرات الهيئة العامة للسياحة والآثار حوالي ٧٠٩ ألف وظيفة في عام ٢٠١٢م بارتفاع نسبته ٥,٩ في المئة مقارنة بالعام السابق البالغ ٦٧٠ ألف وظيفة مباشرة موزعة على القطاعات السياحية الفرعية (جدول رقم ٢-٥). وبلغت نسبة العودة في تلك الوظائف حوالي ٢٦,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ٢٦,٤ في المئة في العام السابق.

وتشير تقديرات الهيئة العامة للسياحة والآثار إلى قدرة قطاع السياحة على توفير عدد متزايد من الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الفرعية، علاوة على فرص العمل غير المباشرة، التي يحفزها النشاط السياحي في القطاعات الاقتصادية الأخرى المتداخلة مع القطاع السياحي، بالإضافة إلى فرص العمل التي من الممكن استحداثها في فترات لاحقة نتيجة دورة الإنفاق الاقتصادية في جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية السياحية. حيث يتوقع أن يوفر قطاع السياحة نحو ١,١ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠١٣م، وحوالي ١,٣ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠١٥م. كما يتوقع أن يوفر حوالي ١,٨ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠٢٠م (جدول رقم ٢-٦).

إجمالي إنفاق السياح المحليين، حيث بلغ ٨,٢ مليار ريال تمثل ٢٥,٢ في المئة من الإجمالي في عام ٢٠١٢م مقابل ٩,١ مليار ريال أو ما نسبته ٢٥,٥ في المئة في عام ٢٠١١م. واحتل الإنفاق على المأكولات والمشروبات المرتبة الثانية بحوالي ٨,١ مليار ريال أو ما نسبته ٢٤,٩ في المئة من الإجمالي في ٢٠١٢م مقابل ٦,٧ مليار ريال أو ما نسبته ١٩,٠ في المئة في عام ٢٠١١م.

وبالنسبة للإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة إلى المملكة، احتل الإنفاق على مرافق الإيواء المرتبة الأولى بنحو ١٩,٧ مليار ريال وبنسبة ٣٤,٥ في المئة من الإجمالي في عام ٢٠١٢م، وجاء الإنفاق على التسوق في المرتبة الثانية بنحو ١٥,٥ مليار ريال أي ما نسبته ٢٧,٠ في المئة من إجمالي الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام ٢٠١٢م.

واستمراراً لجهود الهيئة العامة للسياحة والآثار في تطوير قطاع الفنادق ارتفع عدد الفنادق العاملة في المملكة نهاية عام ٢٠١٢م إلى ١٠٩٨ فندقاً من مختلف الدرجات. وبلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة بنهاية عام ٢٠١٢م نحو ١٩٧١ وحدة سكنية توزعت على مختلف مدن المملكة بنسب متفاوتة كان النصيب الأكبر فيها لمنطقة مكة المكرمة بنسبة ٢٦,٥ في المئة (٥٢٢ وحدة). تلتها منطقة الرياض بنسبة ٢٦,٣ في المئة (٥١٩ وحدة).

جدول رقم ٢ - ٦: الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة

(ألف وظيفة)		
٢٠٢٠	٢٠١٥	
١١٨٢,٤	٨٤١,٤	وظائف مباشرة
٥٩١,٢	٤٢٠,٧	وظائف غير مباشرة
١٧٧٣,٦	١٢٦٢,١	المجموع

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والآثار.

جدول رقم ٢-٥: الوظائف المباشرة في قطاع السياحة

القطاع الفرعي		
**٢٠١٢	**٢٠١١	
٩٥٢٩٥	٩٠٠٢٠	مجموع الإيواء
٣٤١٥٠٧	٣٢٢٦٠٣	المطاعم والمقاهي
١٣٥٦٨	٦٩٣٤٣	وكالات السفر والسياحة
١٨٥٥١٥	١٧٥٢٤٥	خدمات نقل المسافرين*
٧٣٤٠٧	١٢٨١٧	الخدمات الترفيهية
٧٠٩٢٩٢	٦٧٠٠٢٨	المجموع
٢٦,٧	٢٥,٤	نسبة السعودية (%)

* يشمل قطاع نقل المسافرين الخطوط الجوية، والسكك الحديدية، وشركات النقل الجماعي، وشركات تأجير السيارات، ولا يشمل سائقي الأجرة.

** بيانات تقديرية.

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والآثار.



المياه والكهرباء

في المئة عن العام السابق، لتسجل حوالي ٢٤٠,٣ مليون ميغاوات/ساعة. واستحوذ الاستهلاك السكني على ٥٠,١ في المئة (١٢٠٤٦٦٠٧٠ ميغاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك الصناعي (٤١٥٧٨٦٢٩ ميغاوات/ساعة) بنسبة ١٧,٣ في المئة، ثم الاستهلاك التجاري في المرتبة الثالثة (٣٩٢٦٣٩٤٧ ميغاوات/ساعة) بنسبة ١٦,٣ في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (٣٠٣٤٨٧٥٣ ميغاوات/ساعة) بنسبة ١٢,٦ في المئة.

وأدت زيادة إنتاج واستهلاك الكهرباء، إلى ارتفاع الحمل الأقصى للكهرباء خلال عام ٢٠١٢م إلى ٥١٩٣٩ ميغاوات وبزيادة نسبتها ٧,٢ في المئة عن العام السابق، وارتفعت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي ٤٤٣٧١ ميغاوات بزيادة نسبتها ٣,٠ في المئة عن العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام ٢٠١٢م ليلعب نحو ٦,٧ مليون مشترك بزيادة نسبتها ٦,٨ في المئة عن العام السابق، ويمثل المشتركون في الاستهلاك السكني البالغ عددهم نحو ٥,٣ مليون مشترك ما نسبته ٧٩,٤ في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في الاستهلاك التجاري بحوالي ١,١ مليون مشترك وبنسبة ١٦,٢ في المئة، ثم المشتركون في الاستهلاك الحكومي بنحو ١٢٣,٤ ألف مشترك وبنسبة ١,٨ في المئة، يأتي بعدهم المشتركون في الاستهلاك الزراعي بحوالي ٦٧,٢ ألف مشترك وبنفس مستوى نسبته التي بلغها في العام الماضي والبالغة ١,٠ في المئة.

أنشأت الدولة عدداً من محطات التحلية العاملة، بلغ عددها ٢٦ محطة، تنتشر على الساحلين الشرقي والغربي، وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة خلال عام ٢٠١٢م نحو ٩٩٧,٢ مليون متر مكعب مقابل ١٠٥٤,١ مليون متر مكعب في العام السابق، أي بمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو ٢٧٢٥ ألف متر مكعب مقابل ٢٨٨٨ ألف متر مكعب يومياً في العام السابق.

وتشير التقديرات خلال عام ٢٠١٢م إلى أن متوسط كمية المياه المستهلكة بشكل يومي بلغت نحو ٦,٩ ملايين متر مكعب يومياً، مقارنة بحوالي ٦,٦ ملايين متر مكعب يومياً في العام الماضي، أي بارتفاع نسبته ٤,٥ في المئة. وأن الاستهلاك السنوي للمملكة بلغ حوالي ٢,٥ مليار متر مكعب، مقارنة بنحو ٢,٤ مليار متر مكعب في العام الماضي، وأن متوسط استهلاك الفرد الواحد من المياه في المملكة خلال عام ٢٠١٢م بلغ نحو ٢٣٨ لتراً يومياً، مقارنة بنحو ٢٥٩ لتراً يومياً في العام الماضي.

وارتفع عدد السدود المنفذة (جوفية، وخرسانية، وترابية) في أنحاء المملكة حتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) لتبلغ ٤٢٢ سداً تبلغ طاقتها التخزينية نحو ١,٩٧ مليار متر مكعب، مقابل ٣٩٤ سداً بلغت طاقتها التخزينية نحو ١,٩٣ مليار متر مكعب في العام السابق.

وفي نشاط الكهرباء، ارتفعت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٩,٧

جدول رقم ٢-٧: تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

(ميغاوات)

المنطقة	قدرة التوليد الفعلية	الحمل الذروي	الطاقة المببعة				عدد المشتركين	
			سكني	تجاري	حكومي	صناعي		زراعي
الوسطى	١٢٣٦٨	١٦٢٣٦	٣٩٥٨٨٣٠٦	١١٩٧٠٣٨٨	١٢٤٦٦٤٩٩	٥٤٩٢٥٥٩	٢٨٢٨٩٩٩	٢١٤٥٠٩٦
الشرقية	١٣٨٦٥	١٥٧٦٦	٢٣٥٤٥٥٨٤	١٠٣٤٣٠١٥	٦٣١٤١١٩	٣٠٥٦٩٧٧٢	٧٦٦٧٤٧	١١٩٠٠٢٢
الغربية	١٤٥٠٨	١٥٦٧٦	٤٣٧٥٩٩٦٥	١٣٨٢٣٦٥٦	٨٧٣١١٨٢	٥٢١٢٧٣٣	٦٧٤٢٠٥	٢٤٨٢٩٥٥
الجنوبية	٣٦٣٠	٤٢٦٢	١٣٥٧٢٢١٥	٣١٢٦٨٨٧	٢٨٣٦٩٥٣	٣٠٣٥٦٥	٩١٩٨٠	٩١٢٩٢٦
الإجمالي	٤٤٣٧١	٥١٩٣٩	١٢٠٤٦٦٠٧٠	٣٩٢٦٣٩٤٧	٣٠٣٤٨٧٥٣	٤١٥٧٨٦٢٩	٤٣٦١٩٣١	٦٧٣٠٩٩٩

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء



وبلغ عدد النخيل بالمملكة بنهاية عام ٢٠١١م نحو ٢١,٦ مليون نخلة مقارنة بحوالي ٢٣,٤ مليون نخلة، بانخفاض مقداره ١,٨ مليون نخلة وبنسبة ٧,٧ في المئة عن العام السابق زُرعت على مساحةٍ قدرها ١٥٦ ألف هكتار، وبلغ إنتاج التمور خلال عام ٢٠١١م حوالي ١,٠ مليون طن من التمور بارتفاع مقداره ألف طن وبنسبة ١,٦ في المئة عن العام السابق، مما جعل المملكة في المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج على المستوى العالمي. وبلغت صادرات المملكة من التمور خلال عام ٢٠١١م حوالي ٧٧,١ ألف طن مقارنة بنحو ٧٣,٤ ألف طن في العام السابق أي بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة عن العام السابق، وبنسبة ٧,٧ في المئة من إجمالي إنتاجها.

الإنتاج الحيواني

وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة لعام ٢٠١١م، فقد سجل إنتاج المملكة من اللحم (حمراء، ودواجن، وأسماك) ارتفاعاً مقداره ٥٧,٠ ألف طن وبنسبة ٧,٩ في المئة ليبلغ ٧٧٦,٠ ألف طن مقابل ٧١٩,٠ ألف طن في العام السابق، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة إنتاج لحوم الدواجن ليبلغ ٥٢٩,٠ ألف طن مقابل ٤٤٧,٠ ألف طن في العام السابق، بارتفاع نسبته ١٨,٣ في المئة عن العام السابق.

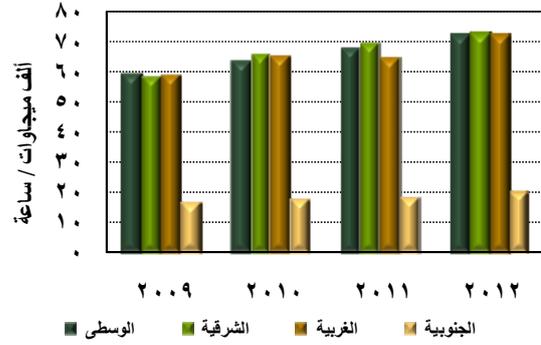
وفي مجال إنتاج الألبان، ارتفع الإنتاج خلال عام ٢٠١١م بنحو ٧٥,٠ ألف طن أي بنسبة ٤,٣ في المئة ليبلغ ١٨٣٨,٠ ألف طن مقابل ١٧٦٣,٠ ألف طن في العام السابق، وكان نصيب مشاريع الإنتاج المتخصصة منها ١٦٧٨,٢ ألف طن والذي يشكل ما نسبته ٩١,٣ في المئة من إجمالي إنتاج الألبان خلال العام المذكور.

النقل والاتصالات

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة ومع الدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبحري، والبحري) ارتفاعاً نسبته ٢١,٥ في المئة خلال العام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ١٢,٦ في المئة خلال العام السابق، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين حوالي ٧٤,٠ مليون راكب مقابل ٦٠,٩ مليون راكب في العام السابق بارتفاع مقداره ١٣,١ مليون راكب. ويعود الارتفاع إلى زيادة النقل الجوي

رسم بياني رقم ٢-١: نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (٢٠٠٩م - ٢٠١٢م)



الزراعة والثروة الحيوانية

نما قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك في عام ٢٠١٢م بنسبة ١,٣ في المئة مقابل ٢,٢ في المئة خلال العام السابق، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لهذا القطاع والأسعار الجارية حوالي ٤٩,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقابل ٤٨,٢ مليار ريال في العام السابق، لتصبح نسبة مساهمته في القطاع غير النفطي ٣,٧ في المئة. وارتفع نصيب قطاع الزراعة وصيد الأسماك من الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال عام ٢٠١٢م إلى ٩,٢ مليار ريال مقابل ٨,٨ مليار ريال خلال العام السابق، ويمثل ٠,٩ في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح لجميع الأنشطة الاقتصادية.

الإنتاج النباتي

استناداً لآخر الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة لعام ٢٠١١م زاد الإنتاج النباتي بمقدار ٨٢,٠ ألف طن وبنسبة ٠,٨ في المئة ليبلغ ٩٣٢٦,٠ ألف طن مقابل ٩٢٤٤,٠ ألف طن في العام السابق. ويعزى ارتفاع الإنتاج النباتي إلى ارتفاع إنتاج الأعلاف والخضراوات الذي يمثل ٦٧,٥ في المئة من إجمالي الإنتاج النباتي. بينما انخفضت المساحة المزروعة للإنتاج النباتي بمقدار ١٨,٩ ألف هكتار وبنسبة ٢,٣ في المئة لتبلغ ٧٨٧,٧ ألف هكتار في عام ٢٠١١م مقابل ٨٠٦,٧ ألف هكتار في العام السابق، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع المساحة المزروعة من الحبوب بنسبة ٩,٣ في المئة إلى ٢٦٠,٣ ألف هكتار في عام ٢٠١١م مقابل ٢٨٦,٩ ألف هكتار في العام السابق.



جدة، بجميع مكوناته من شبكة قطارات وشبكة حافلات وخط النقل البحري وخط عربات الكورنيش ومحطة النقل العام، وذلك وفق الدراسات الأولية، وأن ينفذ المشروع كاملاً بجميع مكوناته خلال سبع سنوات على مراحل تعتمد على لجنة عليا برئاسة أمير منطقة مكة المكرمة. وقد خصصت الدولة ٢٠٠ مليار ريال من فائض الميزانية للعام ٢٠١٢م لمشاريع النقل داخل المدن.

وبلغ عدد المطارات العاملة في المملكة ٢٦ مطاراً، منها اربعة مطارات دولية وثمانية مطارات اقليمية واربعة عشر مطاراً محلياً. وانتهت توسعة مطار الامير سلطان بن عبد العزيز في منطقة تبوك ومطار نجران في منطقة نجران، ويجري حالياً تأسيس مطار القنفذة ومطار المنطقة الشرقية الاقتصادي . ويتوقع ان يتم الانتهاء من تنفيذ توسعة في مطار الملك عبد العزيز الدولي في بداية عام ٢٠١٤م وتجاوزت تكلفتها ٢٨ مليار ريال، حيث تم تمويلها من خلال إصدار صكوك بضمان الحكومة عن طريق وزارة المالية.

الاتصالات وتقنية المعلومات

تشير بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى ارتفاع مساهمة نشاط الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستثمارات في القطاع وتطوير شبكات الاتصالات. وبحسب تقديرات الهيئة بلغت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات حوالي ٢,٧٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي. كما بلغت مساهمة القطاع من إجمالي

بنسبة ٢٥,٠ في المئة ، وزيادة عدد المسافرين بواسطة النقل البحري بنسبة ٥,٨ في المئة (جدول رقم ٢-٨).

وبلغ إجمالي طول شبكة الطرق التي تقوم بصيانتها وزارة النقل حوالي ٦٠,٣ ألف كيلومتر حتى نهاية عام ١٤٣٤/١٤٣٣هـ (٢٠١٢م) منها ١٥,١ ألف كيلو متر طرق رئيسية تربط بين المناطق الرئيسية في المملكة والحدود الدولية، كما تخدم المناطق الحضرية الكبرى، ونحو ٩,٩ ألف كيلو متر طرقاً ثانوية تربط بين المدن الكبرى داخل المناطق، وحوالي ٣٥,٣ ألف كيلو متر طرقاً فرعية تتفرع من الطرق الثانوية وتخدم القرى والهجر والمناطق الزراعية. وبلغ إجمالي أطوال الطرق التي تم تنفيذها وفتحها للمرور خلال العام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) حوالي ٤٣٧٩ كيلو متر.

وقد أقر مجلس الوزراء المقرر في جلسته المنعقدة في ٢ جمادى الآخرة ١٤٣٣ هـ الموافقة على تنفيذ مشروع النقل العام في مدينة الرياض (القطارات - الحافلات). ووضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خطة شاملة لتنفيذ المشروع الذي يتضمن تأسيس شبكة للنقل بالقطارات الكهربائية، وإنشاء شبكة موازية للنقل بالحافلات، تهدف إلى توفير خدمة النقل العام لكل فئات السكان، وتنوع أنماط وسبل التنقل في المدينة بطريقة فعالة وملائمة. كما أقر مجلس الوزراء المقرر في جلسته المنعقدة في ٢٩ ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ الموافقة على مشروع النقل العام بمحافظة

جدول رقم ٢- ٨ : حركة نقل المسافرين والبضائع بأنواعها

٢٠١٢	٢٠١١	نوع النقل
عدد المسافرين (مليون مسافر)	عدد المسافرين (مليون مسافر)	
٦٥,٠٠	٥٢,٠٠	النقل الجوي
٧,٥٧	٧,٥٥	النقل البري
١,١٨	١,٢٣	الخطوط الحديدية
٢١,٧٦	١٩,٧٤	النقل العام
٥,٩٢	٥,٧٤	النقل بين المدن
٠,٤٧	٠,٥٨٠	النقل الدولي
١,٤٦	١,٣٨	النقل البحري
٧٤,٠٣	٦٠,٩٣	الإجمالي

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للطيران المدني، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للموانئ.



(٥١١) وذلك في تاريخ ١٤٣٤/٧/٣هـ، والمرحلة الثانية تعديل بقية رموز المناطق الجغرافية الخمس (٥٢٠٠٣٠٠٤٠٠٦٠٠٧) لــــتــــكــــون (٥١٧٠١٦٠١٤٠٠١٣٠١٢) وذلك في تاريخ ١٤٣٤/١٠/١١هـ.

ووصل عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة إلى ٥٣,٥ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٢م بمتوسط نمو سنوي بلغ ١٨,٣ في المئة، وبذلك ارتفعت نسبة الانتشار إلى ١٧٩,٤ في المئة. وتمثل الاشتراكات مسبقة الدفع الغالبية العظمى بنسبة ٨٦ في المئة. وقد شهدت عدد الاشتراكات انخفاضاً خلال الربع الثالث والرابع لعام ٢٠١٢م بسبب تنفيذ قرار ربط شحن الشرائح مسبقة الدفع برقم الهوية وعملية تحديث البيانات، وعليه قامت الشركات بإلغاء عدد كبير من الشرائح غير المحدثة.

الناتج المحلي غير النفطي حوالي ٧,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م.

وبلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في المملكة بنهاية عام ٢٠١٢م أكثر من ٤,٨ مليون خط، منها حوالي ٣,٤ مليون خط سكني يمثل ٧٥ في المئة من إجمالي الخطوط العاملة، وبذلك تبلغ نسبة انتشار الهاتف الثابت إلى عدد السكان بحدود ١٦,٣ في المئة، في حين تبلغ نسبة الانتشار للمساكن حوالي ٦٧,٧ في المئة. ونتيجةً لانتشار قاعدة المشتركين والحاجة إلى موارد ترقية إضافية للوفاء بالطلب المتزايد على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، ولمواكبة النمو المستقبلي، قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتحديث الخطة الوطنية للترقيم بحيث يتم تعديل هيكل أرقام الهاتف الثابت بإضافة خانة واحدة قبل رموز مناطق الاتصال الجغرافية. وسيتم تنفيذ ذلك التعديل على مرحلتين: الأولى تعديل رمز المنطقة الجغرافي (٥١) ليكون

جدول رقم ٢ - ٩ : خدمات الاتصالات حسب المناطق لعام ٢٠١٢م*

(بالآلاف)

المنطقة	اشتركاكات الاتصالات الثابته		اشتركاكات النطاق العريض (الثابته)		عدد مستخدمي الانترنت	
	اجمالي اشتركاكات	نسب الانتشار (للمساكن)	اجمالي اشتركاكات	نسب الانتشار (للمساكن)	اجمالي اشتركاكات	نسب الانتشار (للمساكن)
الرياض	١٤٣٩	٨١,٥٢	٨٣٠	٥٣,٧٤	٤٠٥٦	٥٥,٤٩
القصيم	١٣٢٥	٦٠,٤٨	٩٤	٣٤,٧٧	٦١٦	٤٧,٢٣
حائل	٢٨٣	٥٢,٢٨	٣٤	٢٧,٠٠	٣٢١	٥٠,٢٢
مكة المكرمة	١٨٧	٦٥,٢١	٦٨٨	٣٨,٧٢	٤٢٤٥	٥٦,٨١
المدينة المنورة	٨٤٧	٥٩,٩٦	١٣٧	٣٣,٢٤	١٠٣٧	٥٤,٢٥
تبوك	٢٣٦	٤٧,٩٧	٤٨	٢٦,٨٤	٤٦٢	٥٤,٥٧
المنطقة الشرقية	٧٥	٨٩,٤٤	٤٦٢	٥٥,٨٤	٢٥٢٠	٥٧,٠٩
الجوف	٩٧	٥٠,٢٩	٢٤	٢٥,٧٢	٢٦٣	٥٥,٩٠
الحدود الشمالية	٦٢	٥٠,٩٩	١٧	٣٠,٣٢	١٤٨	٤٣,٠٨
عسير	٣٣	٤٦,١٦	٩٣	٢٠,٧١	١١٧٥	٥٧,٤٣
الباحة	٥٤	٥٣,٧٧	٢٧	٢٧,٣٠	٢٤٧	٥٦,٠٤
جازان	١٠٨	٣٥,٣٢	٥٤	٢٠,٠٩	٤١٩	٢٨,٦٩
نجران	٥٧	٤٣,٣٩	٣٢	٢٨,٠٤	٣٠٣	٥٥,٩٠
إجمالي المملكة	٤٨٠٢	٦٧,٥٩	٢٥٤١	٤٠,٨٨	١٥٨١٠	٥٤,١٥

* تقديري لعام ٢٠١٢م.

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.



في نهاية عام ٢٠١٢م، بمتوسط نمو يتجاوز ١٢ في المئة سنوياً خلال السنوات العشر الماضية (٢٠٠٣-٢٠١٢م) وتمثل إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي ٧٨ في المئة من إجمالي الإيرادات. وبالإضافة إلى الإيرادات من الخدمات المقدمة في سوق المملكة، فقد أدت استثمارات بعض شركات الاتصالات في المملكة في أسواق الدول الأخرى إلى نمو إيرادات القطاع من الاستثمارات الخارجية من ٤٥٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٧م إلى حوالي ١٨,٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م. بحيث يصبح إجمالي إيرادات قطاع الاتصالات من عمليات شركات الاتصالات داخل المملكة وخارجها حوالي ٩٠ مليار ريال.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

بلغ إجمالي عدد طلبة وطالبات التعليم العام في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية خلال العام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ نحو ٦,٥ مليون طالب وطالبة.

وبلغ عدد المعلمين والمعلمات في جميع مراحل التعليم العام خلال العام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١٢م) نحو ٤٢١,٢ ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو ٢٧,٧ ألف مدرسة منها حوالي ١٤,١ ألف مدرسة للبنين تشكل نحو ٥٠,٩ في المئة من إجمالي عدد المدارس.

التعليم العالي

بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ نحو ١,٢ مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المستجدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي أكثر من ٣٦٦,٢ ألف طالب وطالبة، منهم نحو ٢٨٨,٩ ألف طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس بلغت نسبتهم نحو ٧٨,٩ في المئة من إجمالي عدد الطلبة المستجدين، في حين شكلت مراحل الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه النسبة الباقية، وشكلت نسبة الطلاب المستجدين نحو ٥٠,٧ في المئة من إجمالي عدد الطلبة المستجدين في حين شكلت نسبة الطالبات المستجيدات نحو ٤٩,٣ في المئة.

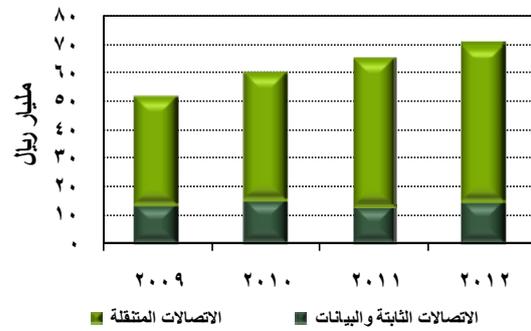
وبلغ إجمالي عدد الخريجين في جميع مراحل التعليم العالي في المملكة نحو ١٤١,٢ ألف خريج وخريجة في العام

كما نما عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة والتي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL)، والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى إلى حوالي ٢,٥٤ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٢م بنسبة نمو بلغت ٣٠ في المئة عن نهاية عام ٢٠١١م. في حين وصل عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض إلى حوالي ١٢,٣ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٢م. ويعود ذلك في الأساس إلى التحسن الكبير في توفير توصيلات النطاق العريض، بالإضافة إلى الانتشار المتزايد لأجهزة الهواتف الذكية وارتفاع في عدد المستخدمين بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وقد وصلت نسبة انتشار خدمات النطاق العريض بالنسبة للسكان إلى حوالي ٤١,٦ في المئة، كما بلغت نسبة انتشار النطاق العريض للمساكن في المملكة حوالي ٤٠,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٢م.

ونما عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة من حوالي مليون مستخدم عام ٢٠٠١م إلى حوالي ١٥,٨ مليون مستخدم بنهاية عام ٢٠١٢م. وزادت نسبة انتشار الإنترنت إلى حوالي ٥٣,٥ في المئة من السكان في عام ٢٠١٢م، مقارنة بنسبة ٤٧,٥ في المئة في العام السابق. وتعد أسباب النمو إلى زيادة الوعي بفوائد الإنترنت، والنمو في خدمات النطاق العريض، والانخفاض في أسعار أجهزة الحاسب الآلي وخدمات الاتصالات والإنترنت.

وقد حققت شركات الاتصالات إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة تجاوزت ٧١,٠ مليار ريال

رسم بياني رقم ٢-٢: إيرادات قطاع خدمات الاتصالات



المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.



تحسناً ملحوظاً تمثل في الزيادة في جميع المرافق والموارد الصحية. فقد ارتفع عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ ٤٢٠ مستشفى في عام ١٤٣٢ هـ بزيادة خمس مستشفيات عن عام ١٤٣١ هـ، منها ٢٥١ مستشفى تابعة لوزارة الصحة، و٣٩ مستشفى في القطاعات الحكومية الأخرى، و١٣٠ مستشفى في القطاع الخاص. بزيادة مستشفيات عن عام ١٤٣٠ هـ.

وبلغ إجمالي المراكز الصحية والمستوصفات الخاصة في المملكة في عام ١٤٣٢ هـ ٤٠٩٦ مركزاً ومستوصفاً. وزاد عدد مراكز الرعاية الصحية التابعة لوزارة الصحة ليبلغ ٢١٠٩ مركزاً بزيادة ١٥ مركزاً صحياً عن العام السابق. وارتفع إجمالي عدد الأسرة في مستشفيات المملكة لتبلغ نحو ٥٨,٧ ألف سرير منها ٣٤,٦ ألف سرير في مستشفيات وزارة الصحة تشكل نحو ٥٨,٧ في المئة من إجمالي عدد الأسرة في مستشفيات المملكة.

الخدمات الاجتماعية

حقق الصندوق الخيري الاجتماعي (الصندوق الخيري لمعالجة الفقر سابقاً) التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية إنجازات خلال مراحل عمله، أهمها:

- برنامج المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة، حيث تم اقراض أكثر من ١٤٢٤ مشروعاً في بعض مناطق المملكة، بتمويل بلغ نحو ١٦,٨ مليون ريال.

- برامج المنح التعليمية والتدريبية، فقد قام الصندوق بتقديم ٢٢,٧ ألف منحة بلغت تكاليفها ١,٠ مليار ريال شملت مختلف مناطق المملكة وفي كافة التخصصات.

- برنامج التدريب والتوظيف، حيث استفاد من هذا البرنامج ١٦,٦ ألف متدرب ومتدربة بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٢٣٦,٨ مليون ريال.

وبحسب بيانات وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية بلغ إجمالي الإعانات المصروفة للمستفيدين من مخصصات الضمان الاجتماعي خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م) أكثر من ٢٧,٤ مليار ريال بزيادة نسبتها ٢٩,٢ في المئة عن العام المالي السابق. واستفاد من الضمان الاجتماعي نحو ٢,٦ مليون مستفيد.

الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ، منهم نحو ٧٢,١ ألف خريجة يشكلن حوالي ٥١,١ في المئة من إجمالي عدد الخريجين.

وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ نحو ٥٩,٤ ألف عضو، وبلغ عدد الجامعات في المملكة في العام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ ٣٢ جامعة منها ٢٤ جامعة حكومية فيها ٤٨٧ كلية، وثمان جامعات أهلية فيها ٦٨ كلية.

وبلغ عدد الطلبة والطالبات الذين يتلقون تعليمهم في الخارج في العام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ نحو ١٧٤,٦ ألف طالب وطالبة، شكلت نسبة المبتعثين منهم ٨١,٦ في المئة والنسبة الباقية ممن يدرسون على حسابهم الخاص.

التدريب التقني والمهني والاداري

بلغ إجمالي عدد الطلبة الدارسين والمتدربين في كليات ومعاهد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في العام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ نحو ١١٥,٩ ألف طالب ومتدرب، يتلقون تعليمهم وتدريبهم في ١١٩ كلية ومعهد. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو ٧,٩ آلاف عضو، وبلغ عدد المتدربين ضمن برامج التدريب الأهلي الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ١٢٤,٨ ألف متدرب ومتدربة في نفس العام.

واستمر معهد الإدارة العامة في إنجازاته التدريبية الهادفة للارتقاء بالمستوى المهني لموظفي القطاع الحكومي في المملكة. ففي عام ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ أنجز المعهد عدداً من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات في المركز الرئيس بالرياض وفروعه في الدمام وجدة والفرع النسوي في الرياض. وبلغ عدد المشاركين في هذه الأنشطة نحو ٦٧,٨ ألف مشارك. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد في العام التدريبي ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ ٦٤٢ عضواً منهم ٥٣٥ عضواً من السعوديين تشكل نسبتهم ٨٣,٣ في المئة من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب.

الشؤون الصحية

أشارت البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام ١٤٣٢ هـ إلى أن مؤشرات القطاع الصحي في المملكة شهدت



التقاعد

ومن حيث توزيع سكان المملكة في عام ٢٠١٢م حسب المناطق الادارية، تحتل منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى بنحو ٧,٥ مليون نسمة ونسبة ٢٥,٦ في المئة، تليها منطقة الرياض في المرتبة الثانية بنحو ٧,٣ مليون نسمة ونسبة ٢٥,٠ في المئة، والمنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بنحو ٤,٤ مليون نسمة ونسبة ١٥,١ في المئة، أما منطقة الحدود الشمالية فقد أتت بالمرتبة الأخيرة بنحو ٠,٣ مليون نسمة ونسبة ١,٢ في المئة من إجمالي سكان المملكة.

القوى العاملة

تُشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام ٢٠١٢م نحو ١,٩ مليون عامل بزيادة نسبتها ٩,٢ في المئة عن العام السابق، وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في نفس القطاع حوالي ٩٣,٠ في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٢م حوالي ٦٤٣,٢ ألف عامل بنسبة زيادة عن العام السابق بلغت ٤,٣ في المئة، كما بلغ عدد الإناث حوالي ٣٦٩,٨ ألف عاملة بنسبة زيادة عن العام السابق بلغت ٢٢,٣ في المئة.

أما للعاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٢م حوالي ٣٧,١ ألف عامل بانخفاض عن العام السابق بنسبة ١,١٨ في المئة، كما بلغ عدد الإناث ٣٩,٨ ألف عاملة (بنسبة انخفاض عن العام السابق بلغت ٥,٠ في المئة).

وواصلت وزارة العمل والأجهزة الحكومية ذات العلاقة جهودها الرامية لتعزيز مساهمة القوى العاملة الوطنية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في القطاع الخاص. واتخذت وزارة العمل العديد من الإجراءات لتنظيم حركة التوظيف وذلك من خلال تطبيق برنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص لتوطين الوظائف "نطاقات" وبرنامج دعم الباحثين عن عمل "حافز"، وكذلك من خلال برنامج طاقات الذي يوفر قنوات توظيف مختلفة تساعد القطاع الخاص في الحصول على كفاءات سعودية من مختلف شرائح الباحثين عن عمل. وأدت هذه الجهود إلى توظيف عدداً كبيراً من طالبي العمل في جميع مناطق المملكة في منشآت القطاع الخاص.

بلغ عدد المشتركين لعام ٢٠١٢م في نظام التقاعد المدني (المؤسسة العامة للتقاعد) حوالي ٩٥٥,٦ ألف مشترك مقارنة بنحو ٩٣١,٢ ألف مشترك في العام السابق بزيادة نسبتها ٢,٦ في المئة، وارتفعت المبالغ المحصلة من المشتركين على رأس العمل لتبلغ ١٩,١ مليار ريال مقابل ١٥,٣ مليار ريال في العام السابق. وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو ٤٣,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ١٢,٨ في المئة عن العام المالي السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة ٦,١ في المئة ليبلغ ٤٢٨,٥ ألف متقاعد، وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة ٣,٨ في المئة ليبلغ نحو ١٤١,٨ ألف متقاعد، وارتفع عدد المستفيدين من الورثة بنسبة ٥,٢ في المئة ليبلغ نحو ٣٧٥,٢ ألف مستفيد.

وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) بنسبة ٢٢,٦ في المئة ليبلغ حوالي ٣٣٤,٦ ألف منشأة، في حين انخفض عدد المنشآت الحكومية بنسبة ٢,٣ في المئة ليبلغ ١١٢٨ منشأة. وارتفع عدد المشتركين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في العام ٢٠١٢م بنسبة ١٥,٥ في المئة ليبلغ حوالي ١٧,٦ مليون مشترك مقارنة بحوالي ١٥,٢ مليون مشترك في العام السابق. وارتفع عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة ٢٩,٥ في المئة ليبلغ حوالي ٧,٠ مليون مشترك مقارنة بحوالي ٥,٤ مليون مشترك في العام السابق.

السكان والقوى العاملة

تُشير تقديرات منتصف العام لتعداد السكان الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية إلى بلوغ سكان المملكة في نهاية عام ٢٠١٢م نحو ٢٩,٢ مليون نسمة بنسبة نمو ٢,٨ في المئة عن العام السابق المقدر بنحو ٢٨,٤ مليون نسمة. شكل السكان السعوديون منهم نحو ٦٧,٩ في المئة (١٩,٨ مليون نسمة).

ويتوزع سكان المملكة حسب الجنس بناءً على نتائج تقديرات منتصف العام ٢٠١٢م بما نسبته ٥٦,٧ في المئة ذكور، و٤٣,٣ في المئة إناث من جملة السكان، وشكل السكان السعوديون الذكور ما نسبته ٣٤,١ في المئة والإناث ما نسبته ٣٤,٠ في المئة، بينما شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته ٢٢,٥ في المئة والإناث غير السعوديات ما نسبته ٩,٤ في المئة.



حوالي ٠,٢٢ مليون عاملة (بنسبة ارتفاع كبيرة عن العام السابق بلغت ١١٧,٠ في المئة).

أما بالنسبة للعاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٢م حوالي ٧,٢ مليون عامل (بارتفاع عن العام السابق نسبته ٦,٢ في المئة) كما بلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو ٠,١ مليون عاملة (بانخفاض نسبته ٤,٢ في المئة عن العام السابق).

وتشير الأرقام الصادرة عن وزارة العمل إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام ٢٠١٢م نحو ٨,٥ مليون عامل بزيادة عن العام السابق نسبتها ٩,١ في المئة. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي ١٣,٤ في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين، بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٢م نحو ٠,٩٢ مليون عامل (بارتفاع نسبته ٢٣,٣ في المئة عن العام السابق) وبلغ عدد الإناث

جدول رقم ٢-١٠: مؤشرات مختارة

المناطق الرئيسية	٢٠١٢			٢٠١١			
	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	
السكان	١٩٨٣٨٤٤٨	٩٨٧٦٠١٧	٩٩٦٢٤٣١	١٩٤٠٥٦٨٥	٩٥٢٢٩٨٧	٩٨٨٢٦٩٨	
	٩٣٥٧٤٤٧	٢٧٦٦١٥١	٦٥٩١٢٩٦	٨٩٧٠٦٧٠	٢٦٥٦٧٢٨	٦٣١٣٩٤٢	
	٢٩١٩٥٨٩٥	١٢٦٤٢١٦٨	١٦٥٥٣٧٢٧	٢٨٣٧٦٣٥٥	١٢١٧٩٧١٥	١٦١٩٦٦٤٠	
الإجمالي	٦٠٧٧٢٨	٢٩٦٤٥٣	٣١١٢٧٥	٦٠٦٥٠٥	٢٩٥٨٥٦	٣١٠٦٤٩	
عدد المواليد	١٠٤١٩٥	٤٢٠٦٧	٦٢١٢٨	١٠٢٠٦٦	٤١٣٦١	٦٠٧٠٥	
عدد الوفيات	٢١٤٧٦٨٥	٥٨٥٦٨٠	١٥٦٢٠٠٥	١٧٦٣٥٨٤	٤٠١٨٤٦	١٣٦١٧٣٨	
المشتغلون	٧٤٢٩٣٤٩	١٤٨٤٨٠	٧٢٨٠٨٦٩	٧٠١٦٠٥٠	١٥٥٣٦٨	٦٨٦٠٦٨٢	
	٩٥٧٧٠٣٤	٧٣٤١٦٠	٨٨٤٢٨٧٤	٨٧٧٩٦٣٤	٥٥٧٢١٤	٨٢٢٢٤٢٠	
	الإجمالي	١٢,١	٣٥,٧	٦,١	١٢,٤	٣٣,٤	٧,٤
معدلات البطالة	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٤	١,٠	٠,٣	
	٥,٥	٢١,٣	٢,٧	٥,٨	١٩,٢	٣,٣	
	الإجمالي	١٠١٣٠٥٢	٣٦٩٨٤٠	٦٤٣٢١٢	٩١٩١٠٨	٣٠٢٣٦٠	٦١٦٧٤٨
موظفي القطاع الحكومي	٧٦٤٤٩	٣٩٧٨٦	٣٦٦٦٣	٧٩٠٣٠	٤١٩٠٢	٣٧١٢٨	
	١٠٨٩٥٠١	٤٠٩٦٢٦	٦٧٩٨٧٥	٩٩٨١٣٨	٣٤٤٢٦٢	٦٥٣٨٧٦	
	الإجمالي	١١٣٤٦٣٣	٢١٥٨٤٠	٩١٨٧٩٣	٨٤٤٤٧٦	٩٩٤٨٦	٧٤٤٩٩٠
موظفي القطاع الخاص	٧٣٥٢٩٠٠	١٠٨٦٩٤	٧٢٤٤٢٠٦	٦٩٣٧٠٢٠	١١٣٤٦٦	٦٨٢٣٥٥٤	
	٨٤٨٧٥٣٣	٣٢٤٥٣٤	٨١٦٢٩٩٩	٧٧٨١٤٩٦	٢١٢٩٥٢	٧٥٦٨٥٤٤	
	الإجمالي	٤٤٦٦١	٥٠٦٤	٣٩٥٩٧	٤٢٠٧٣	٤٥٠٦	٣٧٥٦٧
موظفي القطاع المصرفي	الإجمالي	٤٤٦٦١	٥٠٦٤	٣٩٥٩٧	٤٢٠٧٣	٤٥٠٦	٣٧٥٦٧



بارتفاع عن العام السابق نسبته ٦,٩ في المئة.

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى انخفاض معدل البطالة في المملكة من ٥,٨ في المئة من إجمالي القوة العاملة في عام ٢٠١١م إلى ٥,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٢م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل حوالي ١٢,١ في المئة من إجمالي القوة العاملة السعودية مقارنةً بنسبة ١٢,٤ في المئة في العام السابق. وكان معدل بطالة السعوديين الذكور ٦,١ في المئة من إجمالي قوة العمل للذكور السعوديين، بينما بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل حوالي ٣٥,٧ في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما عن نسبة العاطلين غير السعوديين فقد بلغت ٠,٠٨ في المئة من إجمالي القوة العاملة غير السعودية في المملكة.

صندوق التنمية العقارية

بلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٢م نحو ٩٤,٥ مليار ريال، بارتفاع نسبته حوالي ١٩,٨ في المئة عن رصيد نهاية العام السابق. وقد قدم الصندوق خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٢م قروضاً بلغت قيمتها حوالي ١٧,١ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٩٠,٩ في المئة عن نفس الفترة من العام السابق، وتركزت القروض لتمويل المساكن الخاصة. وبلغت تسديدات القروض خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٢م حوالي ١,٥ مليار ريال بانخفاض نسبته ٣٢,٨ في المئة عن نفس الفترة من العام السابق.

صندوق التنمية الزراعية

ارتفع إجمالي القروض التي صرفها صندوق التنمية الزراعية خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٣,٦ في المئة لتبلغ ٦٧٣,٦ مليون ريال مقارنةً بنحو ٥٤٥,٠ مليون ريال في نهاية العام السابق، كما ارتفع تسديد القروض بشكل كبير بما نسبته ١٨٨,٩ في المئة عن العام السابق لتصل في نهاية عام ٢٠١٢م إلى حوالي ١,٦ مليار ريال. ووصل إجمالي القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٢م إلى حوالي ٨,٤ مليار ريال وبنسبة انخفاض بلغت ٩,٨ في المئة عن العام السابق.

صندوق الاستثمارات العامة

ارتفع إجمالي المنصرف الفعلي من قروض صندوق الاستثمارات العامة خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ١٤٦,٩ في المئة مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى ١٩,٤ مليار ريال، كما بلغ تسديد القروض خلال نفس العام نحو ٤,٤ مليار ريال بارتفاع بلغت نسبته ١٨٧,٥ في المئة مقارنةً بالعام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٢م نحو ٧٢,٢ مليار ريال، بارتفاع عن العام السابق نسبته ٢٦,٢ في المئة.

البنك السعودي للتسليف والادخار

قدم البنك خلال عام ٢٠١٢م قروضاً بلغت قيمتها حوالي ٦,٦ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٥٧,٠ في المئة عن العام السابق. وبلغ تسديد القروض خلال عام ٢٠١٢م نحو ٢,٦ مليار ريال بانخفاض نسبته ٧٧,٣ في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٢م نحو ٢٥,٣ مليار ريال، بارتفاع نسبته حوالي ١٩,٦ في المئة

مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمرت مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم القروض التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة. وقد بلغ إجمالي القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض المتخصصة منذ إنشائها حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٢م نحو ٤٠٧,٩ مليار ريال، وبلغ إجمالي موجودات تلك المؤسسات في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٢م نحو ٥٥٢,٠ مليار ريال بارتفاع بلغت نسبته ٤,٩ في المئة مقارنةً بنهاية عام ٢٠١١م. وخلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٢م بلغ المنصرف الفعلي من قروض هذه المؤسسات نحو ٤٠,٧ مليار ريال بارتفاع نسبته ٣٢,٩ في المئة مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وبلغ حجم تسديدات القروض خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢م نحو ١٠,٨ مليار ريال بانخفاض بلغت نسبته ٣٠,٦ في المئة عن نفس الفترة من العام السابق، وارتفع رصيد القروض القائمة في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٢م ليلعب نحو ٢٣٧,٧ مليار ريال بارتفاع بلغت نسبته ١٤,١ في المئة عن رصيد نهاية العام السابق.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

بلغ المنصرف الفعلي من القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام ٢٠١٢م نحو ٥,٣ مليار ريال بزيادة نسبتها ٣٥,٦ في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديد القروض نحو ٤,٧ مليار ريال بارتفاع نسبته ٨٣,٩ في المئة عن العام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٢م نحو ٢٩,٣ مليار ريال،



عن العام السابق.

برنامج القروض المحلية

تبنت الدولة من خلال وزارة المالية برنامجاً مباشراً للقروض المحلية لمساعدة القطاع الخاص على إقامة وإنشاء المشاريع الاقتصادية التنموية بقروض ميسرة، وبدأ البرنامج نشاطه في عام ١٣٩٢/١٣٩١ هـ (١٩٧١م)، ويشمل تقديم قروض لإقامة الفنادق والمنتجعات السياحية، والمستشفيات والمستوصفات والمراكز العلاجية، والصحفية، ومشاريع التعليم والتدريب الأهلية.

وبلغ عدد القروض الممنوحة لهذه الأنشطة منذ بداية البرنامج حتى نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م) ما مجموعه ٥٩٣ قرصاً بقيمة إجمالية قدرها ٨٠٨٣ مليون ريال، وبلغ المنصرف الفعلي منها ٦٩٨٤ مليون ريال مرتفعاً بما نسبته ٣,٨ في المئة عما كان عليه في نهاية العام السابق. وبلغ إجمالي المسدد من القروض ٤٦٨١ مليون ريال حتى نهاية عام ٢٠١٢م مرتفعاً بنسبة ٤,٣ في المئة عما كان عليه في نهاية العام السابق. وبذلك يصل إجمالي قروض البرنامج القائمة ٢٣٠٣ مليون ريال مرتفعاً بنسبة ٢,٩ في المئة عما كان عليه في نهاية العام السابق. وخلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م) اعتمد أربعة عشر قرصاً منها تسعة قروض في مجال المشاريع التعليمية والتدريبية الأهلية، وثلاثة قروض أخرى لإنشاء مشاريع صحية، وقرضان لإقامة الفنادق والمنتجعات السياحية.

الإصلاحات الهيكلية وأهم القرارات الاقتصادية

استمرراً للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة فقد تم خلال عام ٢٠١٢م صدور عدد من قرارات مجلس الوزراء الهادفة للاستمرار في تطوير الاقتصاد السعودي كما تم إنجاز عدد من الخطوات التطويرية في مجال هيكلية الاقتصاد السعودي. وفيما يلي أبرز قرارات مجلس الوزراء خلال عام ٢٠١٢م بهذا الخصوص:

- * الموافقة على إنشاء مدينة صناعية في منطقة الحدود الشمالية باسم (مدينة وعد الشمال) للصناعات التعدينية.
- * الموافقة على نظام مكافحة غسل الأموال.
- * الموافقة على التراخيص بتأسيس شركة وادي مكة للتقنية (شركة مساهمة سعودية) تهدف الشركة إلى

- * الإسهام في تطوير اقتصاد المعرفة.
- * الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخططها التنفيذية الخمسية، وإنشاء برنامج وطني اسمه (البرنامج الوطني لتنمية الحرف والصناعات اليدوية).
- * الموافقة على الترخيص لـ "بنك الصين للصناعة والتجارة" بفتح فرع له في المملكة.
- * الموافقة على تأسيس شركة مساهمة قابضة لتطوير واستثمار المباني التراثية المملوكة للدولة في الإيواء والضيافة التراثية.
- * الموافقة على تنفيذ مشروع النقل العام في مدينة الرياض (القطارات-الحافلات) بكامل مراحلها.
- * الموافقة على نظام المقيمين المعتمدين. يهدف هذا النظام إلى وضع الضوابط والمعايير اللازمة لأعمال تقييم العقارات والمنشآت الاقتصادية والمعدات والممتلكات المنقولة ونحوها. وإنشاء هيئة تسمى الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين.
- * الموافقة على نقل الإدارة العامة للصحة المدرسية ووحدات الصحة المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم في مناطق المملكة إلى وزارة الصحة.
- * الموافقة على نظام التنفيذ، ونظام الإيجار التمويلي، ونظام الرهن العقاري، ونظام التمويل العقاري، ونظام مراقبة شركات التمويل:
- نظام التنفيذ: وهو خاص بالقضاء على المماطلة في تنفيذ الأحكام والفصل في المنازعات وتقوية دور قاضي التنفيذ.
- نظام الإيجار التمويلي: من خلال توفير صيغة تمويل من قبل شركات مساهمة متخصصة في الإيجار التمويلي وإسناد مهمة الإشراف والرقابة على الإيجار التمويلي إلى مؤسسة النقد العربي السعودي.
- نظام الرهن العقاري: لتحقيق الضمانات اللازمة عند ممارسة نشاطات وتمويل العقار وتحديد حقوق أطراف عقد الرهن والتزاماتهم وتحقيق المرونة للاستفادة من الأصول العقارية.
- نظام التمويل العقاري: لإيجاد سوق للتمويل العقاري تؤسس بموجبه شركات مساهمة متخصصة بالتعاون مع مطورين عقاريين وتمكين المستفيدين من تملك العقارات بطرق ميسرة تحفظ حقوق أطراف العلاقة تحت إشراف ومراقبة مؤسسة النقد العربي السعودي.



وقد أعدت المؤسسة استراتيجية للإشراف والرقابة على شركات التمويل. واستحدثت إدارة عامة تختص بمراقبة شركات التمويل ووفرت الإمكانيات والموارد البشرية اللازمة.

وقد نصت اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل أنه على الشركات والمؤسسات العاملة التي تمارس نشاط التمويل قبل سريان النظام تزويد المؤسسة - خلال الأشهر التسعة الأولى من تاريخ سريان النظام - بخطة لتسوية أوضاعها وفق أحكام نظام مراقبة شركات التمويل أو خطة للخروج من السوق. وفي نوفمبر ٢٠١٤م، ستصبح جميع شركات التمويل العاملة في المملكة متوافقة مع أنظمة ولوائح التمويل المقررة ■

- نظام مراقبة شركات التمويل: تشكيل لجنة باسم (لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية) من اختصاصها الفصل في المخالفات والمنازعات ودعاوى الحق العام والخاص الناشئة عن تطبيق أحكام نظام مراقبة شركات التمويل وأحكام نظام الإيجار التمويلي، والفصل في تظلمات ذوي المصلحة من قرارات مؤسسة النقد العربي السعودي.

وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن دور المؤسسة يتمثل في الإشراف والرقابة على قطاع التمويل، بما في ذلك الترخيص لشركات التمويل، واتخاذ ما يلزم للمحافظة على سلامة القطاع المالي وضمان استقراره وعدالة التعاملات فيه. بالإضافة إلى تشجيع المنافسة المشروعة والعادلة والفعالة بين شركات التمويل، واتخاذ الوسائل المناسبة لتطوير قطاع التمويل، والعمل على توطيد وظائفه، ورفع كفاءة العاملين فيه.



التطورات النقدية

نمو عرض النقود

سجل عرض النقود بتعريفاته المختلفة (ن١)، و (ن٢)، و(ن٣) نمواً ملحوظاً. وبالنسبة لعرض النقود ن٣، وهو الأداة الأوسع للسيولة المحلية (ويسمى أيضاً عرض النقود بتعريفه الواسع) في المملكة العربية السعودية ويتكون من النقد خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، ارتفع بنسبة ١٣,٩ في المئة (١٧٠,٢ مليار ريال) إلى ١,٤ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م مقارنةً بنسبة ١٣,٣ في المئة (١٤٣,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١١م. وحافظت الودائع المصرفية، التي شكّلت ٩٠,٤ في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع ن٣ (أعلى من العام الماضي بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) على معدل نمو عالٍ، مسجلاً زيادة نسبتها ١٤,٢ في المئة (١٥٧ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م مقارنةً بزيادة نسبتها ١٢,١ في المئة (١١٨,٨ مليار ريال) في عام ٢٠١١م، وارتفع النقد خارج المصارف نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، انخفض معدل نموه من ٢٥,٦ في المئة (٢٤,٤ مليار ريال) في عام ٢٠١١م إلى ١١ في المئة (١٣,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م، وهذا دليل واضح على تحسن الوساطة المصرفية التي قابلها انخفاض في نمو النقد المتداول رغم ارتفاع النمو في عرض النقود بتعريفه الواسع ن٣.

ويظهر تحليل الودائع المصرفية أن الودائع تحت

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي سياستها النقدية التوسعية محافظتها على سياسة أسعار فائدة عند مستويات منخفضة مما شجع المصارف على تقديم الائتمان بتكاليف ملائمة والمساهمة في النمو المتواصل للنشاطات الاقتصادية المحلية. وظل معدل العائد على اتفاقيات إعادة الشراء عند نسبة ٢ في المئة، ومعدل العائد على اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس عند نسبة ٠,٢٥ في المئة. كما أبقى مؤسسة النقد العربي السعودي متطلبات الاحتياطي النظامي للمصارف بدون تغيير عند نسبة ٤ في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و ٧ في المئة للودائع تحت الطلب.

واستمرت السيولة الكلية في النظام المصرفي في التحسن حيث انخفض متوسط حجم عمليات اتفاقيات إعادة الشراء اليومية للمصارف من ٠,٢٣ مليار ريال في عام ٢٠١١م إلى ٠,١٩ مليار ريال في عام ٢٠١٢م. ومن ناحية أخرى، ارتفع متوسط حجم عمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي من ٦٩,٧ مليار ريال إلى ٨٥,٦ مليار ريال. كما مكن وضع السيولة اليومي الجيد المصارف من الاستثمار في أدوات الخزينة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنحو ٩ مليارات ريال على أساس أسبوعي في عام ٢٠١٢م. وظل العائد على أدوات الخزينة ثابتاً عند نسبة ٨٠ في المئة من سعر الفائدة على الودائع بين المصارف العاملة في السوق المحلية.

جدول رقم ٣-١ : عرض النقود

(مليون ريال)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن١) الودائع الزمنية والادخارية	(ن٢) الودائع الزمنية والادخارية	الودائع الأخرى شبه النقدية**	(ن٣)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
٢٠٠٨	٨٣٠٠٦	٣٤٢٤٨٨	٤٢٥٤٩٤	٧٩٣١١٨	١٣٦٠٠٧	٩٢٩١٢٥
٢٠٠٩	٨٨٣٩٥	٤٣٣١٦٢	٥٢١٥٥٨	٨٤٤٩٣٥	١٨٤٠٠٩	١٠٢٨٩٤٤
٢٠١٠	٩٥٥٢٠	٥٣٠٠٧٢	٦٢٥٥٩٢	٩٢٣٨٧٤	١٥٦٤٩٥	١٠٨٠٣٧٠
٢٠١١	١١٩٩٢٩	٦٤١٠٥٦	٧٦٠٩٨٥	١٠٦٦٤٢٧	١٥٧١٣٦	١٢٢٣٥٦٣
٢٠١٢	١٣٣١٤٦	٧٥٣٩٧٠	٨٨٧١١٥	١٢١١٥٤٣	١٨٢٢١١	١٣٩٣٧٥٤
*٢٠١٣	١٣٥٣٢٧	٨٠٥٦٢١	٩٤٠٩٤٨	١٢٥٣٠٣٥	١٧٤١٣٩	١٤٢٧١٧٤

* الربع الأول.

** تتكون من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية، والودائع مقابل إتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع متعاملين من القطاع الخاص.



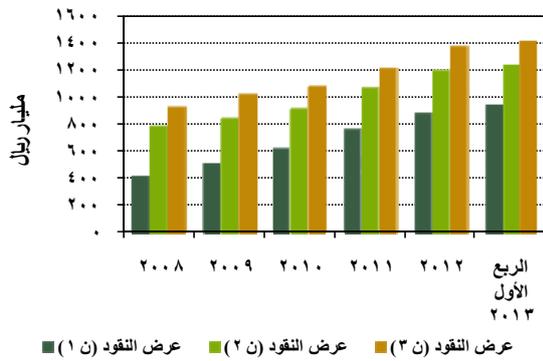
المصرفي. وارتفع نصيب الودائع تحت الطلب في ن ٣ إلى نسبة ٥٤,١ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٥٢,٤ في المئة في عام ٢٠١١م. واستمر تراجع مساهمة الودائع الزمنية والادخارية في السيولة المحلية، وانخفض نصيبها في ن ٣ إلى نسبة ٢٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٢٥ في المئة في عام ٢٠١١م، كما انخفض نصيب النقد المتداول خارج المصارف في ن ٣ إلى نسبة ٩,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م من ٩,٨ في المئة في عام ٢٠١١م. (الجدول رقم ٣-٣).

وشهدت أدوات السيولة الرئيسة الأخرى ممثلةً بعرضي النقود بتعريفيهما الأضيق ن ١ ون ٢، اللذان يشملان ودائع أكثر سيولة نسبياً، زيادة ملحوظة. فقد سجل ن ١، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، زيادةً نسبتها ١٦,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنةً بزيادة نسبتها ٢١,٦ في المئة في عام ٢٠١١م. وارتفع نصيب الودائع تحت الطلب في ن ١ إلى ٨٥ في المئة في عام

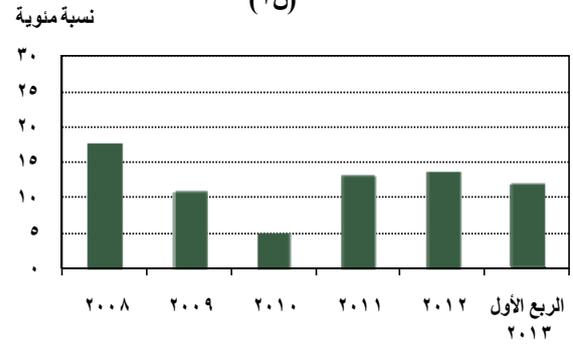
الطلب استحوذت على النصيب الأكبر من الودائع الإجمالية، حيث ارتفعت إلى نسبة ٥٩,٨ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٥٨ في المئة في عام ٢٠١١م، ونمت بنسبة ١٧,٦ في المئة (١١٢,٩ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م مقارنةً بنسبة ٢٠,٩ في المئة (١١١ مليار ريال) في العام السابق، وأظهرت الودائع الزمنية والادخارية اتجاهاً تصاعدياً حيث نمت بنسبة ٦,٢ في المئة (١٩ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م مقابل زيادة نسبتها ٢,٤ في المئة (٧,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١١م. وسجلت الودائع شبه النقدية الأخرى نمواً ملحوظاً نسبتها ١٦ في المئة (٢٥,١ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م مقارنةً بنموٍ طفيف نسبته ٠,٤ في المئة (٠,٦ مليار ريال) في العام ٢٠١١م (الجدولان رقم ١-٣ و ٢-٣ والرسمان البيانيان رقم ١-٣ و ٢-٣).

استمر عرض النقود بتعريفه الواسع ن ٣ في اعتماده بشكل كبير على تدفق الودائع تحت الطلب إلى النظام

رسم بياني رقم ٣-٢: مكونات عرض النقود



رسم بياني رقم ٣-١: معدلات نمو عرض النقود (ن ٣)



جدول رقم ٣-٢: معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن ١)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن ٢)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(ن ٣)
٢٠٠٨	١٥,٠	١٠,٠	١٠,٩	٢٩,٩	١٩,٠	١٠,٤	١٧,٦
٢٠٠٩	٦,٥	٢٦,٥	٢٢,٦	١٢,٠-	٦,٥	٣٥,٣	١٠,٧
٢٠١٠	٨,١	٢٢,٤	١٩,٩	٧,٨-	٩,٣	١٥,٠-	٥,٠
٢٠١١	٢٥,٦	٢٠,٩	٢١,٦	٢,٤	١٥,٤	٠,٤	١٣,٣
٢٠١٢	١١,٠	١٧,٦	١٦,٦	٦,٢	١٣,٦	١٦,٠	١٣,٩
* ٢٠١٣	١٠,٣	١٨,٩	١٧,٦	١,٧	١٣,٢	٦,٦	١٢,٣



جدول رقم ٣-٣ : مكونات عرض النقود
(الأنصبة المئوية في ن ٣ : بنهاية الفترة)

٢٠١٣*	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٩,٥	٩,٦	٩,٨	٨,٨	٨,٦	٨,٩	النقد المتداول خارج المصارف
٩٠,٥	٩٠,٤	٩٠,٢	٩١,٢	٩١,٤	٩١,١	مجموع الودائع
٥٦,٤	٥٤,١	٥٢,٤	٤٩,١	٤٢,١	٣٦,٩	الودائع تحت الطلب
٢١,٩	٢٣,٣	٢٥,٠	٢٧,٦	٣١,٤	٣٩,٦	الودائع الزمنية والادخارية
١٢,٢	١٣,١	١٢,٨	١٤,٥	١٧,٩	١٤,٦	الودائع الأخرى شبه النقدية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	عرض النقود (ن ٣)

* الربع الأول.

جدول رقم ٣-٤ : معدلات نقدية
(نسبة مئوية)

ن ٢ / ن ٣	ن ١ / ن ٣	السنة
٨٥,٤	٤٥,٨	٢٠٠٨
٨٢,١	٥٠,٧	٢٠٠٩
٨٥,٥	٥٧,٩	٢٠١٠
٨٧,٢	٦٢,٢	٢٠١١
٨٦,٩	٦٣,٦	٢٠١٢
٨٧,٨	٦٥,٩	*٢٠١٣

* الربع الأول.

٢٠١٢م مقارنة بنسبة ٨٤,٢ في المئة في العام السابق. كما سجل ن ٢، الذي يشمل الودائع الزمنية والادخارية الأقل سيولة، زيادةً بنسبة ١٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنة بزيادة نسبتها ١٥,٤ في المئة في العام ٢٠١١م. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة ن ١ إلى ن ٣ من ٦٢,٢ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٦٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م، بينما انخفضت نسبة ن ٢ إلى ن ٣ بشكل طفيف من ٨٧,٢ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٨٦,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م (الجدول رقم ٣-٤). ويشير الارتفاع في نسبة ن ١ إلى ن ٣ إلى تزايد تفضيل مودعي المصارف لحفظ مدخراتهم في أصول أكثر سيولة.

جدول رقم ٣-٥ : العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن ٣)

مليار ريال				
الربع الأول				
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١١	
١٥٦,٦	١٢١,٠	١٧٠,٢	١٤٣,٢	التغير في ن ٣
				العوامل السببية
١٧٥,٥	١٨٤,٤	٧٠,٦,٨	٦٦٥,٨	صافي الإنفاق المحلي الحكومي*
١٣٥,٥	١٠٠,٧	١٤٠,٨	٨٢,٦	التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص
٩,٧	٦,٩	٧,٨	٠,٥-	التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام
١٨٥,٨-	١٧١,٨-	٦٤٢,١-	٦١٠,٥-	العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص**
٢١,٦	٠,٨	٤٣,٠-	٥,٧	صافي البنود الأخرى
١٥٦,٦	١٢١,٠	١٧٠,٢	١٤٣,٢	المجموع

* الإنفاق المحلي الحكومي ناقصاً الإيرادات المحلية.
** تقديرية.



عرض النقود بتعريفه الواسع ن ٣: العوامل السببية

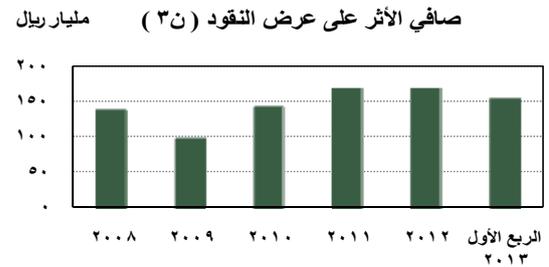
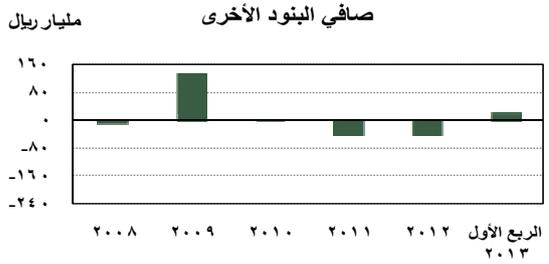
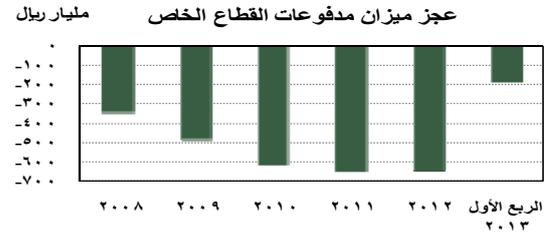
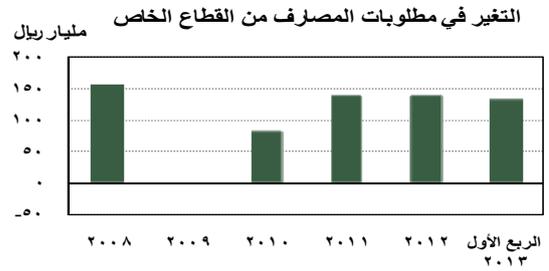
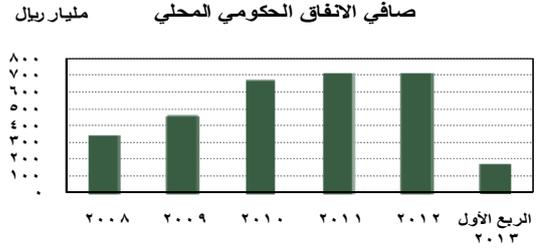
استمر عرض النقود ن ٣ في المملكة العربية السعودية في مسار النمو المرتفع خلال الأعوام الأخيرة. فقد أظهر توسعاً نسبته ١٣,٩ في المئة (١٧٠,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م مقارنة بتوسع نسبته ١٣,٣ في المئة (١٤٣,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١١م. ويعزى التوسع إلى زيادة في متغيرين رئيسيين هما: صافي الإنفاق المحلي الحكومي ومطلوبات المصارف من القطاع الخاص. فبينما ارتفع المتغير الأول صافي الإنفاق الحكومي بنسبة ٦,٢ في المئة إلى ٧٠٦,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م من ٦٦٥,٨ مليار ريال في عام ٢٠١١م، ارتفع مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنسبة ٧٠,٥ في المئة إلى ١٤٠,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م من ٨٢,٦ مليار ريال في عام ٢٠١١م. وكانت قيمتهما التوسعية الإجمالية البالغة ٨٤٧,٦ مليار ريال كافية بقدر يفوق تحييد العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص و (صافي) البنود الأخرى البالغة ٦٨٥,١ مليار ريال في عام ٢٠١٢م (الجدول رقم ٥-٣ والرسم البياني رقم ٣-٣).

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

استمر ازدياد قوة وضع صافي الأصول لدى مؤسسة النقد في الأعوام الأخيرة، ولذلك توسعت القاعدة النقدية بنسبة ١٧,٢ في المئة (٥١,٥ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م مقارنة بتوسع نسبته ١٧,٤ في المئة (٤٤,٣ مليار ريال) في عام ٢٠١١م. وسجل النقد المتداول خارج المصارف تباطؤاً كبيراً في نموه من نسبة ٢٥,٦ في المئة (٢٤,٤ مليار ريال) في عام ٢٠١١م إلى ١١ في المئة (١٣,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م. إلا أن نصيبه في القاعدة النقدية ظل عند نسبة ٤٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. ومن جهة أخرى، أظهرت احتياطيات المصارف تسارعاً حيث شهدت نمواً مرتفعاً نسبته ٢١,٤ في المئة (٣٨,٣ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م مقارنة بنمو نسبته ١٢,٥ في المئة (١٩,٩ مليار ريال) في عام ٢٠١١م.

واستمرت عملية الوساطة المالية في المملكة العربية السعودية بالتسارع بشكل قوي حيث ظلت المصارف التجارية تمارس نشاط الائتمان بشكل مرتفع لدعم التجارة والاستثمار. وظل المضاعف النقدي في عام ٢٠١٢م عند مستوى مرتفع يقدر بنحو ٣,٩٨ على الرغم من تراجعها من ٤,٠٩ في عام ٢٠١١م (الجدول ٦-٣ والرسم البياني ٤-٣). ويعزى تباطؤ المضاعف النقدي إلى الزيادة في نسبة

رسم بياني رقم ٣-٣
العوامل السببية للتغير في (ن ٣)



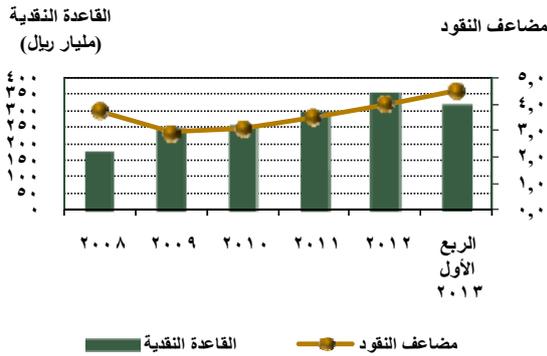


جدول رقم ٣- ٦ : القاعدة النقدية ومضاعف النقود

نهاية السنة	القاعدة النقدية (مليون ريال)	مضاعف النقود
٢٠٠٨	١٨٠١٧٧	٥,١٦
٢٠٠٩	٢٤٨٥١٣	٤,١٤
٢٠١٠	٢٥٤٨٣٢	٤,٢٤
٢٠١١	٢٩٩١٠٣	٤,٠٩
٢٠١٢	٣٥٠٦٠٠	٣,٩٨
* ٢٠١٣	٣١٧١٢٣	٤,٥٠

* الربع الأول.

رسم بياني رقم ٤- ٣ : القاعدة النقدية ومضاعف النقود



احتياطيات المصارف إلى الودائع المصرفية على الرغم من انخفاض في نسبة العملة إلى الودائع المصرفية. فبينما ازدادت نسبة الأولى من ١٦,٢ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ١٧,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م، تراجع نسبة الأخرى من ١٠,٨٧ في المئة إلى ١٠,٦ في المئة خلال نفس الفترة. وإجمالاً، استمرت المصارف في تعزيز دورها في ممارسة وساطة نقل الأموال بين المدخرين والمستثمرين بشكل كبير بسبب زيادة في حجم نمو الودائع المصرفية بمتوسط ١١,٩ في المئة والائتمان المصرفي بمتوسط ١٠,٩ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢م.

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

يزداد عادةً الطلب على النقد في المملكة خلال مناسبتين إسلاميتين بارزتين هما شهر رمضان وموسم الحج للذان يصادفان الأربعة أشهر الأخيرة من السنة الهجرية. ولهذا السبب، يظل النقد المتداول خارج المصارف في اتجاه متصاعد حتى نهاية شهر ذي الحجة. ويتضح هذا من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (الجدول ٣- ٧ والرسم البياني ٣- ٥). وقد بلغ الطلب على النقد المتداول خارج المصارف ذروته عند ١٣٨,٠ مليار ريال بنهاية أكتوبر ٢٠١٢م (الموافق ذي الحجة ١٤٣٣هـ). وسُجل أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف عند ١٢١,٠ مليار ريال بنهاية يناير ٢٠١٢م (الموافق ربيع الأول ١٤٣٣هـ). وارتفع هذان المستويان بمقداري ٨,٥ مليار ريال و ٢١,٩ مليار ريال على التوالي عن المستويين المسجلين في عام ٢٠١١م.

جدول رقم ٣- ٧ : الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

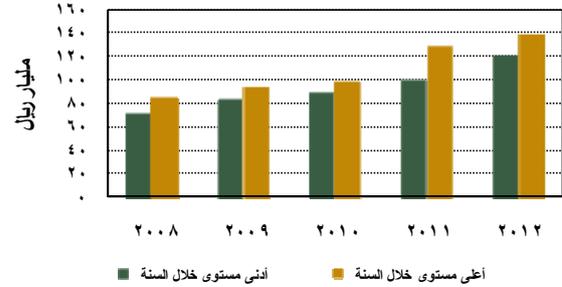
أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
الكمية (مليون ريال)	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	نهاية الشهر الميلادي	الكمية (مليون ريال)	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	نهاية الشهر الميلادي
٧٠.٨٠٤	١٤٢٩/٢/٢١	٢٠٠٨/٢	٨٤٣٢٦	١٤٢٩/٩/٣٠	٢٠٠٨/٩
٨٢٨٦٠	١٤٣٠/٤/٤	٢٠٠٩/٣	٩٣٣٠٥	١٤٣٠/١٢/١٣	٢٠٠٩/١١
٨٨٣٥٥	١٤٣١/٢/١٦	٢٠١٠/١	٩٧٥٥٩	١٤٣١/٩/٢١	٢٠١٠/٨
٩٩١١٠	١٤٣٢/٢/٢٦	٢٠١١/١	١٢٩٤٢١	١٤٣٢/١٠/٢	٢٠١١/٨
١٢١٠٠٣	١٤٣٣/٣/٨	٢٠١٢/١	١٣٧٩٧٢	١٤٣٣/١٢/١٥	٢٠١٢/١٠



المسح النقدي

واصلت متحصلات الصادرات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والائتمان المصرفي للقطاع الخاص، وزيادة الإنفاق العام المساهمة بتراكم صافي حيازات الأصول لدى النظام المصرفي السعودي في السنوات الأخيرة. لذلك استمر المسح النقدي، وهو الميزانية الموحدة للنظام المصرفي السعودي، بإظهار نمو ثابت في أصول النظام المصرفي السعودي بأكمله (جدول ٣-٨). وشهدت هذه الأصول ارتفاعاً بنسبة ١٧,٩ في المئة (٥٧٣,٥ مليار ريال)

رسم بياني رقم ٣-٥: الاتجاهات الموسمية للتدوير المتداول خارج المصارف



جدول رقم ٣-٨: المسح النقدي* (نهاية السنة)

(مليون ريال)

	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	٢٦٢٣٣٩٤	٢١٤٠٣٥٩	١٧٤٩٩٤٣	١٦٣١٢٧٧	١٦٨٣٨٣٢
مؤسسة النقد	٢٤٨٧٥٨٣	٢٠٠٧٠٨٦	١٦٥١٥٢٢	١٥٢٠٠٤٢	١٦٤٢٣١٢
المصارف التجارية	١٣٥٨١١	١٣٣٤٣٣	٩٨٤٢١	١١١٢٣٥	٤١٥٢٠
الائتمان المحلي	١٢٩٥٠٥٤	١٠٦٧٩٩٩	٩٩٠٠٨٨	٩١٦٥٦١	٩٧٦٥٤٣
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	١٠٣٤٤٣٧	٨٥٨٣٦٥	٧٧٥٧٥٦	٧٣٤٢٣٧	٧٣٤٥٥٧
مطلوبات المصارف من الحكومة	٢١٤٧٥٦	١٨١١٧٦	١٨٢٠٤٨	١٥٤١٨٨	٢٠٩٩٢٠
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	٤٥٨٦١	٣٩٥٨٥	٣٢٢٨٥	٢٨١٣٦	٣٢٠٦٥
الإجمالي	٣٩١٨٤٤٨	٣٧٨١٨٩٢	٢٧٤٠٠٣١	٢٥٤٧٨٣٨	٢٦٦٠٣٧٥
المطلوبات					
عرض النقود (ن٣)	١٤٢٧١٧٤	١٢٢٣٥٦٣	١٠٨٠٣٧٠	١٠٢٨٩٤٤	٩٢٩١٢٥
الودائع الحكومية**	١٥٦٦٣٠٣	١٥١٥٧٤٦	٩٩٢٥٥٩	٩٢٣١١٨	١٠٥٥٩٥٨
صافي البنود الأخرى	٩٢٤٩٧١	٨٧٢٣٩٢	٦٦٧١٠٢	٥٩٥٧٧٦	٦٧٥٢٩٢
الإجمالي	٣٩١٨٤٤٨	٣٧٨١٨٩٢	٢٧٤٠٠٣١	٢٥٤٧٨٣٨	٢٦٦٠٣٧٥
(نسبة التغير السنوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	٢,٤	٢٢,٣	٧,٣	٣,١-	٤٣,٨
الائتمان المحلي	٦,٢	٧,٩	٨,٠	٦,١-	٢٨,٦
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	٣,٥	١٠,٦	٥,٧	٠,٠	٢٧,١
مطلوبات المصارف من الحكومة	١٨,٥	٢,٣-	١٨,١	٢٦,٥-	٤٥,٦
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	١٥,٩	١,٤-	١٤,٧	١٢,٣-	١٤,٣-
عرض النقود (ن٣)	٢,٤	١٣,٣	٥,٠	١٠,٧	١٧,٦
الودائع الحكومية**	٣,٣	١٩,٦	٧,٥	١٢,٦-	١٠٤,٤
صافي البنود الأخرى	٦,٠	١٩,٦	١٢,٠	١١,٨-	٨,٢
* المركز المالي الموحد لمؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية. ** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل. *** الربع الأول.					



٢٠٠٩م. وحققت زيادة قدرها ٧ نقاط أساس في عام ٢٠١٢م مقارنة بانخفاض قدره ٣١ نقطة أساس و ٥ نقاط أساس في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م. ومع ذلك، استمر الفارق بين متوسط السعرين في اتجاه تصاعدي وارتفع الى ٥,٥٥ في المئة في عام ٢٠١٢م من ٥,٤١ في المئة في عام ٢٠١١م (جدول ٣-٩ ورسم بياني ٣-٦).

جدول رقم ٣-٩ : أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار*

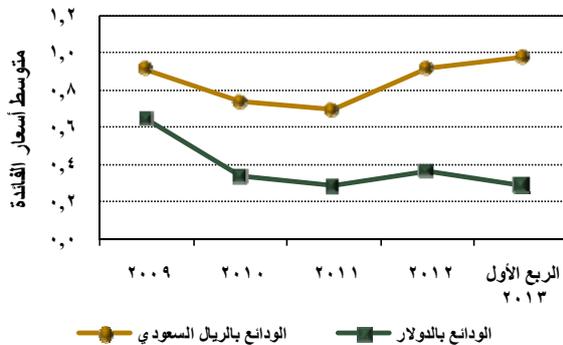
(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي	الودائع بالدولار	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
٢٠٠٩	٥,٩١	٥,٦٥	٥,٢٦
٢٠١٠	٥,٧٤	٥,٣٤	٥,٤٠
٢٠١١	٥,٦٩	٥,٢٩	٥,٤١
٢٠١٢	٥,٩٢	٥,٣٦	٥,٥٥
**٢٠١٣	٥,٩٨	٥,٢٩	٥,٦٩

* أسعار الفائدة بين المصارف.

** متوسط الربع الأول.

رسم بياني رقم ٣-٦ : أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار (متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)



إلى ٣,٨ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م، مقارنة بارتفاع نسبته ١٧,١ في المئة (٤٦٨,٣ مليار ريال) في عام ٢٠١١م.

سجل صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي نمواً بنسبة ١٩,٧ في المئة (٤٢١,٦ مليار ريال) إلى ٢,٦ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة بنمو بنسبة ٢٢,٣ في المئة (٣٩٠,٤ مليار ريال) في عام ٢٠١١م. وبلغ صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي ٢,٤ تريليون ريال أو ٨٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢م. وظل نصيبها في صافي الأصول الأجنبية ضمن نطاق ٩٣ في المئة إلى ٩٧ في المئة، بمتوسط ٩٥ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م.

واصل القطاع الخاص السعودي استحوازه على قدر كبير من الائتمان المصرفي حيث تراوحت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المصرفي ضمن نطاق ٧٥ في المئة إلى ٨٢ في المئة، بمتوسط ٧٩,٢ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م. وتُظهر مطلوبات المصارف من القطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة ١٦,٤ في المئة (١٤٠,٨ مليار ريال) لتبلغ ٩٩٩,١ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة بنسبة ١٠,٦ في المئة (٨٢,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١١م، كما سجلت مطلوبات المصارف من مؤسسات القطاع العام غير المالية نمواً بنسبة ٢٤,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م بعد أن شهدت انخفاضاً بنسبة ١,٤ في المئة في عام ٢٠١١م.

ساهم استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية في زيادة عائدات النفط الحكومية في السنوات الأخيرة، مما مكّن الحكومة من توسيع قاعدة ودائعها (التي تشمل خطابات الاعتماد ومستندات تحت التحصيل) بنسبة ٢٧,٧ في المئة إلى ١,٥ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م، مقابل نسبة ١٩,٦ في المئة في عام ٢٠١١م.

اتجاهات سعر الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالريال بين المصارف السعودية لمدة ٣ أشهر (SIBOR) بنحو ٢٣ نقطة أساس في عام ٢٠١٢م مقابل انخفاضها بنحو ١٧ نقطة أساس و ٥ نقاط أساس على التوالي في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م. وارتفع سعر الفائدة على الودائع الأمريكية لمدة ٣ أشهر في عام ٢٠١٢م مقابل حركته التنازلية منذ عام



جدول رقم ٣ - ١٠ : مؤشرات سعر صرف الريال مقابل الدولار في السوق الفورية

السنة	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط (لكامل الفترة)
٢٠٠٨	٣,٧٦٨٥	٣,٧١١٥	٣,٧٥٠٣
٢٠٠٩	٣,٧٥٣٢	٣,٧٤٦٧	٣,٧٥٠٤
٢٠١٠	٣,٧٥١٠	٣,٧٤٩٢	٣,٧٥٠٢
٢٠١١	٣,٧٥١٣	٣,٧٤٨٥	٣,٧٥٠٣
٢٠١٢	٣,٧٥٠٥	٣,٧٥٠٠	٣,٧٥٠٣
*٢٠١٣	٣,٧٥٠٦	٣,٧٥٠١	٣,٧٥٠٣

* الربع الأول.
المصدر: رويترز.

كما ظل توزيع مطلوبات مؤسسة النقد متركزاً في الودائع الحكومية، التي حافظت على نمو إيجابي حيث زادت بنسبة ٢٧,٧ في المئة (٣٣٣,٣ مليار ريال) إلى ١,٥ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة بنسبة ١٩,٤ في المئة (٢,١٩٥ مليار ريال) في عام ٢٠١١م. وارتفعت أيضاً ودائع المصارف التجارية لدى مؤسسة النقد بنسبة ١١,٥ في المئة إلى ٧٠,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م من ٦٣,٥ مليار ريال في عام ٢٠١١م.

التطورات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م

ظلت الأوضاع النقدية الشاملة في المملكة العربية السعودية تتمتع بسيولة داعمة لأنشطة الاقتصاد الكلي في الربع الأول من عام ٢٠١٣م. لذلك، لم تتطلب المصارف التجارية دعماً كبيراً من السيولة من مؤسسة النقد حيث انخفض متوسط اتفاقيات إعادة الشراء اليومي لنحو ٤٣ مليون ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقابل ٨٥ مليون ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٢م. وبالمثل، انخفض المعدل اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى ٩٧,٩ مليون ريال مقابل ١٠١,٣ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٢م.

تطورات سعر الصرف

ظلت سوق الصرف الأجنبي السعودية مستقرة في عام ٢٠١٢م. وبقي سعر الصرف في السوق الفورية بين الريال السعودي والدولار الأمريكي قريباً من سعر الربط الرسمي عند ٣,٧٥ ريال للدولار في عام ٢٠١٢م (جدول ١٠-٣).

الدين العام

واصلت الحكومة السعودية تحقيق فائض في الميزانية العامة بسبب ارتفاع عائدات النفط، لذلك استمرت عملية إطفاء الدين العام، لينخفض إلى ٩٨,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م من ٦٨٥,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٢م. وبلغ متوسط معدل السداد السنوي للدين العام ١٧,٦ في المئة أو ما يعادل ٥٨,٦ مليار ريال خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢م. وأدى استمرار سداد الدين العام إلى انخفاض كبير في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م من ١٧,١ في المئة في عام ٢٠٠٧م، ونسبة ٩٦,٩ في المئة في عام ٢٠٠٢م. وتجدر الإشارة أن الحكومة لم تصدر أي أدوات دين خلال عام ٢٠١٢م.

تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

واصل المركز المالي لمؤسسة النقد نموه، حيث ارتفعت أصولها الإجمالية بنسبة ٢٠,٨ في المئة (٢,٤٢٧ مليار ريال) لتبلغ ٢,٥ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة بارتفاعها بنسبة ٢٠,٧ في المئة (٣٥٢,٥ مليار ريال) في عام ٢٠١١م.

ولا تزال حيازات الأصول الأجنبية تمثل القدر الأكبر من المركز المالي لمؤسسة النقد. وقد استمرت هذه الحيازات في الارتفاع الناجم عن عائدات صادرات النفط. ولا يزال توزيع حيازات مؤسسة النقد من الأصول الأجنبية يميل نحو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي ارتفعت بنسبة ١٧ في المئة (٢,٤٢٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م مقابل نسبة ٢٠,١ في المئة (٢,٤٥٩ مليار ريال) في عام ٢٠١١م. وارتفعت ودائع مؤسسة النقد لدى البنوك العاملة خارج المملكة بنسبة ٣٩,٢ في المئة إلى ٥٧٦,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقابل ٤١٤,٠ مليار ريال في عام ٢٠١١م. وارتفع غطاء العملة أيضاً بنسبة ١٠,٢ في المئة إلى ١٨٦,٢ مليار ريال في عام ٢٠١٢م من ١٦٩,٠ مليار ريال في عام ٢٠١١م (الجدول ١١-٣).



جدول رقم ٣-١١ : المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي
(نهاية السنة)

مليون ريال

*٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
أولاً : المطلوبات					
١٨٢٧٢٩	١٨٦٢٢٧	١٦٩٠٣٣	١٣٦٠٢٩	١٢٣١٢٧	١٢١٠٦٧
١٥٨١٢٥٤	١٥٣٦٨٢٠	١٢٠٣٤٧٧	١٠٠٨٢٥١	٩٣٣٩١٢	١٠٥٢٣٣٦
٧٥٢٥٤	٧٠٧٩١	٦٣٥١١	٥٤٩٧٦	٥٠٧١٥	٤٤٦٩٨
٤٥١٠	٤٠٩١	٣٧٧٤	١٠٣١٠	١٠٣٠٠	١٢٤٨٨
٦٩٢٩٧٤	٦٨٧١٣٤	٦١٨٠٦٩	٤٩٥٨٢٣	٤٥٢٥٩٩	٤٧٩٤٠٦
٢٥٣٦٧٢١	٢٤٨٥٠٦٣	٢٠٥٧٨٦٤	١٧٠٥٣٨٩	١٥٧٠٦٥٣	١٧٠٩٩٩٥
الاجمالي					
ثانياً: الموجودات					
١٨٢٧٢٩	١٨٦٢٢٧	١٦٩٠٣٣	١٣٦٠٢٩	١٢٣١٢٧	١٢١٠٦٦
٢٦٤٠٨	٣٣٤١٥	٢٩١٨٧	٢٥٠٦٠	٢٣٨٧٦	٢٧٠٥٣
٥١٤١٦١	٥٧٦٤١٥	٤١٤٠٠٧	٣٤٣٨٨٧	٣٣٥٦٧٣	٣٧٩٤٨٧
١٧٩٥٢٠٣	١٦٧٠٠٢٠	١٤٢٧٨٢٠	١١٨١٩١٦	١٠٧١٥٤٢	١١٥٤٢٤٧
١٨٢٢٠	١٨٩٨٦	١٧٨١٧	١٨٤٩٧	١٦٤٣٥	٢٨١٤٢
٢٥٣٦٧٢١	٢٤٨٥٠٦٣	٢٠٥٧٨٦٤	١٧٠٥٣٨٩	١٥٧٠٦٥٣	١٧٠٩٩٩٥
الاجمالي					
* الربع الأول.					

ونجم ذلك عن تباطؤ في نمو النقد المتداول خارج المصارف إلى ١,٦ في المئة (٢,٢ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقابل نمو قدره ٢,٣ في المئة (٢,٨ مليار ريال) في الربع المقابل من عام ٢٠١٢م.

تطورات سعر الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية بنحو ٦ نقاط أساس لتصل إلى ٠,٩٨ في المئة في الربع الأول من عام ٢٠١٣م، مقارنة بارتفاع قدره ١٤ نقطة أساس إلى ٠,٨٣ في المئة في الربع الأول من عام ٢٠١٢م. ومع ذلك، ارتفع الفارق في سعر الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر بهامش كبير قدره ١٤ نقطة أساس إلى ٠,٦٩ في المئة في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بانخفاض قدره ٤ نقاط أساس إلى ٠,٣٧ في المئة في الربع المقابل من عام ٢٠١٢م (الجدول ٣-٩). وكانت هذه إشارة

حركة المصاحف النقدية الرئيسية

استمرت السياسة النقدية الجارية في التكيف للمساهمة في التوسع المستدام في كافة المجموعات النقدية في الربع الأول من عام ٢٠١٣م. وسجل عرض النقود بتعريفه الواسع ن ٣ أدنى ارتفاع بنسبة ٢,٤ في المئة (٣٣,٤ مليار ريال)، وسجل عرض النقود بتعريفه الضيق ن ١ أعلى ارتفاع بنسبة ٦,١ في المئة (٥٣,٨ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٣م.

تباطأت وتيرة نمو ودائع المصاحف التجارية إلى ٢,٥ في المئة (٣١,٢ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بنمو ٤ في المئة (٤٤,٣ مليار ريال) في الربع المقابل من عام ٢٠١٢م. ومع ذلك، فإن نصيب ودائع المصاحف التجارية في النقود بمعناها الواسع ارتفع بشكل طفيف إلى ٩٠,٥ في المئة في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة مع ٩٠,٣ في المئة في الربع المقابل من عام ٢٠١٢م.



٨,٠ في المئة (٩٦,٢ مليار ريال) في الربع المقابل من عام ٢٠١٢م. وارتفعت أيضا ودائع البنوك التجارية لدى المؤسسة بنسبة ٦,٣ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بارتفاع نسبته ٧,١ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع المقابل لعام ٢٠١٢م. واستمرت كمية إصدارات المؤسسة من سندات الخزينة في الانخفاض في الربع الأول من هذا العام حيث سجل إجمالي سندات الخزينة المصدرة انخفاضا بنسبة ١,٩ في المئة (-٣,٥ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٤ في المئة (-٤,١ مليار ريال) في الربع الأول لعام ٢٠١٢م.

وزادت المؤسسة من حيازاتها من الأوراق المالية الأجنبية حيث ارتفع استثمارها في الأوراق المالية الأجنبية بنسبة ٧,٥ في المئة (١٢٥,٢ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع نسبته ١,٣ في المئة (١٨,٨ مليار ريال) في الربع المقابل من عام ٢٠١٢م. ولذلك، سجلت ودائع المؤسسة لدى المصارف الخارجية انخفاضا بنسبة ١٠,٨ في المئة (-٦٢,٢ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع بنسبة ١٩,٦ في المئة (٨١,٢ مليار ريال) في الربع المقابل لعام ٢٠١٢م (الجدول ٣-١١) ■

تشجيعية واضحة للمستثمرين للحفاظ على الأموال في ودائع الريال.

استمرت المؤسسة بالمحافظة على السقف الأسبوعي لإصدارات أدونات الخزينة عند حد ٩ مليار ريال. وتُسعر أدونات الخزينة عند نسبة ٨٠,٠ في المئة من سعر الإيداع بين المصارف السعودية لتشجيع المصارف المحلية على زيادة الإقراض.

تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

واصل المركز المالي لمؤسسة النقد نموه، حيث ارتفعت أصول المؤسسة الإجمالية بنسبة ٢,١ في المئة (٥١,٧ مليار ريال) في الربع الأول مقارنة بارتفاعها بنسبة ٤,٧ في المئة (٩٦,٢ مليار ريال) في نفس الفترة من عام ٢٠١٢م.

ولا تزال إيرادات النقد الأجنبي تمثل القدر الأكبر من المالية العامة وساعدت هذه الإيرادات في تمكين الحكومة من رفع ودائعها لدى المؤسسة بنسبة ٢,٩ في المئة (٤٤,٤ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع بنسبة



القطاع المصرفي

المركز المالي الموحد للمصارف

حققت المصارف التجارية في عام ٢٠١٢م أداءً جيداً عززت فيه متانة مراكزها المالية، فقد ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة ١٢,٣ في المئة (١٨٩,٧ مليار ريال) ليلبلغ ١٧٣٤,١ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ٩,١ في المئة (١٢٩,٢ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-١).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٤,٢ في المئة (١٥٧,٠ مليار ريال) ليلبلغ ١٢٦٠,٦ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ١٢,١ في المئة (١١٨,٨ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-٢، والرسمان البيانيان رقم ٤-١، ورقم ٤-٢).

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ ارتفاع الودائع تحت الطلب في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٧,٦ في المئة (١١٢,٩ مليار ريال) لتبلغ ٧٥٤,٠

استمرت المصارف التجارية في عام ٢٠١٢م في تحقيق معدلات نمو عالية في أدائها، ويعزى هذا لسلامتها وملاءتها المالية نتيجة للدور الإشرافي الذي تمارسه مؤسسة النقد العربي السعودي على تلك المصارف، مما ساهم في تعزيز فاعلية أداء المؤسسة في الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق الأنظمة وإصدار اللوائح والتعليمات. ويستعرض هذا الفصل تطورات المصارف التجارية، ونشاط المعهد المصرفي، ودور مؤسسة النقد العربي السعودي في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي.

تطورات المصارف التجارية

يظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام ٢٠١٢م من خلال ارتفاع نشاطها العام، وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة ١٢,٣ في المئة، ونمت الودائع المصرفية بنسبة ١٤,٢ في المئة، وزاد رأس المال والاحتياطيات للمصارف التجارية بنسبة ١٠,٢ في المئة، وكذلك ارتفعت أرباحها بنسبة ٨,٤ في المئة.

جدول رقم ٤-١ : المركز المالي الموحد للمصارف التجارية
(نهاية الفترة)

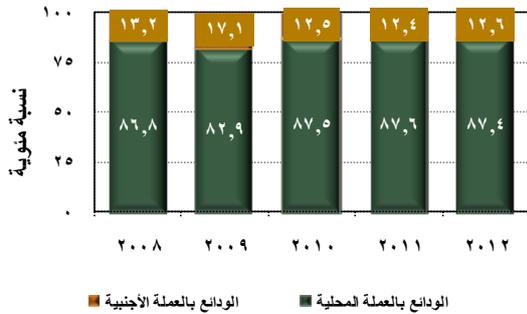
(مليون ريال)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	١٨١٧٩٦	٢١٧٤٥٥	١٧٩١٧٤	١٥٩٣١٣	١٦٠١١٨
الموجودات الأجنبية	٢١١٦٨٠	٢١٢٨٢٩	٢٠٨٧٢٣	١٩٣١٢٧	٢١٠٩١٨
مطلوبات على مؤسسات حكومية وشبه حكومية	٢٦٠٦١٧	٢٢٠٧٦١	٢٠٩٦٣٤	٢١٤٣٣٣	١٨٢٣٢٤
مطلوبات على القطاع الخاص	١٠٣٤٤٣٧	٩٩٩١٢٧	٨٥٨٣٦٥	٧٧٥٧٥٦	٧٣٤٢٣٧
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	٢٢٦٤	٢٧٣٧	١٦٩٤	١٩٤٦	١٣٦٥
موجودات أخرى	٨١٣٧٨	٨١٢٣٣	٨٦٨٤٣	٧٠٧٩٤	٨١٢٩٦
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	١٧٧٢١٧٣	١٧٣٤١٤١	١٥٤٤٤٣٤	١٤١٥٢٦٧	١٣٧٠٢٥٨
المطلوبات					
الودائع المصرفية	١٢٩١٨٤٧	١٢٦٠٦٠٨	١١٠٣٦٣٤	٩٨٤٨٥٠	٩٤٠٥٤٨
المطلوبات الأجنبية	٧٥٨٦٩	٧٩٣٩٦	٧٥٤٥٠	٩٤٧٠٦	٩٩٦٨٣
رأس المال والاحتياطيات	٢٣٤٧٤٨	٢٠٩٤٩٤	١٩٠١٤٠	١٧٨٠٢٥	١٦٣٦٤٢
الأرباح	٩٣٠٤	٣٣٥٠٨	٣٠٩١٩	٢٦١٢٠	٢٦٨٣٠
مطلوبات أخرى	١٦٠٤٠٥	١٥١١٣٥	١٤٤٢٩١	١٣١٥٦٧	١٣٩٥٥٥



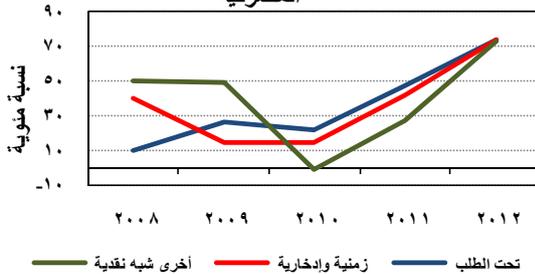
جدول رقم ٤-٢ : الودائع المصرفية
(نهاية الفترة)

(مليون ريال)						
الربع الأول	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
أولاً : حسب النوع						
الودائع تحت الطلب	٨٠٥٦٢١	٧٥٣٩٧٠	٦٤١٠٥٦	٥٣٠٠٧٢	٤٣٣١٦٢	٣٤٢٤٨٨
الودائع الزمنية والإدخارية	٣١٢٠٨٧	٣٢٤٤٢٨	٣٠٥٤٤١	٢٩٨٢٨٣	٣٢٣٣٧٧	٣٦٧٦٢٤
الودائع الأخرى شبه النقدية:	١٧٤١٣٩	١٨٢٢١١	١٥٧١٣٦	١٥٦٤٩٥	١٨٤٠٠٩	١٣٦٠٠٧
الودائع بالعملة الأجنبية	١٥١٩٩٢	١٥٩٣٩٤	١٣٦٤٣٥	١٢٣٠٩٧	١٦٠٧٣٠	١١١٩٧١
مقابل اعتمادات مستندية	٧١٦٦	٩٨٤٩	٨٣٦٥	٢٣٦٥٠	١٤٧٧٠	١٥٨٢٥
عمليات إعادة الشراء (ريبو)	٢٤	١٠	١٠	١٤	٢٢٠	٦٥٨
التحويلات القائمة	١٤٩٥٧	١٢٩٥٨	١٢٣٢٦	٩٧٣٥	٨٢٨٩	٧٥٥٣
ثانياً : حسب القطاع						
القطاع الخاص	١٠١٩٧٨٧	٩٩٨٢٥٥	٨٩٠٢٤٤	٧٧٩٥٦٤	٧٢٠٩١٩	٦٦٧٤٢٣
القطاع العام	٢٧٢٠٦٠	٢٦٢٣٥٤	٢١٣٣٩٠	٢٠٥٢٨٦	٢١٩٦٣٠	١٧٨٦٩٥
ثالثاً : حسب العملة						
الودائع بالعملة المحلية	١١٣٩٨٥٥	١١٠١٢١٤	٩٦٧١٩٩	٨٦١٧٥٣	٧٧٩٨١٩	٧٣٤١٤٨
الودائع بالعملة الأجنبية	١٥١٩٩٢	١٥٩٣٩٤	١٣٦٤٣٥	١٢٣٠٩٧	١٦٠٧٣٠	١١١٩٧١
إجمالي الودائع المصرفية	١٢٩١٨٤٧	١٢٦٠٦٠٨	١١٠٣٦٣٤	٩٨٤٨٥٠	٩٤٠٥٤٨	٨٤٦١١٨

رسم بياني رقم ٤-١ : الودائع حسب العملة



رسم بياني رقم ٤-٢ : معدلات نمو الودائع المصرفية



مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ٢٠,٩ في المئة (١١١,٠) مليار ريال) في العام السابق، وزاد نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من ٥٨,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١١م إلى ٥٩,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٢م، كذلك ارتفعت الودائع الزمنية والإدخارية بنسبة ٦,٢ في المئة (١٩,٠) مليار ريال) لتبلغ ٣٢٤,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع في العام السابق نسبته ٢,٤ في المئة (٧,٢ مليار ريال)، بينما انخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في عام ٢٠١٢م إلى ٢٥,٧ في المئة مقارنة بنسبة ٢٧,٧ في المئة في العام السابق. وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)، فقد ارتفعت في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٦,٠ في المئة (٢٥,١ مليار ريال) لتبلغ ١٨٢,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (٦٤١ مليون ريال) في العام السابق، وازداد نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في عام ٢٠١٢م إلى ١٤,٥ في المئة مقارنة بنسبة ١٤,٢ في المئة للعام السابق (رسم بياني رقم ٤-٣).



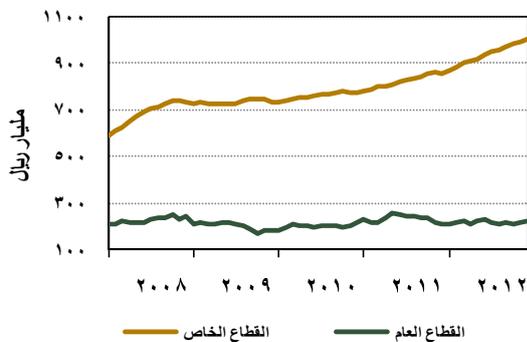
مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام (قروض وسلف، وكمبيالات مخصصة، واستثمارات) في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٤,٣ في المئة (١٥٢,٩ مليار ريال) ليلبغ ١٢٢٢,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٨ في المئة (٧٧,٧ مليار ريال) في العام السابق. وبذلك شكل إجمالي المطلوبات على القطاعين الخاص والخاص في نهاية عام ٢٠١٢م نسبة ٩٧,٠ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٩٦,٩ في المئة في العام السابق.

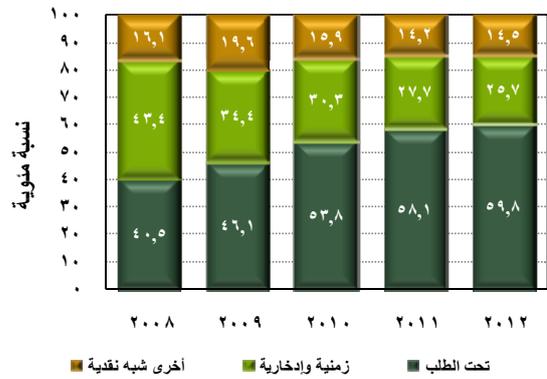
وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاع الخاص في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٦,٤ في المئة (١٤٠,٨ مليار ريال) ليلبغ ٩٩٩,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٦ في المئة (٨٢,٦ مليار ريال) في العام السابق. وشكلت مطلوبات المصارف على القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٢م نسبة ٧٩,٣ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٧٧,٨ في المئة في العام السابق.

أما مطلوبات المصارف من القطاع العام (قروض للمؤسسات العامة واستثمارات في أوراق مالية حكومية)، فقد ارتفعت في عام ٢٠١٢م بنسبة ٥,٣ في المئة (١١,١ مليار ريال) لتبلغ نحو ٢٢٠,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٢ في المئة (٤,٧ مليار ريال) في العام السابق. وشكلت المطلوبات من القطاع العام في عام ٢٠١٢م نسبة ١٧,٥ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة ١٩,٠ في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم ٤-٣، والرسم البياني رقم ٤-٤، ورقم ٤-٥).

رسم بياني رقم ٤-٤ : مطلوبات المصارف حسب القطاع



رسم بياني رقم ٤-٣ : مكونات الودائع المصرفية



وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٢,١ في المئة (١٠٨,٠ مليار ريال) إلى ٩٩٨,٣ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ١٤,٢ في المئة (١١٠,٧ مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيب ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية ما نسبته ٧٩,٢ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٠,٧ في المئة في العام السابق. وارتفعت ودائع القطاع العام في عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٢,٩ في المئة (٤٩,٠ مليار ريال) لتبلغ ٢٦٢,٤ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٩ في المئة (٨,١ مليار ريال) في العام السابق. وبذلك ارتفع نصيب ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع من ١٩,٣ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٢٠,٨ في المئة في عام ٢٠١٢م.

وبالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٣,٩ في المئة (١٣٤,٠ مليار ريال) لتبلغ ١١٠١,٢ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ١٢,٢ في المئة (١٠٥,٤ مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها المنوي من إجمالي الودائع في عام ٢٠١٢م نحو ٨٧,٤ في المئة مقارنة بنسبة ٨٧,٦ في المئة في العام السابق. أما الودائع بالعملة الأجنبية فقد ارتفعت بنسبة ١٦,٨ في المئة (٢٣,٠ مليار ريال) لتبلغ ١٥٩,٤ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٨ في المئة (١٣,٣ مليار ريال) في العام السابق، وبذلك ارتفع نصيبها من إجمالي الودائع من ١٢,٤ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ١٢,٦ في المئة بنهاية عام ٢٠١٢م.



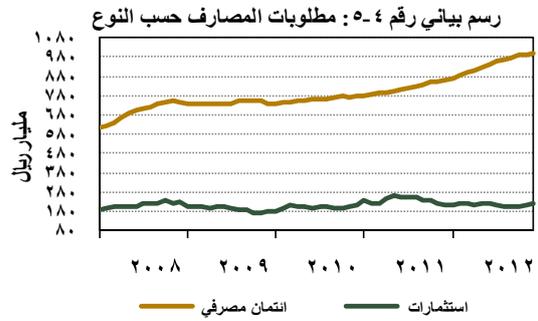
جدول رقم ٤-٣ : مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام
(نهاية الفترة)

٢٠١٣ (مليون ريال)		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		
النصيب المنوي للمجموع	المبلغ	النصيب المنوي للمجموع	المبلغ	النصيب المنوي للمجموع	المبلغ	النصيب المنوي للمجموع	المبلغ	
٧٩,٧	١٠٣٤٤٣٧	٨١,٨	١٠٠٢٩٢٧	٨٠,٢	٨٥٨٣٦٥	٧٨,٢	٧٧٥٧٥٦	المطلوبات على القطاع الخاص
٧٦,٦	٩٩٣٨١٧	٧٨,٦	٩٦٤٢٧٢	٧٧,١	٨٢٤٧٩٥	٧٤,٩	٧٤٣٠٥٧	الائتمان المصرفي
٧٥,٨	٩٨٣٦٥٧	٧٧,٥	٩٥١٠٢٢	٧٦,٢	٨١٤٩٨٨	٧٤,١	٧٣٥٠١٠	قروض وسلف
٠,٨	١٠١٦٠	١,١	١٣٢٥٠	٠,٩	٩٨٠٧	٠,٨	٨٠٤٧	كمبيالات مخصصة
٣,١	٤٠٦١٩	٣,٢	٣٨٦٥٥	٣,١	٣٣٥٧٠	٣,٣	٣٢٦٩٩	استثمارات في أوراق مالية خاصة
٢٠,١	٢٦٠٦١٧	١٨,٠	٢٢٠٧٦١	١٩,٦	٢٠٩٦٣٤	٢١,٦	٢١٤٣٣٣	المطلوبات على القطاع العام
٣,٥	٤٥٨٦١	٣,٢	٣٩٥٨٥	٣,٠	٣١٨٣١	٣,٣	٣٢٢٨٥	الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة
١٦,٦	٢١٤٧٥٦	١٤,٨	١٨١١٧٦	١٦,٦	١٧٧٨٠٣	١٨,٤	١٨٢٠٤٨	استثمارات في أوراق مالية حكومية
١٣,١	١٧٠٣٢٧	١١,٣	١٣٨٦٨٥	١٢,٢	١٣٠٢٤٩	١٢,١	١٢٠١٣٣	أذونات خزينة
٣,٤	٤٤٤٢٩	٣,٥	٤٢٤٩١	٤,٤	٤٧٥٥٤	٦,٢	٦١٩١٥	سندات حكومية
٠,٢	٢٢٦٤	٠,٢	٢٧٣٧	٠,٢	١٦٩٤	٠,٢	١٩٤٦	مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية
١٠٠,٠	١٢٩٧٣١٨	١٠٠,٠	١٢٢٦٤٢٥	١٠٠,٠	١٠٦٩٦٩٣	١٠٠,٠	٩٩٢٠٣٤	المجموع

في العام السابق. وارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من ٣ سنوات) بنسبة ١٢,٠ في المئة (٢٨,١ مليار ريال) ليبلغ ٢٦٣,٠ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ٢٢,١ في المئة (٤٢,٥ مليار ريال) في العام السابق.

الائتمان حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب بنود الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠١٢م، فقد ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الكهرباء والمياه وخدمات أخرى بنسبة ٣٣,٤ في المئة (٨,٦ مليار ريال) ليبلغ ٣٤,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٤,٠ في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٨,٠ في المئة (٥,٦ مليار ريال) ليبلغ ٧٥,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٥,٤ في المئة في العام السابق. وشهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج ارتفاعاً نسبته ١٣,٠ في المئة (١٤,٥ مليار ريال) ليبلغ ١٢٦,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٤,٠ في المئة في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٥٩,٠ في المئة (٤,٥ مليار ريال) ليبلغ



الائتمان المصرفي حسب الأجل

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٠,٥ في المئة (٥١,١ مليار ريال) ليبلغ ٥٣٦,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٥ في المئة (٢٩,٥ مليار ريال) في العام السابق. وزاد الائتمان متوسط الأجل في عام ٢٠١٢م (سنة إلى ٣ سنوات) بنسبة ٤٧,٢ في المئة (٦٤,٢ مليار ريال) ليبلغ ٢٠٠,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٣ في المئة (٩,٢ مليار ريال)



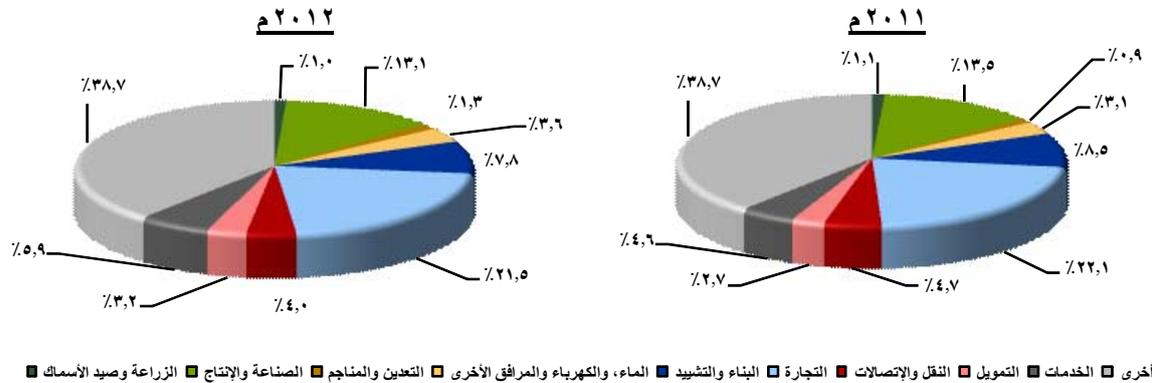
بارتفاع نسبته ٢٦,٥ في المئة في العام السابق. وشهد الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك ارتفاعاً نسبته ٣,٩ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ليبلغ ٩,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٣,٧ في المئة في العام السابق. وفي المقابل، شهد الائتمان الممنوح لقطاع النقل والاتصالات تراجعاً نسبته ١,٣ في المئة (٠,٥ مليار ريال) ليبلغ ٣٨,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٩,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٤-٤، والرسم البياني رقم ٦-٤).

١٢,٢ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ٣١,٦ في المئة في العام السابق، وارتفع الائتمان لقطاع التجارة بنسبة ١٣,٢ في المئة ليبلغ ٢٠٦,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٥ في المئة في العام السابق. وشهد الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات ارتفاعاً نسبته ٤٨,٢ في المئة (١٨,٤ مليار ريال) ليبلغ ٥٦,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٠ في المئة في العام السابق. وتوسع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل بنسبة ٣٥,٥ في المئة (٨,٠ مليار ريال) ليبلغ ٣٠,٤ مليار ريال، مقارنة

جدول رقم ٤-٤ : الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

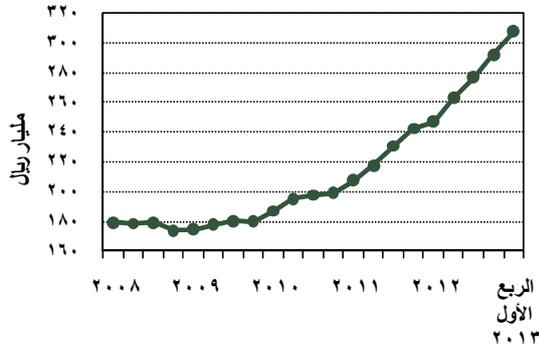
الربع الأول ٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		
النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	
١,١	١٠٦٠١	١,٠	٩٢١٠	١,١	٨٨٦٤	١,٤	١٠٢٦٩	الزراعة وصيد الأسماك
١٣,٤	١٣٣٥٩٣	١٣,١	١٢٦٢٠٣	١٣,٥	١١١٦٦٢	١٢,١	٩٠٠٨٢	الصناعة والإنتاج
١,٣	١٢٥٩٠	١,٣	١٢١٧١	٠,٩	٧٦٥٧	٠,٨	٥٨١٨	التعدين والمناجم
٣,٥	٣٤٣٤٦	٣,٦	٣٤٣٨٥	٣,١	٢٥٧٧٩	٢,٦	١٩٢٤٣	الكهرباء والمياه وخدمات أخرى
٧,٢	٧١٣٥٧	٧,٨	٧٥٣٨١	٨,٥	٦٩٧٩٦	٧,٥	٥٥٦٤٤	البناء والتشييد
٢١,٤	٢١٢٤٨٤	٢١,٥	٢٠٦٠٢٣	٢٢,١	١٨٢٠٧٨	٢٤,٤	١٨١١٣٢	التجارة
٣,٧	٣٦٧٥٩	٤,٠	٣٨٣٩٦	٤,٧	٣٨٨٨٦	٥,٨	٤٢٩٩٢	النقل والاتصالات
٣,٠	٢٩٥٨٧	٣,٢	٣٠٤٥١	٢,٧	٢٢٤٦٨	٢,٤	١٧٧٥٦	التمويل
٥,٧	٥٦٧٤١	٥,٩	٥٦٥٤٢	٤,٦	٣٨١٦٠	٤,٨	٣٥٦٦٠	الخدمات
٣٩,٨	٣٩٥٧٥٩	٣٨,٧	٣٧١٧١٢	٣٨,٧	٣١٩٤٤٦	٣٨,٣	٢٨٤٤٦١	نشاطات أخرى متنوعة
١٠٠,٠	٩٩٣٨١٧	١٠٠,٠	٩٦٠٤٧٢	١٠٠,٠	٨٢٤٧٩٥	١٠٠,٠	٧٤٣٠٥٧	المجموع

رسم بياني رقم ٦-٤ : الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي





رسم بياني رقم ٤-٧: إجمالي القروض الاستهلاكية



القروض المشتركة

تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع عدد القروض المشتركة بين المصارف المحلية بالتحالف مع المصارف الخارجية للمقيمين في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٨,٣ في المئة لتبلغ ٤٤٠ قرصاً، بينما انخفضت لغير المقيمين بنسبة ٧,١ في المئة لتبلغ ١٠٤ قروض، وارتفع إجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين في عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٢,٦ في المئة لتبلغ ١٥٦,٨٠ مليار ريال، وكذلك ارتفعت قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة ١٠,٨ في المئة لتبلغ ١٨,٦ مليار ريال.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

اتجهت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) لتتوسع خدماتها المعلوماتية في جوانب التمويل والائتمان، مما

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

شهدت القروض الاستهلاكية الممنوحة من المصارف للأفراد نمواً مستمراً نتيجة للتوسع الاقتصادي الذي شهدته المملكة. فقد ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية في عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٠,٥ في المئة (٤٩,٨ مليار ريال) لتبلغ ٢٩٢,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢١,٨ في المئة (٤٣,٤ مليار ريال) في العام السابق. وباستعراض مكونات هذه القروض، يلاحظ ارتفاع القروض لأغراض مختلفة بنسبة ٢٠,٣ في المئة (٣٣,١ مليار ريال) لتبلغ ١٩٦,٦ مليار ريال، ممثلة ما نسبته ٦٧,٣ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٢,٤ في المئة (٣٠,٠ مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت القروض الممنوحة لأغراض التمويل العقاري بنسبة ٢٩,٥ في المئة (٨,٦ مليار ريال) لتبلغ ٣٨,٠ مليار ريال، أي ما نسبته ١٣,٠ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٦,٩ في المئة (٦,٢ مليار ريال) في العام السابق. كما ارتفع الائتمان الممنوح لأغراض شراء السيارات والمعدات بنسبة ١٦,١ في المئة (٨,٠ مليار ريال) لتبلغ ٥٧,٤ مليار ريال، أي ما نسبته ١٩,٧ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بنمو نسبته ١٧,١ في المئة (٧,٢ مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت قروض بطاقات الائتمان في عام ٢٠١٢م بنسبة ٢,٦ في المئة (٠,٢ مليار ريال) لتبلغ ٨,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٣ في المئة (٠,٦ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-٥، والرسم البياني رقم ٤-٧).

جدول رقم ٤-٥: القروض الاستهلاكية للأفراد وقروض بطاقات الائتمان

(مليون ريال)

بطاقات الائتمان*	القروض الاستهلاكية				السنة (نهاية الفترة)
	الإجمالي	أخرى	سيارات ومعدات	عقار	
٩٤٥١,٦	١٧٣٩٨٤,٦	١٢١٨١٧,٣	٣٧٢٦١,٣	١٤٩٠٦,٠	٢٠٠٨
٨٦٢١,٢	١٧٩٩١٨,٢	١٢٣٩٢٣,٦	٣٨١٣٤,٥	١٧٨٦٠,١	٢٠٠٩
٨٣٩٩,٧	١٩٨٨٣٤,٦	١٣٣٥٣٧,٩	٤٢٢٠٩,٠	٢٣٠٨٧,٧	٢٠١٠
٧٧٨٢,٦	٢٤٢٢٤٥,٩	١٦٣٥٠٠,٩	٤٩٤٤٤,٣	٢٩٣٠٠,٦	٢٠١١
٧٩٨٣,٠	٢٩٢٠١٤,١	١٩٦٦٤٠,١	٥٧٤٢٢,٣	٣٧٩٥١,٦	٢٠١٢
٧٣١٤,٩	٣٠٧٤٠٢,٦	٢٠٩٥٧٤,٦	٥٩٣٨١,١	٣٨٤٤٦,٨	*٢٠١٣

* تشمل فيزا و ماستر كارد و أمريكان إكسبريس وأخرى.



أقرت سمة نظام إدارة علاقات العملاء، الذي يهدف الى إبراز مستوى خدمات العملاء في سمة من جميع الزوايا عن علاقة العميل بمركز المعلومات الائتمانية، حيث يساعد هذا النظام على معرفة فترات اتصال العميل، ومدى كفاءة وسرعة معالجة الشكاوى، أو الرد على استفساراته.

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في عام ٢٠١٢م بنسبة ٢,٠ في المئة (٤,١ مليار ريال) لتبلغ نحو ٢١٢,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,١ في المئة (١٥,٦ مليار ريال) في العام السابق.

وارتفعت المطلوبات الأجنبية على المصارف التجارية في عام ٢٠١٢م بنسبة ٥,٢ في المئة (٣,٩ مليار ريال) لتبلغ ٧٩,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٠,٣ في المئة (١٩,٣ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-٦، والرسم البياني رقم ٤-٨، ورقم ٤-٩).

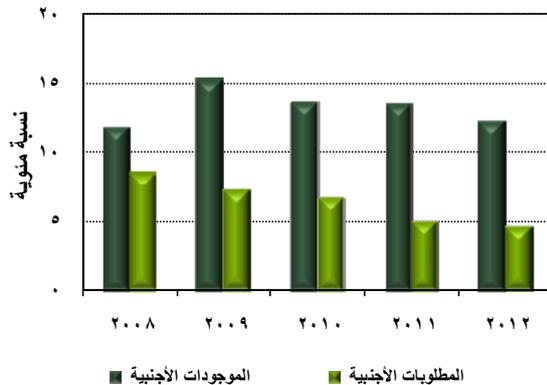
ونتيجة لهذه التطورات زاد صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصاً المطلوبات الأجنبية) في عام ٢٠١٢م بنسبة طفيفة قدرها ٠,١ في المئة (٠,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٣٣,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع عالٍ نسبته ٣٥,٤ في المئة (٣٤,٩ مليار ريال) في العام السابق.

جعلها من شركات المعلومات الائتمانية الرائدة لتقديم المنتجات والخدمات المالية لتصبح متوفرة لشريحة أكبر من الجمهور. وعمدت سمة في عام ٢٠١٢م الى توفير المعلومات اللازمة للحصول على تحليلات مخاطر دقيقة للائتمان، سواءً للأفراد أو الشركات.

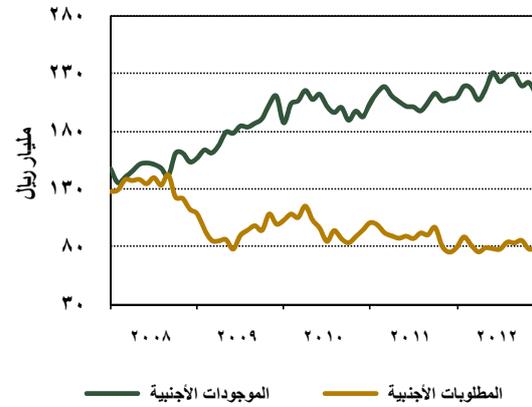
وفي إطار سعيها نحو توفير بيئة استثمارية سليمة، شاركت سمة وزارة التجارة والصناعة في إطلاق حملة إعلامية توعوية موسعة حول الشيكات المرتجعة بعنوان (حررته فقيديني)، استمرت لأكثر من ٦ أشهر، وشملت كافة مدن المملكة. واستمرت سمة في عام ٢٠١٢م بتطوير نظام آلي باللغتين العربية والانجليزية لتسجيل الشيكات المرتجعة من المصارف آلياً. وبنهاية عام ٢٠١٢م شهد عدد الشيكات المرتجعة انخفاضاً نسبته ٢٧,٠ في المئة، مقارنة مع عام ٢٠١١م، حيث بلغ إجمالي عدد الشيكات المرتجعة في عام ٢٠١٢م ٤٤٩٨٤ ألف شيك. كما انخفض إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة بنهاية ٢٠١٢م بنسبة ٣١,٠ في المئة مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١١م، حيث بلغ إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة في عام ٢٠١٢م حوالي ٣,٨ مليار ريال.

وأطلقت سمة جملة من الخدمات التقنية التكاملية الحديثة والرامية الى سرعة التواصل مع العملاء، سعياً منها لمواكبة التطورات التقنية، والاستفادة منها للوصول لكافة شرائح المجتمع من خلال أقصر الطرق وأيسرها. وكذلك

رسم بياني رقم ٤-٩: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف



رسم بياني رقم ٤-٨: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف





جدول رقم ٤-٦ : الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
(بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

المبلغ		التغير								
الربع الأول ٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		الربع الأول ٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	
الموجودات الأجنبية										
	٣١,٨-	١٠٥٩٣-	٢٠,٩-	٨٩٦٨-	٢٤,٠	٨٣١٨	٣٣٣٠,٨	٣٣٩٧٧	٤٢٩٤٥	مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية
	٤٠,٥	١٨٦٦٧	٦٧,٤	١٧٩٨٧	٥,٥-	١٥٦٨-	٤٦٠,٤٤	٤٤٦٨٩	٢٦٧٠,٢	مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج
	٦,٩-	١٠٦٨-	٧,٣-	١١٤٤-	٥,٢-	٨٥٦-	١٥٣٨٧	١٤٥١٨	١٥٦٦٢	مبالغ مستحقة على جهات أخرى
	١١,١-	١٢٩٥٧-	٣,١-	٣٧٧٠-	٨,٥	٩٧٠,٣	١١٦٩٤٠	١١٩٦٤٤	١٢٣٤١٤	الاستثمارات في الخارج
	٢,٨-	٥٩٥١-	٢,٠	٤١٠٦	٨,١	١٥٥٩٦	٢١١٦٨٠	٢١٢٨٢٩	٢٠٨٧٢٣	الإجمالي
المطلوبات الأجنبية										
	١٧,٥-	٧٧٧٨-	١٠,٥-	٥٥٥٦-	١,٦-	٨٤٠-	٤٤٤٠,١	٤٧٤٧٢	٥٣٠,٢٧	مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية
	١٧,٣	١١٨٥	٩٣,٣	٣٢٧٠	٦٥,٧-	٦٧٢٩-	٦٨٣٠	٦٧٧٧	٣٥٠,٧	مبالغ مستحقة للفروع في الخارج
	٣,٥	٨٥٠	٣٢,٩	٦٢٣١	٣٨,٢-	١١٦٨٦-	٢٤٦٣٨	٢٥١٤٧	١٨٩١٦	مبالغ مستحقة على جهات أخرى
	٧,٦-	٥٧٤٣-	٥,٢	٣٩٤٥	٢٠,٣-	١٩٢٥٦-	٧٥٨٦٩	٧٩٣٩٦	٧٥٤٥٠	الإجمالي
	٠,٢-	٢٠٩-	٠,١	١٦٠	٣٥,٤	٣٤٨٥٢	١٣٥٨١١	١٣٣٤٣٣	١٣٣٢٧٣	صافي الموجودات الأجنبية

المئة (٣٠,٨ مليار ريال) لتبلغ ١٢٧,٦ مليار ريال. وفي المقابل، انخفض النقد في صناديق المصارف بنحو ٠,٣ مليار ريال ليبلغ ١٩,٧ مليار ريال (جدول رقم ٤-٧).

رأس المال واحتياطيات المصارف

ارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف في عام ٢٠١٢م بحوالي ١٩,٣ مليار ريال، أي بنسبة ١٠,٢ في المئة ليبلغ ٢٠٩,٥ مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره ١٢,١ مليار ريال، ونسبته ٦,٨ في المئة في العام السابق. وارتفعت

احتياطيات المصارف التجارية

ارتفعت احتياطيات المصارف (النقد في الصندوق والودائع لدى مؤسسة النقد) في عام ٢٠١٢م بحوالي ٣٨,٣ مليار ريال، أو بنسبة ٢١,٤ في المئة لتبلغ ٢١٧,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره ١٩,٩ مليار ريال، أو ما نسبته ١٢,٥ في المئة في العام السابق. وقد طرأ الارتفاع في الودائع النظامية لدى المؤسسة التي زادت بنسبة ١٢,٤ في المئة (٧,٨ مليار ريال) لتبلغ ٧٠,٠ مليار ريال، وكذلك الودائع الأخرى لدى المؤسسة التي ارتفعت بنسبة ٣١,٨ في



جدول رقم ٤-٧ : احتياطات المصارف التجارية
(بنهاية الفترة)

(مليون ريال)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الربع الأول ٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
٢٠٩٩٤	١٩٦٦٦	١٩٩١٧	١٥٤٥٠	١٠٨٥٦	١١٠٠٧
النقد في الصندوق					
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	١٠٣٣	١٦١	٢٩٦	٦٤٦	٧٥١
ودائع نظامية	٧٤٣٣٩	٧٠٠٠٥	٥٤٥٩٤	٥٠٣٢٢	٤٤٢٩٧
ودائع أخرى	٨٥٤٣٠	١٢٧٦٢٣	٨٨٩٧٣	٩٨٢٩٣	٤١١١٦
احتياطات المصارف	١٨١٧٩٦	٢١٧٤٥٥	١٥٩٣١٣	١٦٠١١٨	٩٧١٧١
النسب (%) إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	١,٦٣	١,٥٦	١,٥٧	١,١٥	١,٣٠
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	٠,٠٨	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٧	٠,٠٩
ودائع نظامية	٥,٧٥	٥,٥٥	٥,٥٤	٥,٣٥	٥,٢٤
ودائع أخرى	٦,٦١	١٠,١٢	٩,٠٣	١٠,٤٥	٤,٨٦
احتياطات المصارف	١٤,٠٧	١٧,٢٥	١٦,١٨	١٧,٠٢	١١,٤٨

مصادر واستخدامات الموارد المالية للمصارف التجارية في
عام ٢٠١٢م

ارتفع إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في عام ٢٠١٢م حوالي ١٩١,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ١٤٠,٦ مليار ريال في العام السابق أي بزيادة نسبتها ٣٦,١ في المئة، مما يعكس توفر الموارد المالية لديها. وقد توفرت هذه الموارد من كل من الودائع المصرفية البالغة ١٥٧,٠ مليار ريال، أي ما نسبته ٨٢,٠ في المئة من إجمالي الموارد، والقاعدة الرأسمالية البالغة ٢٢,٠ مليار

نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الودائع من ١٥,١ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ١٦,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م، وانخفضت نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الموجودات من نحو ١٢,٣ في المئة إلى ١٢,١ في المئة في عام ٢٠١٢م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقاً لمعيار لجنة بازل في نهاية عام ٢٠١٢م نحو ١٨,٧ في المئة وهي أكثر من ضعف النسبة الموصى بها من لجنة بازل البالغة ٨,٠ في المئة (جدول رقم ٤-٨).

جدول رقم ٤-٨ : رأس المال و احتياطات المصارف التجارية
(بنهاية الفترة)

(مليون ريال)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الربع الأول ٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
٢٣٤٧٤٨	٢٠٩٤٩٤	١٩٠١٤٠	١٧٨٠٢٥	١٦٣٦٤٢	١٣١٨٢٢
رأس المال والاحتياطات					
رأس المال والاحتياطات كنسبة مئوية من:					
الودائع المصرفية	١٨,٢	١٦,٦	١٥,١	١٦,٦	١٤,٠
إجمالي الموجودات	١٣,٢	١٢,١	١٢,٣	١١,٩	١٠,١
نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر (معيان بازل)	١٨,١	١٨,٧	١٩,٦	١٦,٥	١٦,٠



أرباح المصارف التجارية

بلغ صافي أرباح المصارف التجارية في عام ٢٠١٢م نحو ٣٣,٥ مليار ريال، بارتفاع مقداره ٢,٦ مليار ريال، بنسبة ٨,٤ في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة ٣٠,٩ مليار ريال، مقابل ارتفاع في أرباحها في عام ٢٠١١م بنحو ٤,٨ مليار ريال، أي بنسبة ١٨,٤ في المئة عن أرباح عام ٢٠١٠م. وبلغت نسبة السيولة في عام ٢٠١٢م نحو ٣١,٨ في المئة مقابل ٣٣,٣ في المئة في العام السابق.

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة بنهاية عام ٢٠١٢م ثلاثة وعشرين مصرفاً بما في ذلك فروع مصارف أجنبية. وارتفع عدد فروع المصارف التجارية لتبلغ ١٦٩٦ فرعاً. وصدرت الموافقة على الترخيص لبنك الصين للصناعة والتجارة

ريال، أي ما نسبته ١١,٥ في المئة من إجمالي الموارد، والمطلوبات الأخرى نحو ٦,٨ مليار ريال، أي ما نسبته ٣,٦ في المئة من إجمالي الموارد، وأصول أخرى متنوعة نحو ٥,٦ مليار ريال، أي ما نسبته ٢,٩ في المئة من الإجمالي.

واستخدمت هذه الموارد لزيادة كل من المطلوبات من القطاع الخاص بنحو ١٤٠,٨ مليار ريال أي ما نسبته ٧٣,٦ في المئة من الإجمالي، والاحتياطيات النقدية بحوالي ٣٨,٣ مليار ريال، أي ما نسبته ٢٠,٠ في المئة من الإجمالي، والمطلوبات من القطاع العام بحوالي ١١,١ مليار ريال، أي ما نسبته ٥,٨ في المئة من الإجمالي، والمطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية بحوالي ١,٠ مليار ريال أي ما نسبته ٥,٥ في المئة من الإجمالي. (جدول رقم ٤-٩).

جدول رقم ٤-٩ : الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام ٢٠١٢

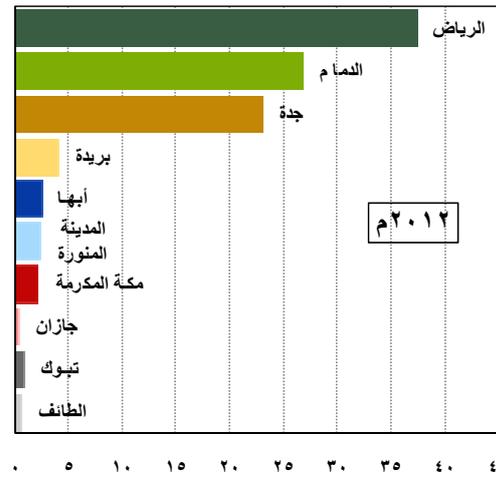
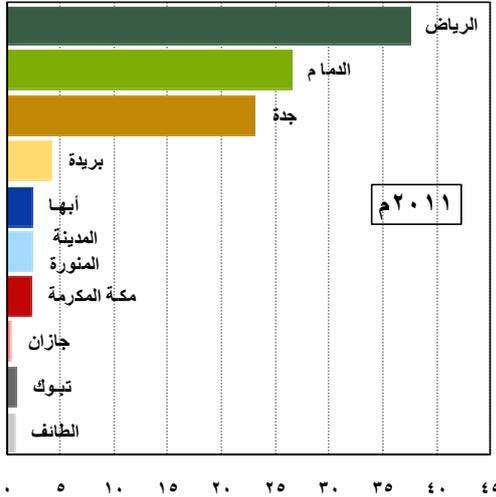
(مليار ريال)					
المصادر	المبلغ	النصيب المئوي	الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي
الدائع المصرفية	١٥٧,٠	٨٢,٠	النقد والاحتياطيات	٣٨,٣	٢٠,٠
القاعدة الرأسمالية	٢٢,٠	١١,٥	صافي الأصول الأجنبية	٠,٢	٠,١
المطلوبات الأخرى	٦,٨	٣,٦	المطلوبات من القطاع الخاص	١٤٠,٨	٧٣,٦
أصول أخرى متنوعة	٥,٦	٢,٩	المطلوبات من القطاع العام	١١,١	٥,٨
			المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	١,٠	٠,٥
الإجمالي	١٩١,٤	١٠٠,٠	الإجمالي	١٩١,٤	١٠٠,٠

جدول رقم ٤-١٠ : فروع المصارف حسب المناطق الإدارية (نهاية الفترة)

الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
٢٠١٢													
٤٩٦	٣٧٤	٧٧	٣١٤	١٠٥	١٠٦	٤٠	٣٢	١٤	٢٠	٣٧	٢٢	٢٤	١٦٦١
٤٩٥	٣٧٧	٧٧	٣١٧	١٠٥	١٠٦	٤١	٣٢	١٤	٢٠	٣٧	٢٣	٢٥	١٦٦٩
٤٩٩	٣٧٨	٧٨	٣١٦	١٠٥	١٠٦	٤٢	٣٣	١٤	٢٠	٣٧	٢٣	٢٥	١٦٧٦
٥٠٦	٣٨٤	٧٨	٣٢٠	١٠٧	١٠٦	٤٢	٣٢	١٤	٢١	٣٨	٢٣	٢٥	١٦٩٦
٢٠١٣													
٥١٨	٣٨٤	٨٠	٣٢٣	١٠٤	١٠٧	٤١	٣٣	١٣	٢١	٣٩	٢٣	٢٥	١٧١١



رسم بياني رقم ٤-١٠: النصيب المنوي لشبكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن



والبطاقات المصرفية. والعمل مستمر لتقديم خدمات مصرفية آلية تمتاز بالسرعة والدقة والأمان.

وحصلت الشبكة السعودية للمدفوعات على شهادة الالتزام بمعيار (PCI DSS) الذي يعد معياراً دولياً لحماية بيانات البطاقات الإلكترونية. وبذلك فإن نظام الشبكة السعودية هو أول نظام مدفوعات في مجال معالجة البطاقات في الشرق الأوسط يحصل على هذه الشهادة.

(ICBC) بفتح فرع له بالمملكة في ١٤٣٣/٩/٢٧ هـ الموافق ٢٠١٢/٨/١٥ م. وتم خلال عام ٢٠١٢ م تشغيل ٥٠ فرعاً جديداً لبنوك محلية في مختلف مناطق المملكة. ووفقاً لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، تحظى منطقة الرياض بعدد ٥٠٦ فروع، أي ما نسبته ٢٩,٨ في المئة من الإجمالي، ومنطقة مكة المكرمة بعدد ٣٨٤ فرعاً، أي ما نسبته ٢٢,٦ في المئة من الإجمالي، والمنطقة الشرقية بعدد ٣٢٠ فرعاً، أي ما نسبته ١٨,٩ في المئة من الإجمالي، ومنطقة القصيم بعدد ١٠٧ فروع، أي ما نسبته ٦,٣ في المئة من الإجمالي، ومنطقة عسير ١٠٦ فروع، أي ما نسبته ٦,٣ في المئة من الإجمالي ومنطقة المدينة المنورة ٧٨ فرعاً، أي ما نسبته ٤,٦ في المئة من الإجمالي (جدول رقم ٤ - ٩).

تطورات التقنية المصرفية في عام ٢٠١٢ م أولاً: عمليات غرف المقاصة

ارتفع عدد الشبكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام ٢٠١٢ م بنسبة ٢,٥ في المئة، بارتفاع مقداره ١٥٥,١ ألف شيك، وارتفعت قيمتها بنسبة ٨,٣ في المئة إلى ٦٢٨,٢ مليار ريال. وارتفع متوسط قيمة الشيك في عام ٢٠١٢ م بنسبة ٥,٦ في المئة، من ٩٢٦٢١ ريال في عام ٢٠١١ م إلى ٩٧٨٤٦ ريال في عام ٢٠١٢ م.

وبشكل عام ارتفع عدد الشبكات التجارية والشخصية المنفذة من خلال المقاصة الآلية في غرف المقاصة الرئيسية في المملكة، وكان الارتفاع في غرفة الرياض بنسبة ٢,٣ في المئة لتبلغ ٢,٤ مليون شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة ٤,٠ في المئة لتبلغ ١,٧ مليون شيك، وفي غرفة جدة بنسبة ١,٩ في المئة لتبلغ ١,٥ مليون شيك، وفي غرفة أبها بنسبة ٥,٢ في المئة لتبلغ ١٥٨,٩ ألف شيك، وفي غرفة المدينة المنورة بنسبة ٢,٠ في المئة لتبلغ ١٥٤,٨ ألف شيك. وفي المقابل، انخفض عدد الشبكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها آلياً في غرفة الطائف بنسبة ٦,٤ في المئة لتبلغ ٣٩,٨ ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة ٢,٦ في المئة لتبلغ ٥٦,٤ ألف شيك. (رسم بياني رقم ٤-١٠).

ثانياً: الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN)

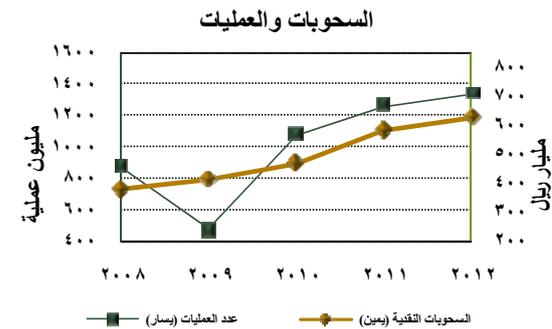
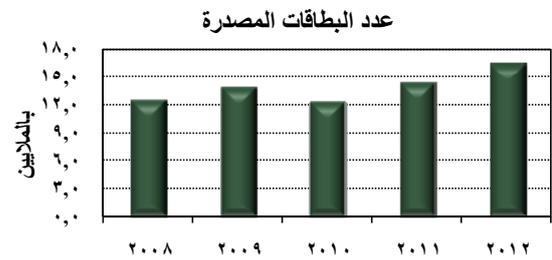
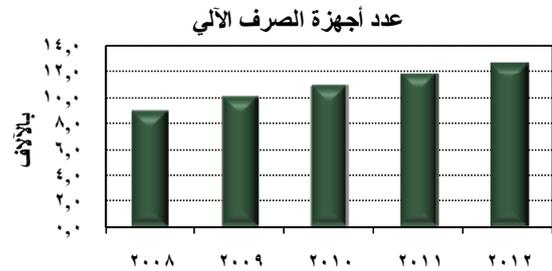
استمرت الشبكة السعودية للمدفوعات خلال عام ٢٠١٢ م في زيادة وتطوير خدماتها، حيث استمر النمو في حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع



وحققت الشبكة السعودية خلال عام ٢٠١٢ نمواً إيجابياً في جميع عملياتها، وارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATMs) العاملة في المملكة بنسبة ٨,٠ في المئة لتبلغ ١٢٧١٢ جهازاً مقارنة بزيادة نسبتها ٨,١ في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة ١٥,٣ في المئة لتبلغ حوالي ١٦,٤ مليون بطاقة صرف آلي، مقارنة بارتفاع نسبته ١٧,٣ في المئة في العام السابق.

وارتفع عدد العمليات التي نفذتها الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN) في عام ٢٠١٢م بنسبة ٩,٧ في المئة لتبلغ ٥٣٣,٠ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ١٦,١ في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال شبكة (SPAN) بنسبة ١١,٤ في المئة لتبلغ ٣٠١,٥ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ٢٢,١ في المئة في العام السابق. وارتفع عدد العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف بنسبة ٤,١ في المئة ليبلغ ٨٠٠,٠ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ١٧,١ في المئة في العام السابق. وزادت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة ٥,٤ في المئة إلى ٣٢٤,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٤,٦ في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي عدد العمليات التي نفذتها أجهزة الصرف الآلي بنسبة ٦,٢ في المئة ليبلغ ١٣٣٣,٠ مليون عملية، وزاد السحب النقدي بنسبة ٨,٢ في المئة ليبلغ ٦٢٥,٨ مليار ريال (جدول رقم ٤-١١)، والرسم البياني رقم ٤-١١).

رسم بياني رقم ٤-١١: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي



جدول رقم ٤-١١: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد البطاقات المصدرة		عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
	عدد أجهزة الصرف الآلي	البطاقات المصدرة	الشبكة السعودية	المصارف	المجموع	الشبكة السعودية	المصارف	المجموع
٢٠٠٨	٨٨٩٣	١٢٣٦٦٤٤١	٣٣٨٣٥٥	٥٣٣١٧٨	٨٧١٥٣٣	١٨٤٤٤٤٢	١٩٤٥٦٧	٣٧٩٠٠٩
٢٠٠٩	٩٩٥٠	١٣٧١٢٩٠٥	٣٧٢٩٧٤	٥٦٨٧٢٧	٩٤١٧٠١	١٩٧٧٦٩	٢١٣٥١٦	٤١١٢٨٥
٢٠١٠	١٠٨٨٥	١٢١٦٢٤٠٧	٤١٨٤٧٣	٦٥٦٣٩٠	١٠٧٤٨٦٢	٢٢١٤٨٢	٢٤٦٩٠٧	٤٦٨٣٨٩
٢٠١١	١١٧٦٦	١٤٢٦١٩٩٣	٤٨٥٩٨٥	٧٦٨٧٧٦	١٢٥٤٧٦١	٢٧٠٥٩٣	٣٠٧٦٧٦	٥٧٨٢٦٩
٢٠١٢	١٢٧١٢	١٦٤٤٠٢٥٨	٥٣٢٩٨٣	٨٠٠٠١٣	١٣٣٢٩٩٦	٣٠١٤٧٣	٣٢٤٢٨١	٦٢٥٧٥٤
* ٢٠١٣	١٣٠٠٣	١٦٥٢٠٣٨٧	١٣٩٢٨٣	٢٠١٢١٥	٣٤٠٤٩٧	٨٠١٢٢	٨٣١٠١	١٦٣٢٢٣

* الربع الأول.



المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة منذ بداية عمله بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٧م، ويشكل هذا النظام البنكية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة، ويشارك حالياً ٢٠ مصرفاً في نظام "سريع".

وارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام في عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٤,٦ في المئة لتبلغ ٥٤,٩ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٢٥,٥ في المئة للعام السابق. وبالنسبة لتوزيع عمليات نظام سريع وفقاً لعمليات مدفوعات العملاء الفردية والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات الفردية بنسبة ٢٢,٤ في المئة ليبلغ ٤,٣ مليون عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة ١٧,٨ في المئة لتبلغ ٢٧١٤ مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة ٢٥,٦ في المئة ليبلغ ٤٨,٩ مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة ١٤,٩ في المئة لتبلغ ١٣٣٢ مليار ريال، وانخفض عدد العمليات الأخرى

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام ٢٠١٢م بنسبة ٤,٢ في المئة ليبلغ ٩٢٥٣٨ جهازاً، مقارنة بارتفاع بنسبة ١٠,٣ في المئة في العام السابق. وارتفع عدد العمليات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة ٢٥,٠ في المئة لتبلغ ٢٣٧,٩ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٢٥,٩ في المئة في العام السابق. كذلك ارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة ٢٣,٦ في المئة لتبلغ ١٢٢,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٧,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٤-١٢، والرسم البياني رقم ٤-١٢)، وتشير هذه النسب إلى زيادة اعتماد العملاء على خدمات الشبكة السعودية وزيادة الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة.

ثالثاً : النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

أحدث النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً بـ "سريع" تقدماً في مجال الأعمال

جدول رقم ٤-١٢ : إحصاءات نقاط البيع

عدد الأجهزة	عدد العمليات (ألف عملية)	مبيعات (مليون ريال)	السنوات
٧٢٣٥١	١٢٠٦٨٤	٥١٤٠٣	٢٠٠٨
٨٢٦٢٠	١٢٤٨٣٠	٥٦٢٥٦	٢٠٠٩
٨٠٥٠٥	١٥١١٨٤	٧١٨٥٥	٢٠١٠
٨٨٧٩٣	١٩٠٣٠١	٩٨٩٠٥	٢٠١١
٩٢٥٣٨	٢٣٧٩٤٦	١٢٢٢٢٦	٢٠١٢
٩٤٨٩٤	٦٩٢٣٤	٣٥١٢٤	*٢٠١٣

* خلال الربع الأول.

رسم بياني رقم ٤-١٢





جدول رقم ٤-١١٣ : عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			المجموع (٣+٢+١)
	مجمعة	مفردة	المجموع (١)	مفردة	مجمعة	المجموع (٢)	
٢٠٠٨	٢٧٢٢١	٢٣٣٢	٢٩٥٥٣	٢٦٣	٦٣	٣٢٦	٣١٦٣٦
٢٠٠٩	٢٧٩٨٢	٢٦٢٢	٣٠٦٠٤	٢٦٦	٧٧	٣٤٣	٣٢٨٢٩
٢٠١٠	٣٠٢٥٣	٣٠٠٣	٣٣٢٥٧	٢٣٧	٧٥	٣١٢	٣٥١١٠
٢٠١١	٣٨٩٢١	٣٥٥٢	٤٢٤٧٣	٢٧٣	٨٧	٣٦٠	٤٤٠٧٠
٢٠١٢	٤٨٨٨٢	٤٣٤٩	٥٣٢٣١	٣٣٥	١٢٩	٤٦٤	٥٤٩٠٩
*٢٠١٣	١١٦٤٢	١٢٧٠	١٢٩١٢	٨٤	٢٤	١٠٨	١٣٣٥٩

* خلال الربع الأول.

جدول رقم ٤-١٣ : مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

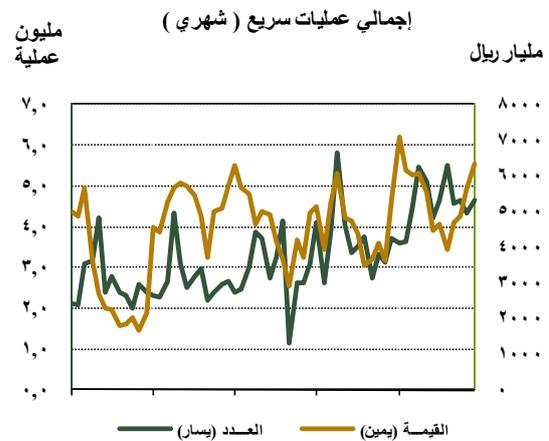
الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			المجموع (٣+٢+١)
	مجمعة	مفردة	المجموع (١)	مفردة	مجمعة	المجموع (٢)	
٢٠٠٨	٧١٩	٢٠٩٢	٢٨١٢	٣٢٩٧٩	٧٩	٣٣٠٥٨	٣٥٩٠٦
٢٠٠٩	٧١٧	٢١٧٦	٢٨٩٣	٥٨٢٨١	٤٢	٥٨٣٢٣	٦١٢٣٤
٢٠١٠	٨٦٧	٢٠١٥	٢٨٨٢	٥٢٥٤٢	٣٧	٥٢٥٧٨	٥٥٥٤٤
٢٠١١	١١٥٩	٢٣٠٤	٣٤٦٤	٥٠٨٩٥	٣٧	٥٠٩٣٢	٥٤٤٥٤
٢٠١٢	١٣٣٢	٢٧١٤	٤٠٤٦	٦١٢٩٠	٦٠,٩	٦١٣٥١	٦٥٤٢٠
*٢٠١٣	٣٤٥	٧٢٢	١٠٦٨	١٧٤٥٩	١٤	١٧٤٧٤	١٨٥٤٩

* خلال الربع الأول.

** تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات مؤسسة النقد على المصارف.

بنسبة ١,٨ في المئة ليبلغ ١,٢ مليون عملية، وانخفضت قيمتها بنسبة ٦٢,١ في المئة لتبلغ حوالي ٢٢,٠ مليار ريال. أما بالنسبة لتصنيف عمليات سريع وفقاً للمدفوعات بين المصارف، فقد ارتفع عدد العمليات الفردية بين المصارف التجارية خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٢,٨ في المئة ليبلغ حوالي ٣٣٥ ألف عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة ٢٠,٤ في المئة لتبلغ نحو ٦١٢٩٠ مليار ريال. كذلك ارتفع عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة ٤٧,٥ في المئة ليبلغ حوالي ١٢٩,٠ ألف عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة ٦٣,٤ في المئة لتبلغ نحو ٦٠,٩ مليار ريال (جدول رقم ٤-١١٣، وجدول رقم ٤-١٣ب، والرسم البياني رقم ٤-١٣).

رسم بياني رقم ٤-١٣ : عمليات نظام سريع





وشملت برامج المعهد دورات تدريبية مفتوحة، وبرامج تأهيلية، وندوات واختبارات معيارية، واختبارات دولية. وقدم المعهد خلال عام ٢٠١٢م نحو ٩٢١ نشاطاً استفاد منها ١٦,٥٩٥ مشاركاً، والتحق نحو ٥٠٤٩ مشاركاً بالامتحانات المعيارية لبرامج تداول وأساسيات التأمين ومعائني الحوادث، وشارك نحو ٩٣ متدرباً في برامج الدبلومات المتخصصة، كما شارك في الندوات والمؤتمرات نحو ١٥٣٥ مشاركاً (جدول رقم ٤-١٤).

أولاً : البرامج الإعدادية والتطويرية (البرامج التأهيلية)
يهدف البرنامج الإعدادي إلى إعداد الموظفين الجدد من خريجي الجامعات للعمل مديري فروع مصارف، وكذلك استقطاب الخريجين الجامعيين وتدريبهم حسب متطلبات المصارف. ويقدم برنامج الائتمان باللغة الانجليزية لتعريف الخريجين الجامعيين بجوانب العمل المصرفي الخاص بقطاع الشركات. ويقدم المعهد كذلك مجموعة من البرامج التطويرية تشمل برنامج الاستثمار، وبرنامج التدريب الإداري، وبرنامج الوسطاء الأساسي، وبرنامج مدراء المستقبل، وبرنامج التمويل المصرفي المتوافق مع الشريعة.

ثانياً: برامج الدبلوم

تشمل برامج الدبلوم برنامج دبلوم الأعمال المالية والمصرفية الذي يغطي مواد نظرية وتطبيقية صممت استجابةً لحاجات السوق المالية والتجارية لتطوير مستوى المعرفة والفهم للمشارك بطبيعة وأهمية الأعمال المالية والمصرفية. ويمكن هذا الدبلوم خريجه من المشاركة الفاعلة والإيجابية في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص أو القطاعات الأخرى بشكل عام .

كما تشتمل برامج الدبلوم على برنامج دبلوم أساسيات

رابعاً: نظام سداد للمدفوعات

نظام سداد للمدفوعات هو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع البنوك، وأجهزة الصرف الآلي، والهاتف المصرفي، والإنترنت المصرفية)، وبلغ عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد حتى نهاية عام ٢٠١٢م ١١٩ مفوتراً، وعدد المصارف المرتبطة مع النظام للفترة نفسها ١٤ مصرفاً، في حين بلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة خلال عام ٢٠١٢م نحو ١٣٧,٣ مليون عملية، بقيمة اجمالية بلغت نحو ١٣٢,٠ مليار ريال.

المعهد المصرفي

واصل المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي تقديم الحلول المعرفية لقطاع الخدمات المالية من مصارف، وشركات تأمين واستثمار.

في عام ٢٠١٢م قدم المعهد ١٦٠ منتجاً تدريبياً تخدم التخصصات في المجالات المصرفية، والمالية، والاستثمار، والإدارة، والتسويق، والقوانين والأنظمة المالية، ومنتجات التأمين والامتحانات المهنية والاحترافية وغيرها.

وبدأ المعهد في أنشطة وحدة دراسات التأجير التمويلي تماشياً مع ما تبذله الدولة في تنظيم هذه السوق. كما تعنى الوحدة بأنشطة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظراً للأهمية التي تمثلها هاتان الفئتان للنشاط الاقتصادي والاهتمام المتزايد من قبل صناعات القرار الاقتصادي بهما. وروعي عند تأسيس الوحدة الإطلاع على تجارب بيوت الخبرة الدولية والمعاهد العالمية المتخصصة في هذا النشاط وتم إبرام عدد من اتفاقيات التعاون معها للاستفادة من مخزونها المعرفي والعملية في هذا المجال.

جدول رقم ٤-١٤ : أنشطة المعهد المصرفي خلال عام ٢٠١٢م

اسم النشاط	عدد الدورات (البرامج)	عدد المشاركين
برامج الدبلومات المتخصصة	٢	٩٣
الامتحانات المعيارية	٤	٥٠٤٩
مؤتمرات وندوات	٦	١٥٣٥



وارتفع إجمالي الودائع المصرفية في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٥ في المئة (٣١,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٢٩١,٨ مليار ريال، مقابل زيادة نسبتها ٤,٠ في المئة (٤٤,٣ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق (جدول رقم ٤-٢).

وتشير تطورات الودائع حسب النوع إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٦,٩ في المئة (٥١,٧ مليار ريال)، مقارنة بزيادة نسبتها ٥,٧ في المئة (٣٦,٤ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق، وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٣,٨ في المئة (١٢,٣ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٥ في المئة (١,٦ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق. وانخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٤,٤ في المئة (٨,١ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٠ في المئة (٦,٣ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق.

وبالنسبة لتطورات الودائع حسب القطاع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة ٢,٢ في المئة (٢١,٥ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع خلال الفترة نفسها من العام السابق نسبته ٣,٤ في المئة (٣٠,٣ مليار ريال). أما ودائع القطاع العام فقد ارتفعت بنسبة ٣,٧ في المئة (٩,٧ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٦ في المئة (١٤,٠ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق.

وتشير تطورات الودائع حسب العملة إلى أن الودائع بالعملة الأجنبية انخفضت بنسبة ٤,٦ في المئة (٧,٤ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع خلال الفترة نفسها من العام السابق نسبته ٦,٠ في المئة (٨,٢ مليار ريال). وارتفعت الودائع بالعملة المحلية بنسبة ٣,٥ في المئة (٣٨,٦ مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته ٣,٧ في المئة (٣٦,١ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق.

وعلى صعيد النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف، زاد إجمالي مطلوبات المصارف على القطاعين العام والخاص خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٦,١ في المئة (٧٤,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٢٩٧,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٥٤,٨ مليار ريال) خلال الربع المقابل من العام السابق. وبلغت نسبة إجمالي

التأمين. حيث من المتوقع زيادة الطلب على هذا الدبلوم في المدى المنظور في ظل زيادة عدد تراخيص شركات التأمين وحاجتها في هذا المجال لإعداد كفاءات بشرية مؤهلة لخدمة عملائها. كما أن طرح امتحانات معيارية جديدة وبرامج تعليمية تحضيرية لهذه الامتحانات، معتمدة من الجهة الرقابية لسوق التأمين، سيؤدي إلى زيادة ملموسة في عدد الدورات التعليمية والبرامج التأهيلية المتخصصة في إعداد و تخريج وسطاء التأمين والاستشاريين وخبراء المعاينة وتقدير الخسائر.

ثالثاً: الامتحانات المعيارية

واصل المعهد دعمه لتوجهات الجهات الرقابية من خلال عقده للامتحانات المعيارية، حيث شهد عام ٢٠١٢م استمرار الإقبال من المتقدمين لامتحانات شهادة تداول والامتحان الأساسي للتأمين وامتحان معائني الحوادث (شركة نجم)، وبلغ عدد المشاركين فيها ٥٠٤٩ مشاركاً.

رابعاً: برنامج تدريب الاقتصاديين السعوديين

يهدف هذا البرنامج إلى استقطاب وتطوير قدرات كوادر وطنية للحصول على شهادتي الماجستير و الدكتوراه في تخصص الاقتصاد للعمل باحثين اقتصاديين فيما بعد في مؤسسة النقد العربي السعودي، وبلغ عدد المشاركين في هذا البرنامج خلال عام ٢٠١٢م تسعة مشاركين.

خامساً: المؤتمرات والندوات والأبحاث التطبيقية

نظّم المعهد خلال عام ٢٠١٢م أربع ندوات هي ندوة التأمين السعودي الأولى، والندوة السنوية الرابعة للالتزام ومكافحة غسل الأموال، وندوة التأجير التمويلي، وندوة الاستثمار في أفضل ممارسات إدارة المخاطر في بيئة رقابية متغيرة وبلغ عدد المشاركين في هذه الندوات ١٣٤٦ مشاركاً، إضافة إلى ذلك نظّم المعهد ورشتي عمل بلغ عدد المشاركين فيهما ١٨٩ مشاركاً.

التطورات المصرفية للربع الأول من عام ٢٠١٣م

وفقاً لبيانات المركز المالي الموحد للمصارف التجارية للربع الأول من عام ٢٠١٣م، ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة ٢,٢ في المئة (٣٨,٠ مليار ريال) ليبلغ ١٧٧٢,٢ مليار ريال، مقابل زيادة نسبتها ٣,٣ في المئة (٥١,٤ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق (جدول رقم ٤-١).



ريال مقارنة، بارتفاع نسبته ٢,١ في المئة (٢,٧ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٢م (جدول رقم ٤-٦).

وبالنسبة للاحتياطيات، انخفض إجمالي النقد في الصندوق والودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٦,٤ في المئة (٣٥,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٨١,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٣ في المئة (١١,٣ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٢م، وبلغت نسبة إجمالي الاحتياطيات إلى إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول ٢٠١٣م نحو ١٤,١ في المئة، مقارنة بنسبة ١٤,٦ في المئة خلال الربع الأول ٢٠١٢م، وانخفض بند الودائع لدى المؤسسة بنحو ٣٧,٠ مليار ريال، وبينما ارتفع النقد في الصندوق بنحو ١,٣ مليار ريال (جدول رقم ٤-٧).

كذلك قامت المصارف في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بتعزيز رأسمالها واحتياطياتها بنحو ٢٥,٣ مليار ريال، أي بنسبة ١٢,١ في المئة لتبلغ ٢٣٤,٧ مليار ريال، مقارنة بزيادة مقدارها ٢٦,١ مليار ريال، أي بنسبة ١٣,٧ في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق. (جدول رقم ٤-٨)، كذلك حققت المصارف أرباحاً في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بلغت ٩,٣ مليار ريال، أي ما يقارب من نفس أرباح الفترة نفسها من العام السابق.

وبلغ عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ١٧١١ فرعاً، مقارنة بعدد ١٦٩٦ فرعاً في نهاية العام السابق، فقد شهدت بعض المناطق زيادة في عدد فروع المصارف بينما شهدت مناطق أخرى تراجعاً، حيث ارتفعت في منطقة الرياض باثني عشر فرعاً، والمنطقة الشرقية بثلاثة فروع، ومنطقة المدينة المنورة بفرعين، بالإضافة إلى زيادة فرع واحد في كل من منطقة جازان ومنطقة حائل ومنطقة عسير، بينما تراجع عددها في منطقة القصيم بثلاثة فروع وكل من تبوك والحدود الشمالية بفرع واحد (جدول رقم ٤-١٠).

وعلى صعيد التقنية المصرفية، ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنحو ٢٩١ جهازاً ليبلغ إجماليها ١٣٠٠٣ أجهزة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٣م، مقارنة بزيادة مقدارها ١٠٧ جهازاً في الفترة نفسها من العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي

مطلوبات المصارف على القطاعين العام والخاص من إجمالي الودائع خلال الربع الأول ٢٠١٣م نحو ١٠٠,٤ في المئة، مقارنة بنسبة ٩٨,٠ في المئة نهاية الربع الأول ٢٠١٢م. وتشير التطورات حسب القطاع إلى ارتفاع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاع العام (قروض لمؤسسات عامة واستثمارات في أوراق مالية حكومية) بنسبة ١٨,١ في المئة (٣٩,٩ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٩ في المئة (١٤,٤ مليار ريال) في الفترة نفسها من العام السابق. وبذلك شكل في نهاية الربع الأول ٢٠١٣م نسبة ٢٠,٢ في المئة من إجمالي الودائع، مقارنة بنسبة ١٩,٥ في المئة في نهاية الربع الأول ٢٠١٢م، كذلك ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاع الخاص بنسبة ٣,٥ في المئة (٣٥,٣ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٧ في المئة (٤٠,٥ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق. وبذلك شكل في نهاية الربع الأول ٢٠١٣م نسبة ٨٠,١ في المئة من إجمالي الودائع، مقارنة بنسبة ٧٨,٣ في المئة في نهاية الربع الأول ٢٠١٢م (جدول رقم ٤-٣).

وباستعراض تطورات الائتمان المصرفي حسب الأجل، فقد ارتفع الائتمان قصير الأجل (أقل من سنة) بنسبة ٣,٢ في المئة (١٧,١ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٣٨,٧ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق. وانخفض الائتمان متوسط الأجل (من سنة إلى ٣ سنوات) بنسبة ٣,١ في المئة (٦,١ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع خلال الفترة نفسها من العام السابق نسبته ١٢,٧ في المئة (١٧,٢ مليار ريال). وارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من ٣ سنوات) بنسبة ١٠,٩ في المئة (٢٨,٧ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٤ في المئة (١٥,٠ مليار ريال) خلال الفترة نفسها من العام السابق.

وعلى صعيد آخر، انخفض إجمالي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٥ في المئة (١,١ مليار ريال) ليبلغ ٢١١,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٣ في المئة (٨,٩ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٢م، أما إجمالي المطلوبات الأجنبية فقد انخفض بنسبة ٤,٤ في المئة (٣,٥ مليار ريال) ليبلغ ٧٥,٩ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٢ في المئة (٦,٢ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٢م. وبذلك ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للمصارف بنسبة ١,٨ في المئة (٢,٤ مليار ريال) ليبلغ ١٣٥,٨ مليار



والالتزام بالمعايير التي تصدرها الهيئات التنظيمية الدولية. ومن الأمثلة على التعاميم لتحسين أداء المصارف ما صدر بشأن قواعد فتح الحسابات البنكية، والمتطلبات والمعلومات اللازمة في كشف حسابات العملاء، وتعزيز ضوابط الرقابة على أجهزة الصرف الآلي، وتقييم أنظمة الحماية وأمن المعلومات للمصارف العاملة في المملكة، وقواعد إدارة مخاطر الائتمان، وما يتعلق بضوابط التعيين في الوظائف المصرفية القيادية، ومبادئ الحوكمة. ومن الأمثلة على التعاميم للجنة بازل ما صدر بشأن التكلفة العالية لحماية الائتمان، ومخاطر السوق، وقواعد إفصاحات المصارف عن تكوين رأس المال، والتوجيهات الرقابية لإدارة المخاطر المرتبطة بتسوية عمليات النقد الاجنبي، والوثيقة النهائية عن مبادئ الاشراف على التكتلات المالية. ومن الأمثلة على التعاميم لمجموعة العمل المالية (فاتف) ما صدر بشأن الإجراءات المناسبة للحد من خطورة التعامل مع الجهات الدولية التي لديها ضعف في إجراءاتها لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

ثانياً : الرقابة على أساس المخاطر والزيارات الإشرافية

تقوم المؤسسة بزيارات رقابية دورية لكافة المصارف العاملة في المملكة. وتشمل هذه الزيارات اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي ورئيس مجلس الإدارة والإدارة العليا ورئيس لجنة المراجعة.

وتتناول الاجتماعات الثنائية استراتيجيات المصرف، وعملياته، وحجم مخاطره، وطريقة إدارته وأساليب الرقابة الداخلية لديه. وتتيح هذه الاجتماعات الثنائية لموظفي الإشراف البنكي في المؤسسة تحديث تقويم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف.

وأبرمت المؤسسة مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل المعلومات مع هيئة السوق المالية، باعتبار الهيئة هي الجهة التنظيمية المشرفة على شركات الوساطة والاستثمار. وللمؤسسة تعاون إشرافي مع العديد من المصارف المركزية والسلطات الرقابية بسبب وجود فروع لمصارف أجنبية عديدة في المملكة علاوة على وجود فروع وشركات تابعة لمصارف سعودية خارج المملكة. كما أن المؤسسة عضو في هيئات رقابية تشكل منتدى مفيداً لإرساء التعاون الرقابي وتبادل المعلومات.

بنحو ٨٠,١ ألف بطاقة، ليصل الإجمالي إلى ١٦,٥ مليون بطاقة، مقارنة بارتفاع مقداره ٣٩٩ ألف بطاقة في الربع الأول من العام السابق. وبلغت السحوبات النقدية عبر أجهزة الصرف الآلي نحو ١٦٣,٠ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقابل ١٤٩,٠ مليار ريال للفترة نفسها من العام السابق. وكان نصيب شبكة المصارف من هذه العمليات حوالي ٨٢,٩ مليار ريال، بينما بلغت السحوبات النقدية عبر الشبكة السعودية نحو ٨٠,١ مليار ريال. وارتفع إجمالي عدد العمليات بنحو ١,٥ مليون عملية ليلعب ٣٤٠ مليون عملية، مقارنة بارتفاع مقداره ٩,٢ مليون عملية في الربع الأول من عام ٢٠١٢م (جدول رقم ٤-١١).

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في الربع الأول من عام ٢٠١٣م لنحو ٢٣٥٦ جهازاً ليلعب إجمالي عدد الأجهزة نحو ٩٤,٩ ألف جهاز مقارنة بانخفاض مقداره ٥,٠ آلاف جهاز في الفترة نفسها من العام السابق. وبلغت قيمة المبيعات التي سُددت عبر هذه الأجهزة نحو ٣٥,١ مليار ريال مقارنة بحوالي ٢٨,٣ مليار ريال في الربع نفسه من العام السابق (جدول رقم ٤-١٢).

وبلغت قيمة العمليات التي تمت عبر نظام سريع في الربع الأول من عام ٢٠١٣م نحو ١٨٥٤٩ مليار ريال، مقارنة بنحو ١٩٢٨٠ مليار ريال في الربع نفسه من العام ٢٠١٢م، وبلغ عدد العمليات نحو ١٣٣٥٩ ألف عملية، مقارنة بنحو ١١٧٠٢ ألف عملية، في الفترة نفسها من العام السابق (جدول رقم ٤-١٣، وجدول رقم ٤-١٣ب).

الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

تشرف مؤسسة النقد العربي السعودي وتراقب عمل المصارف بهدف التأكد من سلامتها وملاءمتها المالية وفاعلية أدائها في الاقتصاد المحلي، من خلال تطبيق الأنظمة وإصدار اللوائح والتعليمات والضوابط والقيام بالزيارات الإشرافية وبرامج الفحص اللازمة. ومن أبرز ما تحقق في عام ٢٠١٢م الآتي:

أولاً: التطورات التنظيمية والإرشادات

أصدرت المؤسسة تعاميم إشرافية في مجالات عدة تهدف إلى تحسين وتطوير الأوضاع المالية للمصارف



بازل ٣ على مفهوم الاحتياطي الإضافي لحفظ رأس المال والاحتياطي الإضافي لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية. وسيكون لذلك تأثير ملحوظ على مستوى رأس المال المطلوب من المصارف.

رابعاً: نشاط سوق المشتقات المالية

ارتفعت عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام ٢٠١٢م بنحو ٤٣,٥ مليار ريال أي بنسبة ٤,٨ في المئة لتبلغ ٩٤٠,٨ مليار ريال، مقارنة بنحو ٨٩٧,٣ مليار ريال في نهاية العام السابق. وشكلت المشتقات المالية في عام ٢٠١٢م نسبة ٥٩,٢ في المئة من الحسابات النظامية (خارج الميزانية)، مقارنة بنحو ٦٠,٤ في المئة خلال العام الماضي.

خامساً: الإنجازات والمستجدات في التفتيش على البنوك

يهدف التفتيش على المصارف إلى المحافظة على قوة ومثانة وسلامة القطاع المصرفي المحلي بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية ومتطلبات السوق المحلية ويتم ذلك من خلال الرقابة الميدانية والتفتيش على أساس المخاطر.

برامج الفحص الميداني للمصارف العاملة في المملكة

استمرت المؤسسة في أداء مهامها الرقابية على المصارف ومحلات الصرافة خلال عام ٢٠١٢م من خلال إجراء وتنفيذ برامج الفحص الميداني الشامل (يشمل كافة العمليات والمنتجات) والفحص المتخصص (ويقتصر على بعض الأنشطة والعمليات مثل فحص الخزينة ومحفظه القروض.. الخ) وفق أفضل الممارسات المطبقة دولياً في مجال الإشراف والرقابة.

برامج الفحص الميداني الشامل

تهدف عملية الفحص الشامل التي يتم إجراؤها بناءً على أساس المخاطر إلى تقييم جودة الأصول، والسيولة والربحية، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية في المصارف، ومدى كفاية رأس المال، بالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن المؤسسة. وتجري المؤسسة فحصاً شاملاً لكافة المصارف العاملة في المملكة من خلال فريق مكون من المؤسسة بالتعاون مع مكاتب المحاسبة والمراجعة الدولية.

برامج الفحص المتخصصة

أجرت المؤسسة عدداً من برامج الفحص المتخصص على الأنشطة والعمليات المصرفية للمصارف العاملة في المملكة ومنها فحص محفظة القروض الشخصية والبطاقات

ثالثاً: تطورات تطبيق معياري بازل ٢ وبازل ٣ في المملكة العربية السعودية

طبقت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٢م قواعد بازل المتعلقة بكفاية رأس المال بموجب تعليمات أصدرتها المؤسسة بهذا الخصوص. وأتاح تطبيق قواعد بازل مراقبة كفاية رأس المال في المصارف المحلية، وساهم في مقارنة أداء البنوك المحلية مع البنوك الدولية. كما طبقت المؤسسة بشكل كامل إطار بازل ٢ في يناير ٢٠٠٨م، والهدف الرئيس للالتزام الكامل باتفاقية بازل ٢ للنظام المصرفي السعودي هو تطبيق معيار دولي هام يتعلق برأس المال، وتعزيز ودعم أنظمة إدارة المخاطر في النظام المصرفي السعودي. وأدى تطبيقها كذلك إلى زيادة الشفافية على نحو أكبر وتعزيز انضباط السوق. وبلغت نسبة كفاية رأس المال في عام ٢٠١٢م نحو ١٨,٧ في المئة مقارنة بنسبة ١٩,٦ في المئة في عام ٢٠١١م.

وبسبب تداعيات الأزمة المالية التي بدأت في عام ٢٠٠٧م وما حصل للنظام المالي الدولي وما نتج عنها من تآكل في مستوى ونوعية رأس المال في عدد كبير من البنوك العالمية وإفراط في عمليات الإقراض، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية معيار بازل ٢,٥ ومعيار بازل ٣ بهدف تعزيز معيار بازل ٢. وتناقش معايير الإصلاح الدروس المستفادة من الأزمة المالية التي عانت منها دول عديدة من حيث عدم كفاية وجودة رأس المال، والتغطية المحدودة للمخاطر في إطار رأس المال، والزيادة المفرطة في الاقتراض الاستثماري من داخل وخارج الميزانية.

ويتكون معيار بازل ٣ من التحسينات الرئيسية المتمثلة في كل من: تعزيز جودة رأس المال النظامي، وتعزيز تغطية المخاطر، ونسبة الإقراض، ووضع مخصصات إضافية لرأس المال، واستحداث معايير السيولة العالمية. وبدأت المؤسسة حالياً بالانتقال إلى تطبيق تلك المعايير خلال المدة المحددة من لجنة بازل للرقابة المصرفية بحلول عام ٢٠١٩م. وأعدت المؤسسة وثيقة متطلبات بازل ٣ الضرورية إلى عام ٢٠١٩م لرصد واختبار واستكمال وتنفيذ الإصلاحات بناءً على جدول زمني محدد.

وتشمل متطلبات معيار بازل ٣ توفير المصارف رؤوس أموال إضافية لضمان عدم تعرضها للمخاطر، حيث تم تعديل النسب الإشرافية لكفاية رأس المال. واشتمل معيار



- أحرز المملكة تقدماً ملموساً في إجراءاتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك في إطار عملية المتابعة اللاحقة لعملية التقييم المشترك حيث قدمت المملكة تقرير المتابعة الأول لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف) في فبراير ٢٠١٢م يُوضِّح فيه التشريعات الجديدة التي تم إصدارها والإجراءات التي تم إتخاذها في تطبيق جميع المعايير الدولية.

- قامت المملكة بتعديل نظام مكافحة غسل الأموال الذي صدر وفق المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٣١) وتاريخ ١٤٣٣/٥/١١هـ ويغطي هذا التعديل العديد من المتطلبات والمستجدات الدولية، كما تضمن أيضاً مشروع اللائحة التنفيذية للنظام المعدل لتلك المتطلبات والمستجدات.

- متابعة إجراءات المصارف ومحلات الصرافة بشأن تنفيذ ما جاء في تحديث قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- التنسيق مع وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية وهيئة التحقيق والإدعاء العام بصفة خاصة والأجهزة المعنية ذات العلاقة بقضايا غسل الأموال من أجل تطوير العمل المشترك.

- متابعة نتائج عمليات الفحص الشاملة لكافة المصارف العاملة بالمملكة، بما في ذلك وضع برامج تهدف للتأكد من التزام المصارف التام بتطبيق التعليمات والمتطلبات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- استمرار عقد اجتماعات اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال المكونة من ممثلي عدة جهات حكومية.

- إصدار العديد من الأدلة والإرشادات العامة للقطاعين المالي والتجاري لمكافحة عمليات غسل الأموال. ■

الانتمائية للتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة من المؤسسة بهذا الخصوص.

التطورات في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى حماية القطاع المصرفي المحلي من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر المصارف ومؤسسات الصرافة، ويتم ذلك من خلال إعداد وتحديث القواعد والتعليمات والأدلة المصرفية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد وتنفيذ خطط الفحص الميداني الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف المحلية وفروعها بالخارج وفروع المصارف الأجنبية داخل المملكة ومؤسسات الصرافة، ومتابعة مدى التزام المصارف ومؤسسات الصرافة بتطبيق الأنظمة والقواعد والإجراءات والتعليمات البنكية وغير البنكية الصادرة من المؤسسة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقيام بالزيارات الميدانية للمصارف ومؤسسات الصرافة المتعلقة بأعمال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

انجازات المؤسسة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اتخذت المؤسسة خلال عام ٢٠١٢م عدداً من الإجراءات الإشرافية والرقابية ذات العلاقة بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أهمها:

- ضاعفت المؤسسة جهودها للقيام بالمهام التفتيشية الدورية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المنشآت المالية الخاضعة لإشرافها للتأكد من تطبيق التعليمات والأنظمة.



ب- الزيارات الإشرافية على شركات التأمين وشركات المهن الحرة

تشمل العملية الإشرافية على شركات التأمين التعاوني زيارات الإشراف المكتبي والفحص الميداني للتأكد من الإجراءات الاحترازية للشركات وسلامة وقوة ملاءتها المالية. وتحقيقاً لهذا الغرض استمرت المؤسسة في القيام بزيارات إشرافية لشركات التأمين المتوقع حصولها على تراخيص لمزاولة نشاط التأمين التعاوني في المملكة، بالإضافة إلى الزيارات الدورية للشركات الحاصلة على الترخيص لمزاولة نشاط التأمين التعاوني في المملكة.

وتهدف الزيارات الإشرافية إلى التأكد من التزام تلك الشركات بأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١ م ولانحته التنفيذية واللوائح التنظيمية الصادرة عن المؤسسة، وكذلك التأكد من أن شركات التأمين على قدر عالٍ من الكفاءة والجاهزية، وأن المتطلبات النظامية والفنية لتلك الشركات متوافقة مع خطط العمل التي وافقت عليها المؤسسة مسبقاً كشرط أساسي لمنحها الترخيص لمزاولة النشاط.

وبلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التأمين وإعادة التأمين خلال عام ٢٠١٢ م (٣٣) زيارة إشرافية، شملت دراسة النواحي الفنية والنظامية والإدارية لهذه الشركات، وتقييم الإستراتيجية العامة لها وأهدافها وخططها التوسعية والتأكد من تنفيذ المتطلبات التي التزمت بها ضمن طلب الترخيص، والتأكد من أن الهيكل الإداري لشركات التأمين ووظائف الإدارات ومجلس الإدارة واللجان تقوم بوظائفها حسب النظام ولانحته التنفيذية وأهداف وخطط هذه الشركات. وقام الفريق الإشرافي في المؤسسة بالاطلاع على خطط العمل الموضوعة وتقييمها من الناحية الفنية من خلال مراجعة عمليات التأمين وأسس تسعير وتقييم المنتجات وعمليات وأدوات الاستثمار الخاصة بالشركات والتقديرات والتوقعات المالية المستقبلية لها. وبشكل عام يتأكد الفريق أثناء الزيارات الإشرافية من توافر نظام مراقبة داخلية فاعل يحتوي على تعليمات للمراقبة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام وإجراءات لمعالجة شكاوى العملاء. وانطلاقاً من حرص المؤسسة على حماية حملة وثائق التأمين وتعزيز المصداقية في سوق التأمين يقوم الفريق أيضاً بالتأكد من قيام شركات التأمين بالتعامل مع عملائهم بمهنية وعدالة وتقديم

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في أداء مهامها الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين خلال عام ١٤٣٣هـ/١٤٣٤م (٢٠١٢م)، من خلال إصدار التعليمات والضوابط والقيام بالزيارات الإشرافية وبرامج الفحص التي تعزز فاعلية أداءها في الاقتصاد السعودي وتقلل المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع. وتعمل المؤسسة على توفير معلومات عن الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بنشاط التأمين في المملكة، وكذلك نشر معلومات حول سوق التأمين والشركات المرخص لها بالعمل به. ومن أبرز ما تحقق حتى نهاية عام ٢٠١٢ م الآتي:

أولاً: الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٢ م

أ- اللوائح التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي الصادرة حتى نهاية عام ٢٠١٢ م:

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ٢٠١٢ م ثلاث لوائح للإشراف والرقابة على نشاط التأمين حسب الآتي:

- لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- لائحة الاستثمار الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين.
- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وبلغ عدد اللوائح الصادرة في الأعوام السابقة تسع لوائح حسب الآتي:
- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.
- اللائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين.
- لائحة مكافحة الاحتيال في شركات التأمين وشركات المهن الحرة.
- لائحة إدارة المخاطر.
- الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات.
- لائحة تكاليف الإشراف والتفتيش.
- اللائحة التنظيمية لأعمال إعادة التأمين.
- اللائحة التنظيمية لوسطاء وكلاء التأمين.
- لائحة عمليات التأمين الإلكترونية.



خدمات على قدر عالٍ من الجودة.

ثانياً: السعودية في قطاع التأمين

أ- القرارات والتعليمات الصادرة بخصوص السعودية:

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف.

وتنص المادة الرابعة من اللائحة على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة العدد المتوقع للموظفين وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

وأكدت المادة الخمسون من اللائحة على أنه يتوجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد المؤسسة، قبل خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل عام مالي ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة، ومستوى كل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه "يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ثلاثين بالمئة في نهاية السنة الأولى وأن تزداد سنوياً حسب خطة العمل المقدمة للمؤسسة".

ب- العاملون في قطاع التأمين:

بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية ٨٥١٩ موظفاً في نهاية عام ٢٠١٢م مقارنة مع ٧٤٥٧ موظفاً في نهاية عام ٢٠١١م. وشكل الموظفون السعوديون في شركات التأمين ٥٥ في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين، بزيادة قدرها ٢ في المئة مقارنة بعام ٢٠١١م، وارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في عام ٢٠١٢م إلى ٥٧ في المئة مقابل ٥٥ في المئة في عام ٢٠١١م، بينما انخفضت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية إلى ٣٩ في المئة مقابل ٤٠ في المئة في عام ٢٠١١م.

ثالثاً: التدريب

في إطار جهود المؤسسة في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية وبما يتفق مع

واستمرت المؤسسة في القيام بزيارات إشرافية لشركات المهن الحرة المتوقع حصولها على تراخيص حسب نوع نشاطها. وتهدف الزيارات الإشرافية إلى التأكد من التزام تلك الشركات بأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية واللوائح التنظيمية الصادرة عن المؤسسة، وكذلك التأكد من أن شركات المهن الحرة على قدر عالٍ من الكفاءة والجاهزية، وأن المتطلبات النظامية والفنية لتلك الشركات متوافقة مع خطط العمل التي وافقت عليها المؤسسة مسبقاً كشرط أساسي لمنحها التراخيص لمزاولة النشاط.

وفيما يخص الفحص الميداني، قامت المؤسسة بزيارات تفتيشية لشركات التأمين للتحقق من التزامها بالمتطلبات الرقابية والإشرافية ذات العلاقة، والتأكد من أنها تمارس نشاطها وفق الأصول المهنية وبما يكفل حقوق حملة الوثائق وأصحاب المطالبات وغيرهم من ذوي العلاقة. وفي هذا السياق، قامت المؤسسة خلال عام ٢٠١٢م بفحص الآتي:

- مدى التزام عدد من شركات التأمين وإعادة التأمين بمعدلات تسعير منتجات تأمين المركبات والتأمين الطبي الموافق عليها من المؤسسة بموجب المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وتم خلال هذه الزيارات التفتيشية مراجعة آلية الاكتتاب وتسعير منتجات تأمين المركبات والتأمين الطبي المتبعة من قبل الشركات، وفحص السجلات والمستندات ذات العلاقة للتحقق من قيام تلك الشركات بتنفيذ عمليات الاكتتاب وتسعير المنتجات بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة. كما تم إلزام الشركات التي كان لديها نوع من القصور أو التجاوزات باتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه المخالفات.

- مدى التزام عدد من شركات التأمين وإعادة التأمين بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بتسويق منتجات التأمين، وتم خلال هذه الزيارات التفتيشية مراجعة آلية التسويق والبيع المتبعة من قبل الشركات وفحص السجلات والمستندات ذات العلاقة للتحقق من قيام تلك الشركات بتنفيذ عمليات التسويق والبيع بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.



ب- عمق وكثافة سوق التأمين:

يعرّف عمق سوق التأمين بإجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في عام ٢٠١٢م حوالي ٠,٧٨ في المئة مقارنة مع ٠,٨٦ في المئة في عام ٢٠١١م، ويعزى سبب الانخفاض الطفيف في عمق سوق التأمين إلى النمو الكبير في القطاع النفطي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي. علماً أن إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) بلغ ١,٥٦ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ٢,٠٢ في المئة في عام ٢٠١١م (جدول رقم ٢-٥).

وتعرّف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان). وقد ارتفعت كثافة سوق التأمين من ٦٨٢ ريال لكل فرد في عام ٢٠١١م إلى ٧٢٥ ريال لكل فرد في عام ٢٠١٢م، أي بزيادة نسبتها ٦,٣ في المئة (جدول رقم ٣-٥).

ج- إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها:

شكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ٧٥,٤ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٢م. ولا يزال التأمين الصحي أكثر أنواع التأمين طلباً حيث شكل ٥٣,٣ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٢م، مقارنة مع حوالي ٥٢,٥ في المئة في عام ٢٠١١م. ويحتل التأمين على المركبات المرتبة الثانية من حيث الطلب مشكلاً نسبة ٢٢,١ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها عام ٢٠١٢م، وشكلت أقساط التأمين على الحماية والإدخار، والتأمين الجوي، وتأمين الطاقة ما نسبته ٤,٢ في المئة، و٠,٣ في المئة، و١,٨ في المئة على التوالي (جدول رقم ١-٥).

د- صافي أقساط التأمين المكتتب بها:

يعرّف صافي أقساط التأمين المكتتب بها بأنه إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين. ويشكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ما نسبته ٨٩,٤ في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٢م. وكان التأمين الجوي الأسرع نمواً من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة تبلغ ما يقارب ٩٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١-٥).

الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من المؤسسة، أعدت المؤسسة امتحان الشهادة العامة في أساسيات التأمين (IFCE) شهادة إلزامية لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة، وتغطي هذه الشهادة المبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين، ويتم تطبيقها خلال مدة ثلاث سنوات وفقاً لجدول زمني يحدد المدة التي يجب خلالها اجتياز الامتحان لكل شريحة من شرائح الموظفين.

رابعاً: سوق التأمين في المملكة في عام ٢٠١٢م

أ- أداء السوق بشكل عام:

- شهد سوق التأمين في عام ٢٠١٢م نمواً بنسبة ١٤,٤ في المئة، وبلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها ٢١,٢ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ١٢,٩ في المئة في عام ٢٠١١م. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيس إلى زيادة الوعي بأهمية التأمين والأوضاع الاقتصادية الجيدة خلال العام، بالإضافة إلى التأمين الإلزامي على المركبات والتأمين الصحي التعاوني.
- ارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، التي تمثل ٤٢,٥ في المئة من إجمالي أقساط التأمين، بنسبة ١٤,١ في المئة ليبلغ ٩ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة بنمو نسبته ١٧,٣ في المئة في عام ٢٠١١م (جدول رقم ١-٥).
- ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، التي تمثل حوالي ٥٣,٣ في المئة من إجمالي أقساط التأمين، بنسبة ١٦,٢ في المئة ليبلغ ١١,٣ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ارتفاع نسبته ١١,٧ في المئة في عام ٢٠١١م. وبذلك استمر التأمين الصحي أكبر أنشطة التأمين في عام ٢٠١٢م ويعود النمو الكبير في أقساط التأمين الصحي إلى حد كبير إلى تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على شرائح أكبر من المستفيدين من النظام.
- سجل إجمالي أقساط تأمين الحماية والإدخار المكتتب بها انخفاضاً بنسبة ١,٩ في المئة ليبلغ ٨٨٨,٥ مليون ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ٩٠٥ مليون ريال في عام ٢٠١١م.

جدول رقم ١-٥ : مؤشرات التأمين خلال الفترة (٢٠١٠م-٢٠١٢م)

نوع التأمين	٢٠١٠			٢٠١١			٢٠١٢		
	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المكتتب بها (%)	صافي الأقساط المكتتب بها (%)	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المكتتب بها (%)	صافي الأقساط المكتتب بها (%)	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المكتتب بها (%)	صافي الأقساط المكتتب بها (%)
التأمين من الحوادث والمسئولية والأنواع الأخرى	٥٠٦,٨	٣,١	٢٧٥,٩	٦٣١,٥	٣,٤	٢٧٩,٨	٤٤٣,٣	٣,٣	٣٢٩,٠
التأمين على المركبات	٣٢٣٨,٨	١٩,٨	٣٠٩٨,٨	٣٩٢٢,٢	٢١,٢	٣٧١٠,٦	٩٤٦,٦	٢٢,١	٤٤٠٨,٢
التأمين على الممتلكات / الحريق	٩٥٨,٧	٥,٩	١٢٦,٥	١١٥٦,٧	٦,٣	١٣٥,٥	١١,٧	٦,٤	٢٠٣,٢
التأمين البحري	٥١٨,٢	٣,٢	١٧٥,٤	٦٣٤,١	٣,٤	٢٠٤,٩	٣٢,٣	٣,٥	٢٢٩,٥
التأمين الجوي	٣٠٤,٥	١,٩	٤,٨	٢٧٢,١	١,٥	١,٢	٠,٥	٠,٣	٢,٤
تأمين الطاقة	٣٢٨,٩	٢,٠	٧,٦	٣٦١,٠	٢,٠	٧,٤	٢,٠	١,٨	٧,٣
تأمين هندسي	٨٦٩,٢	٥,٣	١١٣,٩	٩١٢,٥	٤,٩	١٣١,٢	١٤,٤	٥,١	١٦٥,٩
إجمالي التأمين العام	٦٧٢٥,١	٤١,٠	٣٨٠٢,٩	٧٨٩٠,٣	٤٢,٦	٤٤٧٠,٧	٥٦,٧	٤٢,٥	٥٣٤٥,٥
إجمالي التأمين الصحي	٨٦٩٠,١	٥٣,٠	٧١٢٠,٠	٩٧٠٨,٤	٥٢,٥	٨٢٢٥,١	٨٤,٧	٥٣,٣	٩٩٥١,٣
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٩٧٢,٢	٥,٩	٨٧٦,٨	٩٠٥,١	٤,٩	٨٤١,٢	---	٤,٢	٧٦٧,٠
الإجمالي	١٦٣٨٧,٠	١٠٠,٠	١١٧٩٩,٧	١٨٥٠٣,٧	١٠٠,٠	١٣٥٣٧,٠	٧٢,١	٢١١٧٣,٨	١٦٠٦٣,٨

* : لا تدخل نسب الإحتفاظ لتأمين الحماية والإدخار في نسبة الإحتفاظ الإجمالية

--- : غير متوفر





جدول رقم ٢-٥ : نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٧-٢٠١٢م)

نوع النشاط	نسبة التغير					
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١١م
إجمالي التأمين العام	٠,٣٧	٠,٣١	٠,٤٦	٠,٤٠	٠,٣٦	٠,٣٣
إجمالي التأمين الصحي	٠,٢٢	٠,٢٧	٠,٥٣	٠,٥١	٠,٤٥	٠,٤١
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٣
الإجمالي	٠,٧٣	٠,٦٢	١,٠٦	٠,٩٧	٠,٨٦	٠,٧٨

جدول رقم ٣-٥ : كثافة سوق التأمين (٢٠٠٧-٢٠١٢م)

نوع النشاط	نسبة التغير					
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١١م
إجمالي التأمين العام	٢١٦,٥٠	٢٢٢,٥٠	٢٤٨,٩٠	٢٤٧,٨٠	٢٩٠,٨٠	٣٠٨,٢٦
إجمالي التأمين الصحي	١٢٧,٨٠	١٩٣,٧٠	٢٨٧,٤٠	٣٢٠,٢٠	٣٥٧,٨٠	٣٨٦,٥٤
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	١٣,٦٠	٢٣,٩٠	٣٩,٥٠	٣٥,٨٠	٣٣,٤٠	٣٠,٤٣
الإجمالي	٣٧١,٤٠	٢٩٢,٩٠	٥٧٥,٨٠	٦٠٣,٩٠	٦٨٢,٠٠	٧٢٥,٢٣

هـ نسبة الاحتفاظ:

تعد نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. ويتم حساب هذه النسبة عن طريق تقسيم صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وبلغت نسبة الاحتفاظ الإجمالية (باستثناء تأمين الحماية والإدخار) لشركات التأمين في السوق السعودية ٧٥,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ٧٢,١ في المئة في عام ٢٠١١م. وتتأثر هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين على المركبات والتأمين

الصحي، اللذان يشكلان معاً نحو ٧٥,٤ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وسجل تأمين الطيران (التأمين الجوي) وتأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو ٣,٦ في المئة و١,٩ في المئة على التوالي في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١-٥).

و- العمولات المدفوعة للوسطاء ووكلاء التأمين:

بلغ إجمالي العمولات التي دفعتها شركات التأمين للوسطاء ووكلاء التأمين ٨٥٧ مليون ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ١,١ مليار ريال في عام ٢٠١١م. وشكلت



و ٢٥,٥ في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام ٢٠١٢م على التوالي. وتعكس هذه النسب المرتفعة النصيب العالي نسبياً لأنشطة التأمين الصحي والتأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين في السوق.

وسجل نشاط التأمين على الممتلكات ضد الحريق في عام ٢٠١٢م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات المدفوعة بارتفاع نسبته ٤٦,٧ في المئة ليصل إلى ٧٧٣,٧ مليون ريال مقارنة بمبلغ قدره ٥٢٧,٤ مليون ريال في العام السابق (جدول رقم ٥-٥).

العمولات الخاصة بالتأمين الصحي نحو ٣٨,٩ في المئة و ٣٨,٦ في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عامي ٢٠١١م و ٢٠١٢م على التوالي (جدول رقم ٥-٤).

ز- إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط:

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة تقارب ١٨,٦ في المئة من ١١,٥ مليار ريال في عام ٢٠١١م إلى ١٣,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٢م. وشكلت مطالبات التأمين الصحي، ومطالبات تأمين المركبات نحو ٦٢,٥ في المئة

جدول رقم ٤-٥ : العمولات المتكبدة حسب نوع النشاط (٢٠١٠-٢٠١٢م)

نوع النشاط	٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		نسبة التغير ٢٠١٢-٢٠١١م
	مليون ريال	%	مليون ريال	%	مليون ريال	%	
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	٤٩,٧	٥,٨	٤٦,٥	٤,٢	٤١,٨	٤,٢	٦,٩
التأمين على المركبات	٢٨٠,١	٣٢,٧	٤٢١,٦	٣٨,٠	٣٤١,٤	٣٤,٤	٣٣,٦-
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	٧٤,٧	٨,٧	٧٤,٤	٦,٧	٧٤,١	٧,٥	٠,٥
التأمين البحري	٤٧,٤	٥,٥	٤٦,٨	٤,٢	٤١,٦	٤,٢	١,٣
التأمين الجوي	٠,٣	٠,٠	٢,٤	٠,٢	٣,٢	٠,٣	٨٦,٣-
التأمين على الطاقة	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٧,٠	٠,٧	٩٩,٧-
التأمين الهندسي	٤٩,٤	٥,٨	٥٦,٠	٥,١	٥٦,٣	٥,٧	١١,٩-
إجمالي التأمين العام	٥٠١,٧	٥٨,٥	٦٤٨,٤	٥٨,٥	٥٦٥,٤	٥٧,٠	٢٢,٦-
إجمالي التأمين الصحي	٣٣٠,٦	٣٨,٦	٤٣٠,٧	٣٨,٩	٤٠٥,٩	٤٠,٩	٢٣,٢-
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٢٤,٨	٢,٩	٢٩,٦	٢,٧	٢٠,٩	٢,١	١٦,٢-
الإجمالي	٨٥٧,١	١٠٠,٠	١١٠٨,٧	١٠٠,٠	٩٩٢,٢	١٠٠,٠	٢٢,٧-

جدول رقم ٥-٥ : إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط (٢٠١٠-٢٠١٢م)

نوع النشاط	٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		نسبة التغير ٢٠١٢-٢٠١١م
	مليون ريال	%	مليون ريال	%	مليون ريال	%	
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	١٠٥,٠	٠,٨	٩٢,٥	٠,٧	٥٧,٨	٠,٧	١٣,٦
التأمين على المركبات	٣٤٦٤,٨	٢٥,٥	٢٧٣٠,٠	٢٣,٨	١٨٨١,٥	٢٢,١	٢٦,٩
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	٧٧٣,٧	٥,٧	٥٢٧,٤	٤,٦	٣٩٧,٣	٤,٧	٤٦,٧
التأمين البحري	٢٥٧,٣	١,٩	٢٠٥,٨	١,٨	٢٧٦,٥	٣,٣	٢٥,٠
التأمين الجوي	١٥,٥	٠,١	٣١,٣	٠,٣	٢٦,٥	٠,٣	٥٠,٦-
التأمين على الطاقة	٥٨,٥	٠,٤	٨٢,٢	٠,٧	١٣٨,٥	١,٦	٢٨,٨-
التأمين الهندسي	٢٣٩,٧	١,٨	٢٢٦,١	٢,٠	١٥٩,٢	١,٩	٦,٠
إجمالي التأمين العام	٤٩١٤,٣	٣٦,١	٣٨٩٥,٣	٣٣,٩	٢٩٢٧,٣	٣٤,٥	٢٦,٢
إجمالي التأمين الصحي	٨٥١١,٥	١٦,٦	٧٢٩٧,٤	٦٣,٥	٥٤٤٠,٠	٦٣,٩	١٦,٦
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	١٨٩,٤	١,٤	٢٩٢,٥	٢,٦	١٣٦,٢	١,٦	٣٥,٣-
الإجمالي	١٣٦١٥,٢	١٠٠,٠	١١٤٨٥,٢	١٠٠,٠	٨٥١٣,٥	١٠٠,٠	١٨,٦



مجلس الوزراء الموقر على تأسيسهما ولم تدرجا في السوق المالية. كما أن هناك شركة واحدة أوصت المؤسسة مبدئياً بالموافقة على الترخيص لها ووصلت إجراءات ترخيصها إلى مراحل متقدمة (جدول رقم ٦-٥ ، ٧-٥).

خامساً: وضع شركات التأمين في المملكة

وافق مجلس الوزراء الموقر على تأسيس ٣٤ شركة تأمين لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين حتى نهاية عام ٢٠١٢م، منها ٣١ شركة تم منحها التصريح النهائي لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين، وشركتي تأمين أخريين وافق

جدول ٦-٥ : الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٢م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	٧٥٠	٢٠٠٤/١٢/٠٢
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	٣٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة المتوسط والخليج ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدقلف)	٨٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة أياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة)	١٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة ساب للتكافل	٣٤٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة الأهلي للتكافل	١٦٧	٢٠٠٧/٠٩/١١
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)	١٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني	٢٢٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٣/٠٨
الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٣/٠٨
شركة الإتحاد التجاري للتأمين التعاوني	٢٥٠	٢٠٠٨/٠٣/٣١
شركة الصقر للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٣/٣١
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	١٠٠	٢٠٠٨/٠٦/١٠
شركة التأمين العربية التعاونية	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٦/١٨
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٧/٠٢
الشركة السعودية لإعادة التأمين "إعادة" التعاونية	١٠٠٠	٢٠٠٨/٠٧/٢١
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠٠٨/٠٨/١٠
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/١٢/٣٠
الشركة الأهلية للتأمين التعاوني	١٠٠	٢٠٠٩/٠٣/٠٩
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (اسيج)	٢٠٠	٢٠٠٩/٠٥/١٠
شركة المراجحي للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٩/١١/١٧
شركة ايس العربية للتأمين التعاوني	١٠٠	٢٠٠٩/١٢/٠٨
شركة العالمية للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٩/١٢/١٣
شركة أكسا للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠١٠/٠١/٢٦
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠١٠/٠٣/٠٦
شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي	٢٠٠	٢٠١٠/٠٣/٢٤
شركة بروج للتأمين التعاوني	١٣٠	٢٠١٠/٠٥/٢٩
الشركة الوطنية للتأمين	١٠٠	٢٠١٠/٠٦/١٦
شركة أمانة للتأمين التعاوني	٣٢٠	٢٠١٠/٠٧/٠٦
شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	٥٥٥	٢٠١١/٠٣/٢٠



جدول رقم ٧-٥ : الشركات التي وافق مجلس الوزراء على الترخيص بتأسيسها حتى نهاية عام ٢٠١٢م

رأس المال (مليون ريال)	تاريخ صدور المرسوم الملكي	
١٧٥	٢٠١٠/٠٣/٢٩	شركة المجموعة الأمريكية الدولية والبنك العربي الوطني
٣٥٠	٢٠١٠/٠٤/١٣	شركة الجزيرة تكافل تعاوني

وبلغ عدد الشركات أو المؤسسات التي وفرت التغطية الصحية لعامليها حتى نهاية عام ٢٠١٢م نحو ٤٥٤,١٠٧ شركة ومؤسسة. وبلغ عدد المرافق الصحية المعتمدة من المجلس لتقديم الرعاية الصحية ٢١٨٩ مرفقاً صحياً في المملكة، حيث بلغت حصة القطاع الخاص للمرافق المعتمدة بنهاية هذا العام ٢١٧٦ مرفقاً، كما بلغت حصة القطاع العام ١٣ مرفقاً صحياً معتمد (جدول رقم ٨-٥).

أما بالنسبة لنوع المنشأة، فاحتل مجتمعات العيادات المرتبة الأولى بين المناطق المقدمة لخدمات الرعاية الصحية في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٢م يليها المستوصفات، ثم الصيدليات، يليها محلات النظارات، فيما تحتل محلات الأجهزة والأطراف الصناعية المرتبة الأخيرة. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث تقديم خدمات الرعاية الصحية على مستوى المناطق في المملكة، يليها منطقة مكة المكرمة، ثم المنطقة الشرقية، فيما تأتي منطقة الجوف في المرتبة الأخيرة (جدول رقم ٨-٥).

سادساً: موقع المؤسسة على الانترنت

تخصص المؤسسة رابطاً خاصاً لنشاط التأمين في موقعها الإلكتروني www.sama.gov.sa يحتوي على الأنظمة واللوائح والتعاميم والدراسات المتعلقة بقطاع التأمين وكذلك النماذج الخاصة بطلب الترخيص ومعايير الملاءة للمؤسسين والمديرين في شركات التأمين وشركات المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين، ويمكن الرجوع لموقع المؤسسة على الانترنت من أجل الحصول على آخر تحديث لشركات التأمين المرخص لها وكذلك شركات المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين والتي يتم تحديثها بصفة دورية. كما يمكن الاطلاع على أداء سوق التأمين في المملكة من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٢م.

سابعاً: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ في نهاية عام ٢٠١٢م عدد المشمولين بالتغطية الصحية من العمالة الوافدة (خمسة ملايين وخمسمائة وواحد وثلاثون ألف وأربعمائة وواحد وتسعون فرداً)، وبلغ عدد الشركات المؤهلة لبيع وثائق الضمان الصحي التعاوني ٢٨ شركة، وبلغ عدد شركات إدارة مطالبات التأمين التي ترغب في تقديم الخدمات الصحية تحت مظلة الضمان الصحي التعاوني ٨ شركات.



جدول رقم ٥ - ٨ : مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون لعام ٢٠١٢م

المنطقة / نوع المنشأة	مستشفيات	مستوصفات	صيدليات	مجمع عيادات	عيادة طبيب واحد	مركز عمليات اليوم الواحد	محل نظارات طبية	مختبر تحليل	مركز تشخيص	مركز علاج طبيعي	مركز الأجهزة والأطراف الصناعية	محللات الإجمالي
الشرقية	٢٨	٧٣	٩٠	٧٩	٩	٣	٨٠	١	١	١	١	٣٦٦
الرياض	٣٠	٢١١	١٣٥	١٩٩	٤	٦	١٨٠	١	٢	٢	٠	٧٧٠
مكة المكرمة	٤٠	٩٢	١٧٥	١٥٨	١٥	٦	٩٣	٢	١	٣	٢	٥٨٧
نجران	١	١٢	١٢	١١	٠	٠	٧	٠	٠	١	٠	٤٤
عسير	٩	٣٠	٢٢	٢٦	٠	٠	١٩	٠	٠	١	٠	١٠٧
المدينة المنورة	١٣	١٥	١٧	١٦	٢	١	٣٧	١	٠	٠	٠	١٠٢
الباحة	١	٩	٣	١	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٠	١٧
القصيم	٤	١٨	٩	٧	٠	٠	١٧	٠	٠	٠	٠	٥٥
تبوك	١	١٤	٥	٦	١	٠	١٣	٠	٠	٠	٠	٤٠
جازان	١	١٠	٧	١١	٠	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٣٦
حائل	١	١٢	١٠	٦	٠	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٣٥
الحدود الشمالية	٠	٩	٥	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧
الجوف	٠	٦	٥	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣
الإجمالي	١٢٩	٥١١	٤٩٥	٥٢٥	٣١	١٦	٤٦٢	٥	٤	٨	٣	٢١٨٩

المصدر : مجلس الضمان الصحي التعاوني.



الأسعار وتكاليف المعيشة

يذكر ان المصلحة تعتمد نظام لاسبير في احتساب الرقم القياسي، ويشترط النظام بيانات متوسطات الاسعار لفترات المقارنة وبيانات اوزان الترجيح.

ويوضح الجدولان ١-٦ و ٢-٦ مقارنة بين مؤشر سنة أساس ١٩٩٩م ومؤشر سنة أساس ٢٠٠٧م، حيث اصبح عدد المجموعات الرئيسية ١٢ مجموعة مقارنة بثمان مجموعات لسنة أساس ١٩٩٩م، وأصبح عدد البنود المحتسبة في السلة ٤٧٦ بنوداً مقارنة بعدد ٤٠٦ بنود لسنة أساس ١٩٩٩م. وسيتم تحليل بيانات الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في هذا الفصل بناءً على النظام الجديد (سنة أساس ٢٠٠٧م).

يقاس التضخم في المملكة باستخدام الرقم القياسي لتكلفة المعيشة الذي ترصده مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، حيث بدأت المصلحة بإصدار الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة منذ أكثر من خمسين عاماً.

وقامت مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات مؤخراً باحتساب الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة باعتماد سنة ٢٠٠٧م كسنة أساس، حيث تم اعتماد التحديثات التي جرت على تركيبة سلة المستهلك بناءً على تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) والصادر عن الأمم المتحدة، بغرض التحويل للأقسام والمجموعات والفصول والبنود.

جدول رقم ١-٦ : مقارنة أهم المتغيرات بين النظامين الجديد والقديم

سنة الاساس ٢٠٠٧م	سنة الاساس ١٩٩٩م	
١٢	٨	عدد الأقسام (المجموعات الرئيسية)
٤٢	٤٧	عدد المجموعات
١٠٠	---	عدد الفصول
٤٧٦	٤٠٦	عدد البنود (السلع والخدمات)
١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	عدد نقاط البيع للسلع والخدمات والوحدات الإيجارية
٤٨٠٠٠	٢٧٠٠٠	عدد التسعيرات
		(---) غير متوفر.
		المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ٢-٦ : مقارنة معدل تضخم عام ٢٠١٢م لسنتي الأساس ١٩٩٩م و ٢٠٠٧م

سنة الأساس ٢٠٠٧		سنة الأساس ١٩٩٩		
الوزن	معدل التضخم	الوزن	معدل التضخم	اقسام الانفاق الرئيسية
١٠٠,٠	٢,٩	١٠٠	٤,٦	الرقم القياسي العام
٢١,٧	٤,٦	٢٦,٠	٤,٤	الاطعمة والمشروبات
٠,٥	١١,٥			التبغ
٨,٤	٣,٦	٨,٠	٢,٩	الاقمشة والملابس والاحذية
٢٠,٥	٣,٣	١٨,٠	٨,١	الترميم والايجار والوقود والمياه
٩,١	١,٧	١١,٠	٣,٥	التأثيث المنزلي
٢,٦	٢,١	٢,٠	٠,١	الرعاية الطبية
١٠,٤	٥,٠	١٦,٠	١,٨	النقل والاتصالات
٨,١	٠,١			الاتصالات
٣,٥	٠,٢-			الترويح والثقافة
٢,٧	١,٤	٦,٠	٣,١	التعليم والترويح
٥,٧	٤,٠			المطاعم والفنادق
٦,٨	٣,٤	١٣,٠	٣,٧	سلع وخدمات اخرى
				المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



وقد سجلت ستة مجموعات رئيسية من اصل اثنتي عشر مجموعة خلال عام ٢٠١٢م، معدلات نمو اعلى من معدلات النمو لمتوسط الخمس سنوات السابقة وهي على التوالي: مجموعة الملابس والاحذية، مجموعة النقل، مجموعة الصحة، مجموعة الاتصالات، مجموعة التبغ، ومجموعة التعليم. وخلال عام ٢٠١٢م سجلت مجموعة التبغ ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٥ في المئة، وسجلت مجموعة النقل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٠ في المئة، وسجلت مجموعة الأغذية والمشروبات ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤,٦ في المئة، وسجلت مجموعة المطاعم والفنادق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤,٠ في المئة (جدول رقم ٤-٦ و جدول رقم ٥-٦).

الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٢م
استمر تراجع الضغوط التضخمية في المملكة مسجلة ارتفاعاً نسبته ٢,٩ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت ٣,٨ في المئة ونسبة ٣,٧ في المئة خلال عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م على التوالي. أما بالنسبة لمعامل انكماش الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي السعودي خلال عام، فقد سجل ارتفاعاً نسبته ٤,١ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٤ في المئة خلال عام ٢٠١١م (جدول رقم ٦-٣).

جدول رقم ٦-٣ : معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة (نسب مئوية)

٢٠١٢*	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٤,١	٤,٤	٤,٤	٣,٩	معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي (١٩٩٩ = ١٠٠)
٢,٩	٣,٧	٣,٨	٤,١	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لجميع السكان (٢٠٠٧ = ١٠٠)
٥,٠	٨,٠	٩,٦	٥,٣	الناتج المحلي غير النفطي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩)
٥,٦	٢٦,٤	٩,٦	١٤,٧	الإنفاق الحكومي
١٣,٩	١٣,٣	٥,٠	١٠,٧	عرض النقود (ن٣)

* بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة المالية.

جدول رقم ٦-٤ : تأثير المجموعات الرئيسية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (جميع السكان) (٢٠٠٧ = ١٠٠)

الأوزان النسبية %	مقدار التأثير على الرقم القياسي - الربع الأول ٢٠١٣*	مقدار التأثير على الرقم القياسي - ٢٠١٢*	الربع الأول ٢٠١٣	٢٠١٢	متوسط التغير السنوي للفترة (٢٠١١-٢٠٠٧)	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣,٩	٢,٩	٤,٣	الرقم القياسي العام
٢١,٧	٣٢,٩	٣١,٧	٥,٤	٤,٦	٦,١	الأغذية والمشروبات
٥,٥	١,٧	١,٨	١٢,٨	١١,٥	٦,٤	التبغ
٨,٤	٧,٧	٧,٦	٤,٢	٣,٦	٥,٠	الملابس والاحذية
٢٠,٥	١٨,٤	٢٤,٨	٢,٨	٣,٣	٨,٦	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
٩,١	٣,٣	٤,٦	١,٤	١,٧	٣,٠	تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها
٢,٦	٥,٧	١,٤	١,٣	٢,١	٥,٩	الصحة
١٠,٤	١٩,١	١٣,٦	٨,١	٥,٠	١,٩	النقل
٨,١	٢,٢	٥,٢	١,٣	٥,١	١,٤-	الاتصالات
٣,٥	١,١	٥,٢-	١,٤	٥,٢-	١,٢	الترويح والثقافة
٢,٧	١,١	١,٥	١,٧	١,٤	١,٢	التعليم
٥,٧	١٥,٣	٦,٧	٧,١	٤,٥	٤,٥	المطاعم والفنادق
٦,٨	١,٦	٦,٧	٥,٩	٣,٤	٤,٢	السلع والخدمات المتنوعة

* مقدار التأثير على الرقم القياسي = نسبة التغير السنوي لكل مجموعة X الوزن النسبي / ١٠٠
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



تأثير المجموعات الرئيسية على الرقم القياسي العام
 ساهمت معظم المجموعات الرئيسية بنسب متفاوتة في ارتفاع الرقم القياسي العام خلال عام ٢٠١٢م، فقد ساهمت مجموعة الأغذية والمشروبات برفع المؤشر بما نسبته ٣١,٧ في المئة من حجم التأثير على الرقم القياسي العام. وساهمت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى برفع المؤشر بما نسبته ٢٤,٨ في المئة من حجم التأثير على الرقم القياسي العام، وكانت مجموعة الترويج والثقافة المجموعة التي كان تأثيرها سالباً بنسبة ٠,٢ في المئة. (رسم بياني رقم ٦-٤).

الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م
 ارتفع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة لجميع السكان بنسبة ٣,٩ في المئة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وارتفعت مجموعة التبغ بنسبة ١٢,٨ في المئة، ومجموعة النقل بنسبة ٨,١ في المئة، ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة ٧,١ في المئة، ومجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة ٥,٤ في المئة، ومجموعة الملابس والأحذية بنسبة ٤,٢ في المئة، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة ٢,٨ في المئة. (جدول رقم ٦-٤).

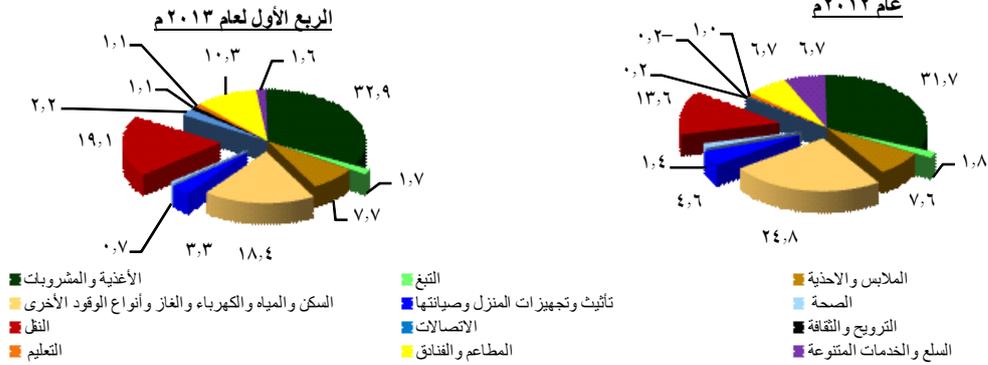
جدول رقم ٦-٥ : الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (جميع السكان)
 (٢٠٠٧ = ١٠٠)

نسبة التغير السنوي لعام ٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢,٩	١٢٢,٤	١١٩,٠	١١٤,٧	١١٠,٥	١٠٦,١	الرقم القياسي العام
٤,٦	١٣٢,٩	١٢٧,١	١٢٠,٨	١١٦,٤	١١٣,٧	الأغذية والمشروبات
١١,٥	١٤١,٣	١٢٦,٧	١١٩,٢	١٠٧,٣	١٠٥,١	التبغ
٣,٦	١٠٣,٣	٩٩,٧	١٠١,١	١٠١,٦	١٠١,٠	الملابس والأحذية
٣,٣	١٤٨,٧	١٤٣,٩	١٢٩,٢	١٢٠,١	١٠٨,٥	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
١,٧	١١٧,٥	١١٥,٥	١٠٧,٠	١٠٥,٦	١٠٣,٢	تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها
٢,١	١٠٥,٦	١٠٣,٤	١٠٣,٣	١٠٣,٢	١٠٣,٢	الصحة
٥,٠	١٠٨,٣	١٠٣,١	٩٩,٧	٩٨,٢	٩٧,٠	النقل
٠,١	٩٢,١	٩٢,٠	٩٧,٧	٩٨,٢	٩٨,١	الاتصالات
٠,٢-	١٠٤,٥	١٠٤,٧	٩٧,٢	٩٩,٢	٩٧,٧	الترويج والثقافة
١,٤	١١٠,٢	١٠٨,٧	١١٣,٢	١١١,٨	١١٠,٣	التعليم
٤,٠	١٢١,٧	١١٧,٠	١١٣,٨	١١٠,٠	١٠٣,٢	المطاعم والفنادق
٣,٤	١١٧,٨	١١٣,٩	١١٠,١	١٠٤,٩	١٠١,٦	السلع والخدمات المتنوعة

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



رسم بياني رقم ٦-١: تأثير المجموعات الرئيسية على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٢م والربع الأول من عام ٢٠١٣م (نسبة مئوية)



مجموعة أصناف مصنعة متنوعة بنسبة ٤,٣ في المئة، ثم مجموعة الآلات ومعدات النقل بنسبة ٣,٢ في المئة، ومجموعة المواد الأولية عدا المحروقات بنسبة ٢,٨ في المئة، وتلتها مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة ٢,٦ في المئة، ثم مجموعة السلع المصنعة حسب المادة بنسبة ١,١ في المئة، ثم مجموعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بنسبة ارتفاع بلغت ١,٠ في المئة، تلتها مجموعة المشروبات والدخان بنسبة ارتفاع بلغت ٠,٢ في المئة، في حين لم يكن هناك تأثير لمجموعة المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة على الرقم القياسي لأسعار الجملة (جدول رقم ٦-٦).

الرقم القياسي لأسعار الجملة يقيس هذا المؤشر متوسط التغير في أسعار السلع والخدمات المباعة في أسواق الجملة المحلية، ويضم هذا المؤشر عينة من ١٦٠ بنياً موزعة على عشرة أقسام رئيسة حسب رموز التصنيف الدولي النمطي للتجارة، وسجل هذا المؤشر ارتفاعاً نسبته ٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٢ مقارنة بما كان عليه في العام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع بعض المجموعات الرئيسية المكونة للمؤشر، حيث سجلت مجموعة المواد الكيميائية والمواد المتصلة بها أعلى نسبة ارتفاع خلال عام ٢٠١٢م بنسبة بلغت ١٥,٤ في المئة، تلتها مجموعة سلع أخرى بارتفاع نسبته ٧,٧ في المئة، تلتها

جدول رقم ٦-٦: المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار الجملة (١٩٨٨ = ١٠٠)

الرقم القياسي العام	التغير السنوي %		الأوزان النسبية %			
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
الرقم القياسي العام	٢,٥	٤,٣	١٥٦,٤	١٥٢,٦	١٤٦,٤	١٠٠,٠
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٢,٦	٣,٤	١٧٨,٦	١٧٤,١	١٦٨,٣	٣١,٩
المشروبات والدخان	٠,٢	٠,٩	١٥١,٧	١٥١,٤	١٥٠,٠	١,٢
المواد الأولية عدا المحروقات	٢,٨	١٠,٠	٢١٧,٥	٢١١,٥	١٩٢,١	٠,٣
المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة	٠,٠	٠,٠	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٠,١
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	١,٠	٧,٣	١٤٩,٣	١٤٧,٩	١٣٧,٨	٠,٤
المواد الكيماوية والمواد المتصلة بها	١٥,٤	١٢,٥	٢١٧,٧	١٨٨,٦	١٦٧,٦	٩,٨
السلع المصنعة المصنفة حسب المادة	١,١	٣,١	١٤٤,١	١٤٢,٥	١٣٨,٢	٢٦,٢
الآلات ومعدات النقل	٣,٢	٤,٤	١٣٦,٢	١٣٢,٠	١٢٦,٤	١٣,٤
أصناف مصنعة متنوعة	٤,٣	٧,٩	١٥١,٩	١٤٥,٥	١٣٤,٩	٦,٤
سلع أخرى	٧,٧	٢٣,٠	٣١١,٠	٢٨٨,٦	٢٣٤,٦	٠,٣

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.



تطورات الأسعار العالمية وأثارها

بلغ حجم الصادرات السلعية السعودية خلال عام ٢٠١٢م نحو ١٤٥٦ مليار ريال، في حين بلغ حجم الواردات السلعية نحو ٥٨٣ مليار ريال. وبهذا حققت الصادرات والواردات ارتفاعاً سنوياً مقداره ٦,٥ في المئة و١٨,٢ في المئة على التوالي.

٣,٣ في المئة، وفي المملكة المتحدة بنسبة ٢,٨ في المئة، وفي الصين بنسبة ٢,٧ في المئة، وفي كوريا الجنوبية بنسبة ٢,٢ في المئة، وفي ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢,١ في المئة لكل منهما، وفي فرنسا بنسبة ٢,٠ في المئة، وفي استراليا بنسبة ١,٨ في المئة، ولم يحدث أي تغيير في متوسط أسعار المستهلك في اليابان.

وتؤثر معدلات التغيير في الأسعار العالمية للمنتجات والسلع التي تستوردها السوق السعودية من الشركاء التجاريين للمملكة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المحلي (جدول رقم ٦-٧)، ويعرض الجدول رقم ٦-٨ أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين للمملكة خلال عام ٢٠١٢م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٢م في الهند بنسبة ٩,٣ في المئة، وفي إيطاليا بنسبة

وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ارتفعت أسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٢م في دولة الكويت وسلطنة عمان بنسبة ٢,٩ في المئة لكل منهما، وفي دولة قطر بنسبة ١,٩ في المئة، وفي مملكة البحرين بنسبة ١,٢ في المئة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٠,٧ في المئة (جدول رقم ٦-٩) ■

جدول رقم ٦-٧ : أرقام قياسية مختارة
(٢٠٠٥ = ١٠٠)

نسب التغيير %						
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,٩	٢,٦	١١٤,٧	١١٢,٦	١٠٩,٧	١٠٨,١	أسعار المستهلك في الدول الصناعية
١,٤-	١٢,٧	١٢٩,٢	١٣١,٠	١١٦,٢	١١٠,٤	قيم وحدة الصادرات للدول الصناعية
٢,٩	٣,٧-	٩٣,٠	٩٠,٤	٩٣,٨	٩٥,٨	سعر صرف الريال الفعلي الاسمي ^(٢)
٤,٣	٢,٤-	١٠٦,٨	١٠٢,٣	١٠٤,٨	١٠٥,٧	سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي ^(٣)

(١) باستثناء قيم وحدة الصادرات إلى المملكة من الشركاء التجاريين (١٩٩٥ = ١٠٠).
(٢) يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوباً إلى متوسط هندي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة.
(٣) يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغيير في المستوى العام للأسعار.
المصدر: نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) أبريل ٢٠١٣م.

جدول رقم ٦-٨ : معدلات التغيير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢,١	٣,١	١,٦	٠,٣-	٣,٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٠,٠	٠,٣-	٠,٧-	١,٣-	١,٤	اليابان
٢,٨	٤,٥	٣,٣	٢,١	٣,٦	المملكة المتحدة
٢,١	٢,٥	١,٢	٠,٢	٢,٨	ألمانيا
٢,٠	٢,١	١,٥	٠,١	٢,٨	فرنسا
٣,٣	٢,٩	١,٦	٠,٨	٣,٥	إيطاليا
٢,٧	٥,٤	٣,٣	٠,٧-	٥,٩	الصين
١,٨	٣,٣	٢,٩	١,٨	٤,٤	أستراليا
٢,٢	٤,٠	٢,٩	٢,٨	٤,٧	كوريا الجنوبية
٩,٣	٨,٩	١٢,٠	١٠,٩	٨,٣	الهند

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل ٢٠١٣م.



جدول رقم ٦-٩ : معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٠,٧	٠,٩	٠,٩	١,٦	١٢,٣	الإمارات العربية المتحدة
١,٢	٠,٤-	٢,٠	٢,٨	٣,٥	مملكة البحرين
١,٩	١,٩	٢,٤-	٤,٩-	١٥,٠	قطر
٢,٩	٤,٧	٤,٠	٤,٠	١٠,٦	الكويت
٢,٩	٤,٠	٣,٣	٣,٥	١٢,٦	سلطنة عمان

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل ٢٠١٣م.



سوق رأس المال

وشهد عام ٢٠١٢م ارتفاعاً في أبرز مؤشرات السوق المالية السعودية، فقد ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية بنهاية عام ٢٠١٢م بنحو ٣٨٣,٥ نقطة عما كان عليه في نهاية العام السابق، أي بنسبة ٦,٠ في المئة ليبلغ في نهاية العام ٦٨٠١,٢ نقطة. وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنحو ٥,٩ مليار ريال أو ما نسبته ٧,١ في المئة ليصل بنهاية عام ٢٠١٢م إلى نحو ٨٨,١ مليار ريال.

تطورات سوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٢م
أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية في نهاية عام ٢٠١٢م عند مستوى ٦٨٠١,٢ نقطة مقارنة بنحو ٦٤١٧,٧ نقطة في نهاية عام ٢٠١١م أي بارتفاع نسبته ٦,٠ في المئة، وحقق مؤشر أسعار الأسهم أعلى نقطة إغلاق خلال عام ٢٠١٢م في ٣ أبريل عند مستوى ٧٩٣٠,٥٨ نقطة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٢م بنسبة ١٠,٢ في المئة لتبلغ ١٤٠٠,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ١٢٧٠,٨ مليار ريال في نهاية العام السابق.

وارتفع عدد الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٢م بنسبة ٧٠,٠ في المئة ليصل إلى نحو ٨٢,٥ مليار سهم مقارنة بنحو ٤٨,٥ مليار سهم في العام السابق (غير معدلة لإجراءات الشركات)، وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة

اتخذت هيئة السوق المالية خلال عام ٢٠١٢م عدداً من الاجراءات والخطوات الهادفة لتطوير انظمة وقوانين السوق المالية. وبهدف دعم البنية التشريعية للسوق المالية أصدر مجلس الهيئة قرارات بتعديل قواعد التسجيل والإدراج وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح السوق وقواعدها، وتعديل لائحة الاندماج والاستحواذ، وآلية جديدة لإدراج وتداول حقوق الأولوية كورقة مالية للشركات المدرجة، ومشروع قواعد الكفاية المالية. كما ألزمت الهيئة الشركات بوضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية وسياسة تعارض المصالح في سبيل تطبيق أفضل معايير وقواعد الحوكمة للشركات. أما بالنسبة لتنمية الوعي الاستثماري، فقد واصلت الهيئة جهودها بإقامة العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي التي شملت مجالات المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأدرجت خلال عام ٢٠١٢م سبع شركات جديدة ليبلغ مجموع الشركات المدرجة ١٥٨ شركة بنهاية العام، وطُرحت صكوك لشركة واحدة، وتم إصدار حقوق أولوية لثلاث شركات. كما رخصت الهيئة لثمانية صناديق استثمارية عامة، ورخصت لأربع شركات جديدة في ممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية.

جدول رقم ٧-١: مؤشرات سوق الأسهم السعودية

العام	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	التغير السنوي (%)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير السنوي (%)	القيمة السوقية المصدرة (مليار ريال)	التغير السنوي (%)	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير السنوي (%)	مؤشر أسعار الأسهم السنوي (نقطة)	التغير السنوي (%)
٢٠٠٨	٥٨٧٢٦,٠	١,٦	١٩٦٢,٩	٢٣,٣-	٩٢٤,٥	٥٢,٥-	٥٢١٣٥,٩	٢٠,٦-	٤٨٠٣,٠	٥٦,٥-
٢٠٠٩	٥٦٦٨٥,٠	٣,٥-	١٢٦٤,٠	٣٥,٦-	١١٩٥,٥	٢٩,٣	٣٦٤٥٨,٣	٣٠,١-	٦١٢١,٨	٢٧,٥
٢٠١٠	٣٣٢٥٥,٠	٤١,٣-	٧٥٩,٢	٣٩,٩-	١٣٢٥,٤	١٠,٩	١٩٥٣٦,١	٤٦,٤-	٦٦٢٠,٨	٨,٢
٢٠١١	٤٨٥٤٤,٦	٤٦,٠	١٠٩٨,٨	٤٤,٧	١٢٧٠,٨	٤,١-	٢٥٥٤٦,٩	٣٠,٨	٦٤١٧,٧	٣,١-
٢٠١٢	٨٢٥٤٤,٩	٧٠,٠	١٩٢٩,٣	٧٥,٦	١٤٠٠,٣	١٠,٢	٤٢١٠٥,٠	٦٤,٨	٦٨٠١,٢	٦,٠
٢٠١٣										
الربع الأول	١٣٢٥٤,٧	٥٨,٢-	٣٦٨,٥	٤٦,٢-	١٤٥٢,٥	٥,٧-	٩١٦٨,٣	٣٢,٠-	٧١٢٥,٧	٩,١-

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

(١) تختلف بيانات عدد الأسهم المتداولة (الفعلية) عن البيانات التي تنشرها السوق المالية السعودية "تداول"، والسبب هو أن "تداول" تقوم بتعديل مستمر لعدد الأسهم المتداولة بحسب إجراءات الشركات كمنح أسهم مجانية أو تعديل رأس المال، بحيث أن أي إجراء لشركة سيؤثر على عدد الأسهم المتداولة للسوق ككل وعلى كامل السلاسل الزمنية.



بلغت نسبته ٩٢,٨ في المئة، ويمثل عدد الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ما نسبته ٧٥,٢ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٦٦,٣ في المئة في العام السابق. ووصل عدد الصفقات المنفذة عن طريق الإنترنت إلى ٣٢,٢ مليون صفقة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ١٨,٥ مليون صفقة في العام السابق بارتفاع بلغت نسبته ٧٤,٧ في المئة، ويمثل عدد الصفقات المنفذة عن طريق الإنترنت ما نسبته ٧٦,٦ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٧٢,٢ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٧-٢).

وفي نهاية عام ٢٠١٢م بلغ عدد المسجلين في نظام تداول ٤٢٢١,٤ ألف مشترك مقابل ٤٠٩٩,٥ ألف مشترك في نهاية العام السابق بزيادة بلغت نسبتها ٣,٠ في المئة (١٢١,٨ ألف مشترك). وارتفع عدد المشتركين في خدمة التداول عبر الإنترنت ليلعب ٩٨,٤ ألف مشترك في نهاية عام ٢٠١٢م مقارنة بحوالي ٥١,٣ ألف مشترك في نهاية عام ٢٠١١م، أي بارتفاع نسبته ٩١,٨ في المئة (جدول رقم ٧-٣).

وبتحليل نشاط سوق الأسهم المحلية قطاعياً خلال عام ٢٠١٢م، كان قطاع التطوير العقاري أنشط القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ نحو ١٧,٦ مليار

لتبلغ نحو ١٩٢٩,٣ مليار ريال مقابل ١٠٩٨,٨ مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته ٧٥,٦ في المئة. وارتفع عدد الصفقات خلال عام ٢٠١٢م ليصل إلى ٤٢,١١ مليون صفقة مقارنة بنحو ٢٥,٥ مليون صفقة في العام السابق، أي بارتفاع نسبته ٦٤,٨ في المئة (جدول رقم ٧-١).

وفي عام ٢٠١٢م بلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة ٧,٦٩ مليار ريال مقابل ٤,٤ مليار ريال في العام السابق بارتفاع نسبته ٧٤,٨ في المئة، كما بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو ٣٤٢,٣ مليون سهم مقابل ١٩٥,٨ مليون سهم خلال العام السابق وبنسبة ارتفاع بلغت ٧٤,٨ في المئة، وارتفع المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة ليلعب نحو ١٦٧,٨ ألف صفقة مقابل ١٠٣,٠ ألف صفقة في العام السابق بارتفاع نسبته ٦٢,٨ في المئة.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ١٣٨١,٤ مليار ريال خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٦٩٣,٦ مليار ريال في العام السابق بارتفاع نسبته ٩٩,١ في المئة، وتمثل قيمة الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ما نسبته ٧١,٦ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٦٣,١ في المئة في العام السابق. وبلغ عدد الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ٦٢,١ مليار سهم خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٣٢,٢ مليار سهم في العام السابق بارتفاع

جدول رقم ٧-٢ : عمليات بيع وشراء الأسهم عن طريق الإنترنت

التغير السنوي (%)	٢٠١٢	٢٠١١	
٩٩,١	١٣٨١,٤	٦٩٣,٦	عن طريق الإنترنت
٧٥,٦	١٩٢٩,٣	١٠٩٨,٨	الإجمالي*
١٣,٤	٧١,٦	٦٣,١	النسبة
٩٢,٨	٦٢٠٨١,٥	٣٢٢٠٠,٥	عن طريق الإنترنت
٧٠,٠	٨٢٥٤٤,٩	٤٨٥٤٤,٦	الإجمالي**
١٣,٤	٧٥,٢	٦٦,٣	النسبة
٧٤,٧	٣٢٢٣٦,٠	١٨٤٥٤,٠	عن طريق الإنترنت
٦٤,٨	٤٢١٠٥,١	٢٥٥٤٦,٩	الإجمالي*
٦,٠	٧٦,٦	٧٢,٢	النسبة

* الإجمالي يمثل بيع وشراء الأسهم عبر كافة قنوات السوق (صالات التداول، الإنترنت، الهاتف المصرفي، مكائن الصرف الآلي).

** بيانات غير معدلة لإجراءات الشركات.

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).



جدول رقم ٣-٧ : عدد العملاء المسجلين في نظام تداول والمشاركين في خدمة التداول عن طريق الإنترنت
(نهاية الفترة)

التغير السنوي (%)	عدد العملاء		التغير السنوي (%)	عدد العملاء المسجلين	
	المشاركين في خدمة التداول عبر الإنترنت	المشاركين في خدمة التداول عبر الإنترنت		في نظام تداول	العام
٤٤,٤-	١٠٦١١٧	١,١	٣٩٩٧٥٥٦	٢٠٠٩	
٤٩,٢-	٥٣٩٥٢	١,٢	٤٠٤٥٧٩٣	٢٠١٠	
٤,٩-	٥١٢٨٩	١,٣	٤٠٩٩٥٢٧	٢٠١١	
٩١,٨	٩٨٣٩٧	٣,٠	٤٢٢١٣٥٥	٢٠١٢	

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

وتقنية المعلومات بعدد ٣,٨٣ مليون صفقة تمثل ما نسبته ٩,١ في المئة.

وبالنظر للقيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٢م، احتل قطاع الصناعات البتروكيماوية المركز الأول بقيمة بلغت ٤٣٩,٩ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣١,٤ في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، وحل ثانياً قطاع المصارف والخدمات المالية بقيمة بلغت ٣٠٧,٥ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢٢,٠ في المئة من القيمة السوقية للأسهم المصدرة، تلاه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بقيمة بلغت نحو ١٥٢,٨ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٠,٩ في المئة من القيمة السوقية (جدول رقم ٤-٧).

وبالنسبة للشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً خلال عام ٢٠١٢م، تصدرت شركة زين السعودية من حيث عدد الصفقات المنفذة إذ بلغ عددها نحو ١٧٣٠,٥ ألف صفقة، تلتها شركة دار الأركان بنحو ١٣٩٥,٨ ألف صفقة، ثم مصرف الإنماء بنحو ١٢٨٨,٢ ألف صفقة (جدول رقم ٥-٧).

الطروحات الجديدة خلال عام ٢٠١٢م

تم خلال عام ٢٠١٢م طرح سبع شركات جديدة بإجمالي رأسمال بلغ ٦١٨٤ مليون ريال وعدد أسهم مصدرة

سهم تشكل ما نسبته ٢١,٣ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، يليه قطاع التأمين بنحو ١١,٦ مليار سهم تمثل ما نسبته ١٤,٠ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع الصناعات البتروكيماوية بنحو ١١,٠ مليار سهم أو ما نسبته ١٣,٣ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٢م.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة، احتل قطاع التأمين المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو ٤٥١,٠ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢٣,٤ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وجاء قطاع الصناعات البتروكيماوية في المرتبة الثانية بحوالي ٣١١,٢ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٦,١ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع التطوير العقاري بنحو ٢١١,٦ مليار ريال تمثل ما نسبته ١١,٠ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال العام ٢٠١٢م.

وباستعراض أداء السوق حسب عدد الصفقات المنفذة في عام ٢٠١٢م، كان لقطاع التأمين النصيب الأكبر بعدد ١٣,٠ مليون صفقة تمثل ما نسبته ٣١,٠ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع الصناعات البتروكيماوية بنسبة ١٠,٧ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة وبعدد ٤,٥ مليون صفقة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع الاتصالات



جدول رقم ٤-٧ : نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام ٢٠١٢

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	% للإجمالي	مليار ريال	% للإجمالي	ألف صفقة	% للإجمالي	مليار ريال	% للإجمالي
المصارف والخدمات المالية	٩٤٩٩,٩	١١,٥	١٦٣,٠	٨,٥	١٩٦٠,٧	٤,٧	٣٠٧,٥	٢٢,٠
الصناعات البتروكيماوية	١١٠٠٨,٨	١٣,٣	٣١١,٢	١٦,١	٤٤٨٤,٧	١٠,٧	٤٣٩,٩	٣١,٤
الأسمت	٢٨٨٥,٠	٣,٥	٧٠,٢	٣,٦	٢١٧٦,٤	٥,٢	٧٥,٢	٥,٤
التجزئة	١٧٢٨,١	٢,١	٤٨,٧	٢,٥	١٣٩٣,٠	٣,٣	٣٠,٦	٢,٢
الطاقة والمرافق الخدمية	١٢٣٦,٤	١,٥	١٨,٢	٠,٩	٢٢٠,٧	٠,٥	٥٧,٢	٤,١
الزراعة والصناعات الغذائية	٣٦٧٦,٧	٤,٥	١٢٢,٧	٦,٤	٣٠٤٧,٩	٧,٢	٦٦,٧	٤,٨
الاتصالات وتقنية المعلومات	٩٧٦٦,٣	١١,٨	١٩٤,٧	١٠,١	٣٨٢٥,٨	٩,١	١٥٢,٨	١٠,٩
التأمين	١١٥٩٥,٠	١٤,٠	٤٥١,٠	٢٣,٤	١٣٠٣٦,٧	٣١,٠	٣٨,٧	٢,٨
شركات الاستثمار المتعدد	٤٢٩٨,٧	٥,٢	٨٦,٨	٤,٥	٢١٦٤,٢	٥,١	٨٢,٩	٥,٩
الاستثمار الصناعي	٢١٥٨,٨	٢,٦	٨٣,٠	٤,٣	٢٠٢٨,٢	٤,٨	٥٠,٧	٣,٦
التشييد والبناء	٤٠٢٧,٢	٤,٩	٩٠,٣	٤,٧	٢٣٢٣,٦	٥,٥	١٩,٣	١,٤
التطوير العقاري	١٧٥٦٦,٢	٢١,٣	٢١١,٦	١١,٠	٣٥٤٦,٠	٨,٤	٥٤,٥	٣,٩
النقل	٢٣٤٤,٧	٢,٨	٤٥,٦	٢,٤	٩٢٤,١	٢,٢	١٠,٩	٠,٨
الإعلام والنشر	٣٠٣,٦	٠,٤	١٣,٤	٠,٧	٣٧٢,٠	٠,٩	٥,٤	٠,٤
الفنادق والسياحة	٤٤٩,٦	٠,٥	١٨,٨	١,٠	٦٠١,٣	١,٤	٨,١	٠,٦
الإجمالي	٨٢٥٤٥,٠	١٠٠,٠	١٩٢٩,٣	١٠٠,٠	٤٢١٠٥,٠	١٠٠,٠	١٤٠٠,٣	١٠٠,٠

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٢م.

جدول رقم ٥-٧ : الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً خلال عام ٢٠١٢

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	زين السعودية	دار الأركان	الإئماء
	(ألف صفقة)	١٧٣٠,٥	١٣٩٥,٨	١٢٨٨,٢
عدد الأسهم المتداولة	(الشركة)	دار الأركان	الإئماء	زين السعودية
	(مليار سهم)	٩,٤	٨,٢	٥,٥
قيمة الأسهم المتداولة	(الشركة)	سابك	الإئماء	دار الأركان
	(مليار ريال)	١٢١,٩	١١٠,٢	٩٦,٣

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٢م.

وبلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة خلال عام ٢٠١٢م نحو ١١,٢ مليون مكتتب بارتفاع نسبته ٢٧٧,٨ في المئة عن إجمالي عدد المكتتبين في العام السابق، وأسهمت قنوات الاكتتاب المختلفة مثل الهاتف المصرفي والصراف الآلي والإنترنت في التقليل من الأخطاء واختصار مدة الاكتتاب والتقليل من الاعتماد على طلبات الاكتتاب

بلغت ٦١٨,٤ مليون سهم، حيث تم طرح ٢٥٧,٤ مليون سهم للاكتتاب العام بقيمة إجمالية بلغت ٥,٣ مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة الأسهم المكتتب بها ٢٥,٩ مليار ريال، وبلغ متوسط عدد مرات التغطية ٦,٢ مرة للشركات المكتتب بها على مستوى السوق خلال عام ٢٠١٢م (جدول رقم ٦-٧).



جدول رقم ٦-٧ : الشركات الجديدة التي تم طرحها في سوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٢

الشركة	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق ٢٠١٢/١٢/٣١	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين (مليون مكتتب)	قيمة الأسهم المكتتب بها التغطية (مليون ريال)	عدد مرات إجمالي قيمة الأسهم المكتتب بها التغطية (مرة)
١- شركة تكوين المتطورة للصناعات	الاستثمار الصناعي	١٦-يناير	٣٠٠,٠	٣٠,٠	٩,٠	٢٦,٠	٤٣,٨	٢٣٤,٠	٠,٧	١٢١٦,٨	٥,٢
٢- شركة الإنماء طوكيو مارين	التأمين	١٩-مارس	٢٠٠,٠	٢٠,٠	٦,٠	١٠,٠	٨٧,٨	٦٠,٠	١,٥	٩٦٦,٠	١٦,١
٣- شركة اسمنت نجران	الاسمنت	١٦-أبريل	١٧٠٠,٠	١٧٠,٠	٨٥,٠	١٠,٠	١٨,٩	٨٥٠,٠	٢,٧	٢٦٣٥,٠	٣,١
٤- شركة مجموعة الطيار للسفر	الفنادق والسياحة	١٤-مايو	٨٠٠,٠	٨٠,٠	٢٤,٠	٥٧,٠	٦٣,٣	١٣٦٨,٠	١,٠	٨٣٤٤,٨	٦,١
٥- شركة الخطوط السعودية للتأمين	الزراعة والصناعات الغذائية	١٨-يونيو	٨٢٠,٠	٨٢,٠	٢٤,٦	٥٤,٠	٧٨,٠	١٣٢٨,٤	٠,٩	٧٤٣٩,٠	٥,٦
٦- شركة أسمنت المدينة	الاسمنت	١٠-سبتمبر	١٨٩٢,٠	١٨٩,٢	٩٤,٦	١٠,٠	١٧,٣	٩٤٦,٠	٣,٢	٢٨٣٨,٠	٣,٠
٧- شركة دلة للخدمات الصحية	التجزئة	١٩-نوفمبر	٤٧٢,٠	٤٧,٢	١٤,٢	٣٨,٠	٦٥,٨	٥٣٩,٦	١,٢	٢٤٨٢,٢	٤,٦
الإجمالي	---	---	٦١٨٤,٠	٦١٨,٤	٢٥٧,٤	---	---	٥٣٢٦,٠	١١,٢	٢٥٩٢١,٨	---

* لم تدرج.

المصدر: هيئة السوق المالية والتقارير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٢م.

جدول رقم ٧-٧ : عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام (مليون مكتتب)

التغير السنوي (%)	٢٠١٢		٢٠١١		قناة الاكتتاب
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
١٣٥,٣	١٢,٢	١,٤	١٩,٦	٠,٦	الهاتف المصرفي
٣٩٢,٤	٥٧,٠	٦,٤	٤٣,٧	١,٣	الصراف الآلي
١٧٠,٠	٢١,٩	٢,٥	٣٠,٦	٠,٩	الإنترنت
٥١٤,٧	٩,٨	١,١	٦,٠	٠,٢	الفروع
٢٧٧,٨	١٠٠,٠	١١,٢	١٠٠,٠	٣,٠	الإجمالي

المصدر: هيئة السوق المالية.

المطبوعة، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي ١,٤ مليون مكتتباً مثلوا ١٢,٢ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الصراف الآلي ٦,٤ مليون مكتتباً مثلوا ٥٧ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الإنترنت ٢,٥ مليون مكتتب مثلوا ٢١,٩ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع المصارف ١,١ مليون مكتتب مثلوا ٩,٨ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين (جدول رقم ٧-٧).

التطورات التنظيمية خلال عام ٢٠١٢م

خلال عام ٢٠١٢م، تم تعليق تداول أسهم ٤ شركات



وتفسيرها في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والانجليزية. وقد أصدرت الهيئة كتيبين في عام ٢٠١٢م، أحدهما بعنوان (كيف تقرأ مجلس الإدارة) والآخر (أمثلة على بعض السلوكيات المخالفة) لينضموا إلى الكتيبات التوعوية والتحذيرية الأخرى التي أصدرتها الهيئة خلال الأعوام الماضية ليصبح مجموعها ١٦ كتيباً. في حين بلغ عدد الرسائل التوعوية والردود التفاعلية التي بُثت على مواقع التواصل الاجتماعي للهيئة نحو ١٠٨٥ رسالة توعوية، إلى جانب نشر ٣٤ عدداً من الصفحة التوعوية الأسبوعية التي تصدرها الهيئة في صحيفة الشرق (صفحة المستثمر) والتي تهدف إلى توعية المستثمرين في السوق المالية بالإضافة إلى الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم. كما نفذت الهيئة عدداً من الحملات الإعلانية التي تهدف إلى تثقيف المتعاملين في السوق المالية بالطرق السليمة للاستثمار التي تجنبهم الوقوع في مخالفة نظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية. إضافة إلى ذلك استهدفت الهيئة بحملاتها التوعوية طلاب وطالبات المدارس بجميع فئاتهم من خلال الحملات التوعوية في المدارس والمعارض المتنقلة التي أقيمت في ٨ مدن في مختلف مناطق المملكة، والتي تم فيها توزيع حوالي ٢٥٤ ألف نسخة من مجلة "المستثمر الذكي" بالإضافة إلى المطويات التثقيفية الأخرى.

٢- التواصل مع الجمهور:

خلال عام ٢٠١٢م تم إنهاء تأسيس مشروع نظام مركز الاتصال (iAgent) ليكون النظام الرئيس للهيئة لخدمة العملاء، والذي من مميزاته الأساسية ربطه مع نظام شكاوى المستثمرين بإدارة شكاوى المستثمرين في الهيئة، ويقوم بإصدار تقارير دقيقة عن طبيعة وتفاصيل الاتصالات. وقد تلقى وتعامل مركز الاتصال بالهيئة مع حوالي ٤٠٠٠ اتصالاً خلال عام ٢٠١٢م، منها ٢٣٣٥ اتصالاً هاتفياً و ١٤٠١ رسالة إلكترونية و ٢٦٤ رسالة فاكس.

نشاط سوق الأسهم السعودية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م

سجل المؤشر العام لسوق الأسهم المحلية انخفاضاً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، فقد أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم عند مستوى ٧١٢٥,٧ نقطة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٧٨٣٥,٢ نقطة بنهاية الربع المقابل من العام السابق، منخفضاً بنسبة ٩,١ في المئة. ومنذ بداية العام وحتى

ورفع التعليق عن ٤ شركات أخرى في السوق المالية السعودية (تداول). حيث تم تعليق تداول كل من شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني، وشركة بروج للتأمين التعاوني، والشركة السعودية للاتصالات المتكاملة (جميعها بتاريخ ١/٤/٢٠١٢م)، وشركة مجموعة محمد المعجل (بتاريخ ٢٢/٧/٢٠١٢م). أما الشركات التي تم رفع تعليق تداول أسهمها فتشمل شركة اتحاد عذيب للاتصالات (بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١٢م)، وشركة بروج للتأمين التعاوني (بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٢م)، وشركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج) (بتاريخ ١٩/٥/٢٠١٢م)، والشركة السعودية للاتصالات المتكاملة (بتاريخ ٢٠/٦/٢٠١٢م).

الشركات الجديدة المضافة لمؤشر تداول خلال عام ٢٠١٢م
تم في عام ٢٠١٢م إضافة أسهم الشركات التالية إلى مؤشر السوق (تداول):

- ١- الشركة المتحدة للإلكترونيات.
- ٢- شركة تكوين المتطورة للصناعات.
- ٣- شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني.
- ٤- مجموعة الطيار للسفر.
- ٥- شركة الخطوط السعودية للتموين.
- ٦- شركة الإنماء طوكيو مارين.
- ٧- شركة أسمنت المدينة.
- ٨- شركة أسمنت نجران.

كما تم استبعاد أسهم شركتي بيشة للتنمية الزراعية ومجموعة محمد المعجل من مؤشرات السوق المالية السعودية (تداول).

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمر خلال عام ٢٠١٢م

تقوم هيئة السوق المالية بنشر الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الإلكتروني لضمان وصول المعلومة إلى جميع المستثمرين في آن واحد، وتماشياً مع استراتيجية الهيئة نحو متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، قامت الهيئة في عام ٢٠١٢م بعدد من الأنشطة والتي تشمل:

١- الأنشطة والبرامج الإعلامية:

قامت هيئة السوق المالية بنشر العديد من المواد الصحفية والإعلامية التي تتناول الأخبار والمواد والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة أو تلك التي تتناول شرحها



عدد الصفقات المنفذة وبعده ١٣٤٤,٢ ألف صفقة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع التجزئة بعدد ١٢٤٢,١ ألف صفقة تمثل ما نسبته ١٣,٥ في المئة.

وبالنظر للقيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م، احتل قطاع الصناعات البتروكيماوية المركز الأول بقيمة بلغت ٤٦٦,١ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣٢,١ في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، وحل ثانياً قطاع المصارف والخدمات المالية بقيمة بلغت ٣١٥,٢ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢١,٧ في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، تلاه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بقيمة بلغت نحو ١٥٤,٥ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٠,٦ في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة (جدول رقم ٧-٨).

الطروحات الجديدة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م

تم خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م طرح شركتين جديدتين للاكتتاب العام بإجمالي رأسمال ٢,٣ مليار ريال وعدد ١٠٣,٥ مليون سهم. وشملت هذه الطروحات ٥٠ بالمائة من أسهم شركة أسمنت المنطقة الشمالية (بعدد ٩٠ مليون سهم ورأسمال ١,٨ مليار ريال)، و ٣٠,١ بالمائة من أسهم الشركة الوطنية للرعاية الطبية (بعدد ١٣,٥ مليون سهم ورأسمال ٤٤٨,٥ مليون ريال).

التطورات التنظيمية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م

- أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً بتعليق تداول سهم الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من يوم الأربعاء ٢٠١٣/٢/٦م.
- أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً بتعليق تداول أسهم شركة المتحدة للتأمين التعاوني في السوق المالية السعودية (تداول) وذلك ابتداءً من يوم الثلاثاء ٢٠١٣/٢/٢٦م، ورفَع تعليقها من السوق بعد ذلك بتاريخ ٢٠١٣/٣/٥م.

الشركات الجديدة المضافة لمؤشر تداول خلال الربع الأول

من عام ٢٠١٣م

تم إضافة أسهم الشركات والصكوك التالية إلى مؤشرات السوق (تداول) وذلك حسب سعر إقبال الأسهم والصكوك ليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٣/٢٧م:

نهاية الربع الأول حقق المؤشر عائداً إيجابياً قدره ٣٢٤,٥ نقطة (٤,٨ في المئة). وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م في ٢٧/٣/٢٠١٣م حيث أغلق عند مستوى ٧١٧٧,٦ نقطة. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٥,٧ في المئة لتصل إلى نحو ١٤٥٢,٥ مليار ريال مقارنة بنحو ١٥٣٩,٦ مليار ريال في نهاية الربع الأول من العام السابق. كما انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة إلى نحو ٣٦٨,٥ مليار ريال، أي بنسبة انخفاض بلغت ٤٦,٢ في المئة عن نفس الفترة من العام السابق. وانخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٥٦,٠ في المئة ليبلغ نحو ١٣,٣ مليار سهم مقارنة بنحو ٣١,٧ مليار سهم خلال الفترة نفسها من العام السابق. وانخفض عدد الصفقات ليصل إلى ٩,٢ مليون صفقة وبنسبة انخفاض بلغت ٣١,٩ في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (جدول رقم ٧-١).

وباستعراض تطورات سوق الأسهم المحلية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م حسب القطاعات، كان قطاع التطوير العقاري أنشط القطاعات بعدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع نحو ٢٥٤٤,٦ مليون سهم تشكل ما نسبته ١٩,٢ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، يليه قطاع التأمين بنحو ١٧٨١,١ مليون سهم تمثل ما نسبته ١٣,٤ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع الاسمنت بنحو ١٤٦٠,٥ مليون سهم أو ما نسبته ١١,٠ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة، احتل قطاع التأمين المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو ٨٣,٦ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢٢,٧ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وجاء قطاع الصناعات البتروكيماوية في المرتبة الثانية بحوالي ٤٦,٤ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٢,٦ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع التجزئة بنحو ٤١,٩ مليار ريال تمثل ما نسبته ١١,٤ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وباستعراض أداء السوق حسب عدد الصفقات المنفذة، كان قطاع التأمين الأكبر بعدد ٢٥٢٥,٢ ألف صفقة تمثل ما نسبته ٢٧,٥ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع الإسمنت بنسبة ١٤,٧ في المئة من إجمالي



جدول رقم ٧-٨ : نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	النسبة مليون سهم	% للإجمالي	مليار ريال	% للإجمالي	ألف صفقة	النسبة % للإجمالي	مليار ريال	النسبة % للإجمالي
المصارف والخدمات المالية	١٤٣٩,٨	١٠,٩	٢٩,٢	٧,٩	٣٥٥,٥	٣,٩	٣١٥,٢	٢١,٧
الصناعات البتروكيماوية	١٢٠٨,٧	٩,١	٤٦,٤	١٢,٦	٦٣٠,٨	٦,٩	٤٦٦,١	٣٢,١
الأسمنت	١٤٦٠,٥	١١,٠	٣٥,٢	٩,٥	١٣٤٤,٢	١٤,٧	٧٩,٧	٥,٥
التجزئة	٧٢٣,٠	٥,٥	٤١,٩	١١,٤	١٢٤٢,١	١٣,٥	٣٦,٩	٢,٥
الطاقة والمرافق الخدمية	١٢١,٩	٠,٩	١,٧	٠,٥	٢٧,١	٠,٣	٦٠,٥	٤,٢
الزراعة والصناعات الغذائية	٨٠٣,٣	٦,١	٢٤,٧	٦,٧	٦٤٧,٧	٧,١	٧٠,٨	٤,٩
الاتصالات وتقنية المعلومات	١٤٣٦,٣	١٠,٨	٢١,٤	٥,٨	٤٤٦,٨	٤,٩	١٥٤,٥	١٠,٦
التأمين	١٧٨١,١	١٣,٤	٨٣,٦	٢٢,٧	٢٥٢٥,٢	٢٧,٥	٣٦,٩	٢,٥
شركات الاستثمار المتعدد	٤٧٨,٦	٣,٦	٩,٢	٢,٥	٢٧٥,١	٣,٠	٦٨,٠	٤,٧
الاستثمار الصناعي	٤٢٣,٠	٣,٢	١٨,٤	٥,٠	٤٦٠,٢	٥,٠	٥٣,٠	٣,٦
التشييد والبناء	٤١٨,٠	٣,٢	٩,٢	٢,٥	٢٧٣,٥	٣,٠	٢٠,٣	١,٤
التطوير العقاري	٢٥٤٤,٦	١٩,٢	٢٩,٠	٧,٩	٥٢٣,٤	٥,٧	٦٣,٥	٤,٤
النقل	٢٠٦,٠	١,٦	٦,٣	١,٧	١٢٩,٢	١,٤	١١,٢	٠,٨
الإعلام والنشر	٦٢,٣	٠,٥	٣,٥	٠,٩	١٠٣,٣	١,١	٥,٢	٠,٤
الفنادق والسياحة	١٥٢,٩	١,٢	٨,٨	٢,٤	١٨٤,٣	٢,٠	١٠,٨	٠,٧
الإجمالي	١٣٢٦٠,١	١٠٠,٠	٣٦٨,٥	١٠٠,٠	٩١٦٨,٤	١٠٠,٠	١٤٥٢,٦	١٠٠,٠

المصدر: تقرير الربع الأول لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٣م.

سوق الصكوك والسندات خلال عام ٢٠١٢م

بلغ إجمالي حجم الصكوك والسندات المصدرة ٣٨,٣ مليار ريال منذ إنشاء السوق وحتى نهاية عام ٢٠١٢م. وبلغ عدد الإصدارات ثمانية، اثنان منها للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بحجم إصدار بلغ ١٣,٠ مليار ريال، وثلاثة للشركة السعودية للكهرباء بحجم إصدار بلغ ١٩,٠ مليار ريال، وللبانك السعودي الهولندي بحجم إصدار ٧٢٥ مليون ريال، إضافة لإصدار لشركة سبكييم بحوالي ١,٨ مليار ريال، ولشركة ساتورب بحجم إصدار بلغ ٣,٧ مليار ريال، وقد جرى إلغاء إدراج كل من (سابك ٢) و(كهرباء السعودية ١) بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٢م. وبلغ حجم تداول الصكوك والسندات ٤٤٥,٩ مليون ريال خلال عام ٢٠١٢م، في حين بلغت القيمة الاسمية المتداولة لهذه الصكوك والسندات ٤٤٢,٩ مليون ريال (جدول رقم ٧-٩).

١. شركة أسمنت المنطقة الشمالية.

٢. شركة دلة للخدمات الصحية القابضة.

٣. صكوك أوركس السعودية.

كما تم استبعاد أسهم الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة من مؤشرات السوق (تداول) وذلك حسب سعر إقفال السهم قبل تعليقه من التداول.

تطورات الشركات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م

– رفعت شركة اتحاد اتصالات (موبايلي) رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ١٠ أسهم، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ٧٧٠ مليون سهم، وذلك بتاريخ ١٢/١/٢٠١٣م.

– رفعت شركة أسمنت ينبع رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهمين، ليصبح عدد أسهمها المصدرة ١٥٧,٥ مليون سهم، وذلك بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١٣م.



جدول رقم ٧-٩ : نشاط سوق الصكوك والسندات السعودية خلال عام ٢٠١٢

القيمة الاسمية المتداولة (ألف ريال)	القيمة المتداولة (ألف ريال)	الصفقات المنفذة	العائد السنوي (%)	تاريخ الانتهاء	القيمة الاسمية (ألف ريال)	حجم الإصدار (مليون ريال)	السند / الصك
٥٠	٤٩,٠	١	سايبور + ٠,٣٨	١٥/يوليو/٢٠٢٧	١٠	٨٠٠٠	سابك ٢*
٦٥٣٠	٦٥١٧,٢	٤	سايبور + ٠,٤٨	١٥/مايو/٢٠٢٨	١٠	٥٠٠٠	سابك ٣
٥٠٠٠٠	٥٠٨٠٥,٠	١	سايبور + ١,٧٥	٠٦/يوليو/٢٠١٦	١٠٠	١٨٠٠	صكوك سبكيك
١٣٠٠٠	١٢٩٩٥,٠	٢	سايبور + ٠,٤٥	١٥/يوليو/٢٠٢٧	٥٠٠	٥٠٠٠	كهرباء السعودية ١*
٢٣٣٠٠	٢٣٩٢٨,٣	٤	سايبور + ١,٦٠	٠٦/يوليو/٢٠٢٩	١٠٠	٧٠٠٠	كهرباء السعودية ٢
٣٤٨١١٠	٣٤٩٦٨٦,٣	٧	سايبور + ٠,٩٥	١٠/مايو/٢٠٣٠	١٠	٧٠٠٠	كهرباء السعودية ٣
٢٠٠٠	٢٠٠١,٠	١	سايبور لمدة ٦ أشهر + ٠,٩٥	٢٠/ديسمبر/٢٠٢٥	١٠٠	٣٧٤٩	صكوك ساتورب
٠	٠,٠	٠	سايبور + نسبة الربح (٩٠ نقطة اساس)	٣١/ديسمبر/٢٠١٩	١٠٠	٧٢٥	صكوك الهولندي ٢
٤٤٢٩٩٠	٤٤٥٩٨١,٧	٢٠	—	—	—	٣٨٢٧٤	الإجمالي

* تم إلغاء الإدراج بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٢م.

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٢.

المؤشرات بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية نحو ٣٧٣,٤ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط بلغ نحو ٦٢,٤ مليار دولار أمريكي للدول العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي. وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته ٤٠,٧ في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام ٢٠١٢م، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لسوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٢ نحو ٥١٥,٩ مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ٨٠,٤ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

ووصل عدد الشركات التي جرى تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية نهاية عام ٢٠١٢م إلى ١٥٨ شركة بمتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو ٢,٤ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط عدد شركات بلغ ٩٥ شركة وبتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو ٠,٦٨ مليار دولار أمريكي للدول العربية المشتركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية (جدول رقم ٧-١١، ورسم بياني رقم ٧-١).

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية عام ٢٠١٢

تفاوت أداء الأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي خلال عام ٢٠١٢م. فقد انخفضت مؤشرات ست أسواق مالية بنسب متفاوتت بين ٠,٢ لبروصة لبنان و ١٥,١ في المائة لسوق المغرب. في المقابل، ارتفعت مؤشرات ثمان أسواق أخرى بنسب تراوحت بين ٠,٢ في المائة لسوق فلسطين للأوراق المالية و ٤٦,٢ في المائة للسوق المالية المصرية جدول (٧-١٠).

وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة ٥,٠ في المئة لتبلغ نحو ٩١٨,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٢م مقارنة بحوالي ٨٧٦,٩ مليار دولار في نهاية العام السابق. وسجلت القيمة السوقية لسوق المالية المصرية أكبر نسبة ارتفاع بلغت ٢٦,٦ في المئة، تلتها سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت ١٥,٦ في المئة، ثم سوق الأسهم السعودية بنسبة ارتفاع بلغت ١٠,٢ في المئة.

وبمقارنة مؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة خلال عام ٢٠١٢م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى



جدول رقم ٧-١٠ : معدلات التغير السنوية في مؤشرات أسواق الأسهم العربية (٢٠١٢)
(نسب مئوية)

السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	٧٠,٠	١٠,١٨	٦,٠
الكويت	٠,٨	٨,١-	٢,١
مصر	٢٠٧,٣	٢٦,٦	٤٦,٢
المغرب	٨,٤	١٢,٥-	١٥,١-
البحرين	٢٠,٠-	٦,٤-	٦,٨-
الأردن	١٢,١-	٠,٩-	٢,٠-
عُمان	١٠٦,١	١٥,٦	٣,١
تونس	١٣,٥-	٨,٠-	٣,٠-
لبنان	١٦,٣-	١,٣	٠,٢-
أبوظبي	٣٧,٧	٨,٩	٩,٥
الجزائر	٥٣,١-	١٠,٣-	--
دبي	٩٣,٤	١,٠	١٩,٩
السودان	٨٢٤,١	١٨,٧-	١٦,١
قطر	٦٧,١-	٠,٦	٤,٨-
فلسطين	٧,٤	١,٩	٠,٢

--: غير متوفر.

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - الربع الرابع ٢٠١٢.

جدول رقم ٧-١١ : أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام ٢٠١٢

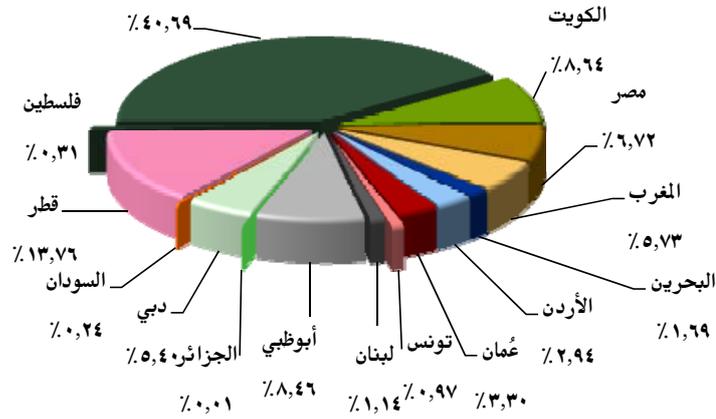
التغير السنوي في المؤشر (%)	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)*	درجة عمق السوق (%)**
٦,٠	٣٧٣٣٦٥,٠	١٥٨,٠	٢٣٦٣	٧٢٧,٣	٥١,٣
٢,١	٩٧٢٦٢,٠	٢١٩,٠	٤٤٤	١٧٣,٤	٥٦,١
٤٦,٢	٦١٦٢١,٠	٢١٣,٠	٢٨٩	٢٥٦,٧	٢٤,٠
١٥,١-	٥٢٦٠٥,٠	٧٧,٠	٦٨٣	٩٧,٥	٥٤,٠
٦,٨-	١٥٥٣٢,٠	٤٧,٠	٣٣٠	٢٥,٩	٦٠,٠
٢,٠-	٢٦٩٧١,٠	٢٤٣,٠	١١١	٣١,٢	٨٦,٤
٣,١	٣٠٢٩٩,٠	١١٥,٠	٢٦٣	٧٦,٥	٣٩,٦
٣,٠-	٨٨٧٤,٠	٥٩,٠	١٥٠	٤٥,٦	١٩,٥
٠,٢-	١٠٤٢١,٠	٢٦,٠	٤٠١	٤١,٥	٢٥,١
٩,٥	٧٧٦٤٧,٠	٦٦,٠	١١٧٦	٣٥٩,٠	٢١,٦
--	١٢٧,٢	٢,٠	٦٤	٢٠٧,٨	٠,١
١٩,٩	٤٩٥٢٣,٠	٥٧,٠	٨٦٩	٣٥٩,٠	١٣,٨
١٦,١	٢١٩٢,٤	٥٧,٠	٣٨	٥٩,٩	٣,٧
٤,٨-	١٢٦٢٩٧,٠	٤٢,٠	٣٠٠٧	١٨٣,٤	٦٨,٩
٠,٢	٢٨٣٦,٠	٤٨,٠	٥٩	--	--
٥,١	٦٢٣٧١,٥	٩٥,٣	٦٨٣	١٨٨,٩	٣٧,٤

* صندوق النقد الدولي. ** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع ٢٠١٢).



رسم بياني رقم ٧-١
النصيب المنوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي نهاية عام ٢٠١٢م (حسب القيمة السوقية)



وارتفعت أصول صناديق الاستثمار الأجنبية في نهاية عام ٢٠١٢م بنسبة ٣,٤ في المئة لتصل إلى نحو ١٨,٣ مليار ريال، وبلغ نصيب تلك الاستثمارات من إجمالي أصول الصناديق في نهاية عام ٢٠١٢م ما يقارب ٢١,٠ في المئة. وبنهاية عام ٢٠١٢م بلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار ٢٧٥,٦ ألف مشترك بانخفاض نسبته ٦,٢ في المئة عن العام السابق (جدول رقم ٧-١٢، ورسم بياني رقم ٧-٢).

تطورات صناديق الاستثمار خلال عام ٢٠١٢م

انخفض عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام ٢٠١٢م بنسبة ٣,٦ في المئة ليصل إلى ٢٤٠ صندوقاً، بينما ارتفع إجمالي أصول الصناديق بنحو ٧,٠ في المئة من حوالي ٨٢,٢ مليار ريال نهاية عام ٢٠١١م إلى نحو ٨٨,١ مليار ريال نهاية عام ٢٠١٢م. وارتفعت أصول صناديق الاستثمار المحلية من ٦٤,٥ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١١م إلى ٦٩,٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م بنسبة ارتفاع بلغت ٨,٢ في المئة.

جدول رقم ٧-١٢ : أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

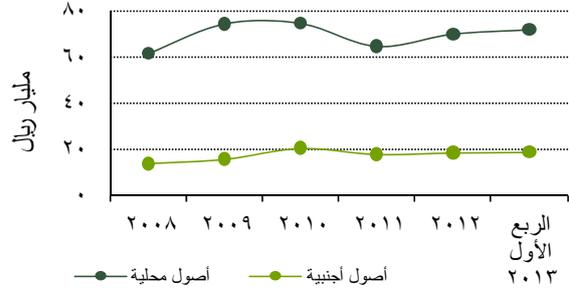
العام	عدد الصناديق العاملة	التغير السنوي (%)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير السنوي (%)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير السنوي (%)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير السنوي (%)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير السنوي (%)
٢٠٠٨	٢٦٢	٤,٠	٦١,٣	٢٣,٣-	١٣,٦	٤٦,٢-	٧٤,٨	٢٨,٨-	٣٧٥,٠	١٢,٠-
٢٠٠٩	٢٤٤	٦,٩-	٧٤,١	٢١,٠	١٥,٤	١٣,٧	٨٩,٥	١٩,٧	٣٥٦,٣	٥,٠-
٢٠١٠	٢٤٣	٠,٤-	٧٤,٤	٠,٤	٢٠,٣	٣١,٧	٩٤,٧	٥,٨	٣٢٠,٤	١٠,١-
٢٠١١	٢٤٩	٢,٥	٦٤,٥	١٣,٣-	١٧,٧	١٣,٠-	٨٢,٢	١٣,٢-	٢٩٣,٩	٨,٣-
٢٠١٢	٢٤٠	٣,٦-	٦٩,٨	٨,٢	١٨,٣	٣,٤	٨٨,١	٧,١	٢٧٥,٦	٦,٢-
٢٠١٣										
الربع الأول	٢٤٠	٠,٠	٧٠,٢	٠,٦	٢٢,٣	٢٢,٢	٩٢,٥	٥,١	٢٧٠,٩	١,٧-

المصدر: هيئة السوق المالية.



٢,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م من ٣,٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١١م بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٣١,٢ في المئة، ومثل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام ٢٠١٢م نحو ٤,٤ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنةً بنحو ٦,٨ في المئة في نهاية العام السابق. ومثلت استثمارات الصناديق في أسواق النقد المحلية والدولية ما نسبته ٥٧,٨ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنهاية عام ٢٠١٢م مقابل ٥٥,٥ في المئة في نهاية العام السابق، وارتفع حجم الاستثمار في أسواق النقد المحلية من ٤٠,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١١م إلى ٤٤,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م وبنسبة ارتفاع بلغت ١١,٨ في المئة، ويمثل الاستثمار في أسواق النقد المحلية في نهاية عام ٢٠١٢م ما نسبته ٨٨,١ في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد مقابل ٨٨,٠ في المئة في نهاية العام السابق. كما ارتفعت الاستثمارات في أسواق النقد الدولية بنسبة ١٠,٦ في المئة من حوالي ٥,٥ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١١م إلى ٦,٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م. وارتفع الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام ٢٠١٢م بنسبة ٥٩,٥ في المئة ليبلغ نحو ١,٨ مليار ريال تمثل ما نسبته ٩٦,٨ في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والدولية الأخرى مقارنةً بنسبة ٧٦,٣ في المئة في نهاية العام السابق. في حين انخفض الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى في نهاية عام ٢٠١٢م بنسبة ٨٣,٣ في المئة ليبلغ نحو ٦٠ مليون ريال. وارتفع الاستثمار في الأصول العقارية في نهاية عام ٢٠١٢م بنسبة ٤,٤ في المئة ليبلغ نحو ١,٨ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢,٠ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنةً بنحو ٢,١ في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم ٧-١٣).

رسم بياني رقم ٧-٢: أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية



وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق الاستثمارية داخل المملكة وخارجها في نهاية عام ٢٠١٢م، يتضح ارتفاع إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية بنسبة ١١,٥ في المئة ليبلغ ١٠,٤ مليار ريال. كما ارتفع حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة ٣,٩ في المئة ليبلغ ١٩,٢ مليار ريال. وتمثل الأسهم المحلية ما نسبته ٦٥,٠ في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار في الأسهم مقابل ٦٦,٥ في المئة نهاية العام السابق. ويمثل الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والعالمية في نهاية عام ٢٠١٢م نحو ٣٤,٠ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، وفي المقابل كانت هذه النسبة في نهاية عام ٢٠١١م حوالي ٣٣,٨ في المئة.

وانخفضت استثمارات الصناديق في السندات الدولية في نهاية عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٩,٤ في المئة لتبلغ ١,٨١ مليار ريال مقارنةً بحوالي ٢,٦ مليار ريال في عام ٢٠١١م، كما انخفضت استثمارات الصناديق في السندات المحلية إلى

جدول رقم ٧-١٣: أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

نهاية الفترة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	سندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
٢٠٠٩	١٩٢٨١	١٠٠٠٩	١٩٦٠	٣٢٤	٤٩٤٠٢	٤٠٩٩	١١٦٧	٩٧٤	٢٣٣٢	٨٩٥٤٨
٢٠١٠	٢٠٩٤٨	١٠٩٣٣	٢٩٩٥	٣٦٣	٤٨٣٣٠	٨٠٢٨	٦٩٤	٩٧٦	١٤٧٣	٩٤٧٤٠
٢٠١١	١٨٤٧٢	٩٢٨٩	٣٠٣١	٢٥٦٠	٤٠١٣٢	٥٤٥٤	١١٥٦	٣٥٩	١٧٤٠	٨٢١٩٣
٢٠١٢	١٩١٩٢	١٠٣٥٤	٢٠٨٦	١٨٠٧	٤٤٨٧٤	٦٠٣٤	١٨٤٤	٦٠	١٨١٧	٨٨٠٦٨
٢٠١٣	٢٠٣٥٧	١٠٣٣٩	٢٢٠٤	١٩٣٢	٤٤١٠٤	٩٦٦٥	١٢٧٧	٣٧٣	٢٢٧٤	٩٢٥٢٥

المصدر: هيئة السوق المالية.



داخل المملكة وخارجها بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م يلاحظ ارتفاع استثماراتها في سوق الأسهم المحلية بنسبة ٦,١ في المئة لتصل إلى نحو ٢٠,٤ مليار ريال مقارنةً مع الربع الرابع من عام ٢٠١٢م، وانخفاض استثماراتها في أسواق الأسهم الأجنبية بنحو ٠,١ في المئة لتبلغ نحو ١٠,٣ مليار ريال، وتمثل استثمارات صناديق الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والعالمية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ما نسبته ٣٣,٢ في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار. أما بالنسبة للاستثمار في أسواق السندات فقد ارتفعت في السندات المحلية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٥,٧ في المئة لتبلغ حوالي ٢,٢ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع الرابع من العام السابق، وارتفعت الاستثمارات بالسندات الأجنبية بنسبة ٦,٩ في المئة حيث وصلت لنحو ١٩٣٢ مليار ريال، وتمثل استثمارات صناديق الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ما نسبته ٤,٥ في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار. أما فيما يتعلق باستثمارات صناديق الاستثمار في أدوات النقد المحلية والأجنبية فقد انخفضت في أدوات النقد المحلية بنسبة ١,٧ في المئة لتصل إلى حوالي ٤٤,١ مليار ريال، وارتفعت في أدوات النقد الأجنبية بنسبة ٦٠,٢ في المئة لتبلغ ٩,٧ مليار ريال، وتمثل استثمارات صناديق الاستثمار في أدوات النقد المحلية والأجنبية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ما نسبته ٥٨,١ في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار. وفي نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م انخفضت استثمارات صناديق الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى بنسبة ٣٠,٧ في المئة لتصل إلى ١,٣ مليار ريال، وارتفعت استثمارات صناديق الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى بنسبة ٥٢١,٧ في المئة لتبلغ نحو ٠,٤ مليار ريال. وتمثل استثمارات صناديق الاستثمار في الأصول المحلية والأجنبية الأخرى في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م نسبة ١,٨ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار. وفي نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفعت استثمارات صناديق الاستثمار في الأصول العقارية بنسبة ٢٥,٢ في المئة مقارنة بقيمتها في نهاية الربع الرابع من العام السابق لتصل إلى ٢,٣ مليار ريال، وتمثل استثمارات صناديق الاستثمار في الأصول العقارية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م نسبة ٢,٥ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار (جدول رقم ٧-١٣) ■

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول الصناديق، فقد احتلت شركة الأهلي المالية المرتبة الأولى بالنسبة لحجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي ٢٧,٤ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣١,٠ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار. تلتها شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بحجم أصول بلغ ١٥,٤ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٧,٤ في المئة، وحلت ثالثاً شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ ١٣,٧ مليار ريال أو ما نسبته ١٦,٠ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار.

ومن ناحية عدد الصناديق احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بعدد ٣٤ صندوقاً منها صندوق واحد مغلق، وحلت في المرتبة الثانية شركة الأهلي المالية بعدد ٢٥ صندوقاً جميعها مفتوحة، وجاءت في المرتبة الثالثة الشركة السعودية الهولندية المالية و شركة أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد ٢٢ صندوقاً لكل منهما، جميعها مفتوحة.

وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقاً لعدد المشتركين، احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بحوالي ٧٣,٨ ألف مشترك، تلتها شركة الأهلي المالية بعدد ٤٢,٤ ألف مشترك، وحلت في المرتبة الثالثة شركة أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد ٤١,٢ ألف مشترك (جدول رقم ٧-١٤).

تطورات صناديق الاستثمار خلال الربع الأول لعام ٢٠١٣م
لم يتغير عدد صناديق الاستثمار بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م البالغ ٢٤٠ صندوقاً مقارنةً بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٢م. في حين انخفض عدد المشتركين بنسبة ١,٧ في المئة عن الربع الرابع من العام الماضي ليصل إلى ٢٧٠,٩ ألف مشترك. وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنسبة ٥,١ في المئة ليبلغ ٩٢,٥ مليار ريال نتيجةً لارتفاع استثمارات الصناديق بالأصول الأجنبية بنسبة ٢٢,٢ في المئة، وارتفاع استثمارات الصناديق بالأصول المحلية بنسبة بلغت ٠,٦ في المئة. وبلغ نصيب الاستثمار بالأصول المحلية من إجمالي أصول الصناديق في نهاية الربع الأول لعام ٢٠١٣م حوالي ٧٥,٩ في المئة مقارنةً بنحو ٧٩,٤ في المئة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣م، وارتفع نصيب الاستثمار بالأصول الأجنبية من إجمالي أصول الصناديق إلى ٢٤,١ في المئة مقارنةً مع ٢٠,٦ في المئة في نهاية الربع الأول من العام السابق.

وباستعراض تصنيف استثمارات صناديق الاستثمار



جدول رقم ٧-١٤ : تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول وعدد الصناديق

وعدد المشتركين في عام ٢٠١٢

عدد المشتركين	حجم أصول الصناديق (مليون ريال)			عدد الصناديق			شركات الاستثمار
	الإجمالي	أجنبية	محلية	الإجمالي	مفتوح	مغلق	
١١٤٦	١٠٧٢,٠	٥٠٧,٠	٥٦٥,٠	٦	٥	١	شركة الجزيرة للأسواق المالية
٤٥٨	١٣٦,٠	٩,٠	١٢٧,٠	٣	٣	٠	مجموعة بخت للاستثمار
١٦٦٣٥	٩٦٠٧,٠	٩٣٤,٠	٨٦٧٣,٠	١٤	١٢	٢	شركة الراجحي للخدمات المالية
٣٢٩٩٩	٩٨٠,٠	٣٤,٠	٩٤٦,٠	٦	٦	٠	شركة البلاد للاستثمار
١٠٧	٥٠٣,٠	٧٥,٠	٤٢٨,٠	٧	٧	٠	شركة جدوى للاستثمار
٤١١٥٣	٧١٧٨,٠	٨٤٤,٠	٦٣٣٤,٠	٢٢	٢٢	٠	اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة
٧٣٧٧٢	١٣٦٧٦,٠	٦٢٣٣,٠	٧٤٤٣,٠	٣٤	٣٣	١	شركة الرياض المالية
١٦	٧٦,٠	١١,٠	٦٥,٠	٢	٢	٠	شركة عودة كابيتال
٥٢	١٥,٠	٠,٠	١٥,٠	١	١	٠	شركة إتقان كابيتال
٣٦٦٠٨	١٥٣٦٣,٠	٣٧٧١,٠	١١٥٩٢,٠	١٨	١٨	٠	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار
٨	٥,٠	٠,٠	٥,٠	١	١	٠	شركة رنا للاستثمار
٦٩٧	٥٤١,٠	١٥,٠	٥٢٦,٠	٩	٨	١	شركة فالكم للخدمات المالية
٩٢٤٨	٣٠٣٨,٠	١٤٢,٠	٢٨٩٦,٠	١٧	١٦	١	شركة العربي الوطني للإستثمار
١٤١٨٠	٣٤٩٨,٠	٤٨٥,٠	٣٠١٣,٠	١١	١١	٠	شركة السعودي الفرنسي كابيتال
٣٥٣٧	١٨٤٣,٠	٥٣,٠	١٧٩٠,٠	٢٢	٢٢	٠	شركة السعودي الهولندي المالية
٨١٥	١١٨١,٠	٤١٨,٠	٧٦٣,٠	١٠	١٠	٠	شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة
٤٢٤١١	٢٧٣٧٣,٠	٤٦٦٦,٠	٢٢٧٠٧,٠	٢٥	٢٥	٠	شركة الأهلي المالية
١٤	٧٣,٠	٠,٠	٧٣,٠	١	١	٠	شركة المجموعة المالية - هيرميس السعودية
٩٧١	٢٩٨	٠	٢٩٨	٦	٤	٢	مجموعة كسب المالية
٥	٥٣	٠	٥٣	١	١	٠	شركة مورجان ستانلي السعودية
١٥	٤٤٠	٠	٤٤٠	٢	٢	٠	شركة بيت الإستثمار العالمي السعودية
١٤٨	١٣٤	٠	١٣٤	٣	٢	١	شركة المستثمر للأوراق المالية
٣١١	٤٦٠	٤٣	٤١٧	٤	٣	١	شركة الأول للخدمات المالية
٣٠	٢٠٥	٧	١٩٨	٣	٢	١	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي
١٦٧	١٧٩	٠	١٧٩	٢	٢	٠	شركة الإنماء للاستثمار
٢٠	٢٩	٠	٢٩	١	١	٠	شركة أرباح المالية
١١	٤	٤	٠	١	١	٠	شركة مسقط المالية
٣	٣٢	٢	٣٠	٢	٢	٠	شركة الخبير المالية
١٤	٧	٠	٧	١	١	٠	شركة الأولى جوجيت كابيتال
٦	٦١	٠	٦١	١	١	٠	شركة بلوم للاستثمار السعودية
٦	١	٠	١	١	١	٠	مجموعة النفيعي للاستثمار
٦١	٧	٤	٣	٣	٣	٠	شركة دراية المالية
٢٧٥٦٢٤	٨٨٠٦٨,٠	١٨٢٥٧,٠	٦٩٨١١,٠	٢٤٠	٢٢٩	١١	الإجمالي

المصدر: هيئة السوق المالية.



القطاع الخارجي

المملكة السلعية خلال عام ٢٠١٢م حوالي ١,٤٥ تريليون ريال مقابل ١,٣٧ تريليون ريال في عام ٢٠١١م مسجلة ارتفاعاً نسبته ٦,٤ في المئة (جدول رقم ٨-١).

الصادرات النفطية

وفقاً للبيانات الأولية، بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط خلال عام ٢٠١٢م نحو ١,٣ تريليون ريال بارتفاع نسبته ٦,١ في المئة مقارنة بالصادرات النفطية في العام السابق البالغة ١,٢ تريليون ريال (جدول رقم ٨-١). ويعزى الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من ٩,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١١م إلى ٩,٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢م.

وتشير البيانات الأولية لقيمة الصادرات النفطية حسب النوع إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام بما نسبته ٧,١ في المئة من ١,٠٦ تريليون ريال في عام ٢٠١١م إلى ١,١٤ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م. بينما انخفضت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته ١,٣ في المئة، من ١٢٢,٤ مليار ريال إلى ١٢٠,٨ مليار ريال. ويوضح الرسم البياني رقم ٨-١ تطور صادرات المملكة من النفط الخام والمكرر خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢م. ويلاحظ أنها سجلت أقل مستوى لها في عام ٢٠٠٤، بينما كان أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢م.

وفقاً للبيانات الأولية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، بلغ إجمالي صادرات المملكة حوالي ١,٤٥ تريليون ريال في عام ٢٠١٢م. وبلغت نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو ٥٤,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م. كما بلغت قيمة الواردات حوالي ٥٨٣,٥ مليار ريال، وقد شكلت ما نسبته ٢١,٩ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وسجل الحساب الجاري لميزان مدفوعات المملكة فائضاً قدره ٦١٧,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٢م، وبلغت نسبة الفائض ٢٣,٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

وفقاً للأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام ٢٠١٢م، ارتفع حجم التجارة السلعية للمملكة إلى ٢,٠ تريليون ريال من ١,٩ تريليون ريال في العام السابق. وكمقياس لدرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي ٧٦,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنة بنسبة ٧٤,١ في المئة في العام السابق.

الصادرات

حسب الأرقام الأولية الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، بلغت قيمة إجمالي صادرات

جدول رقم ٨-١ : صادرات المملكة السلعية

(بملايين الريالات)

نسبة التغير السنوي	٢٠١٢*	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٦,١	١٢٦٣٥٥٥	١١٩١٠٥١	٨٠٧١٧٦	٦١١٤٩٠	الصادرات النفطية
٧,١	١١٤٤٦٣٨	١٠٦٨٦٥٨	٧١٠٣٧٥	٥٣٣١٧٧	النفط الخام
١,٣-	١٢٠٧٩٦	١٢٢٣٩٣	٩٦٨٠١	٧٨٣١٣	المنتجات المكررة
٨,١	١٩٠٩٥٢	١٧٦٥٦٨	١٣٤٦٠٩	١١٤٦٨٤	الصادرات غير النفطية
٨,٣	١٢٤١٨٤	١١٤٦٨٠	٨٢١٠٠	٥٢٩٦٧	بتروكيماويات
٢,٠	١٠٥٣٦	١٠٣٣٢	٩٠٥٨	٨٧٣٨	مواد البناء
٢,٠	١٢٨٥٣	١٢٦٠٥	١١٠٧٤	١٠١٥٩	منتجات زراعية وحيوانية وغذائية
١١,٤	٤٣٣٧٩	٣٨٩٥١	٣٢٣٧٧	٤٢٨٢٠	سلع أخرى**
٦,٤	١٤٥٤٥٠٧	١٣٦٧٦١٩	٩٤١٧٨٥	٧٢٦١٧٤	المجموع

* بيانات أولية.

** تشمل إعادة التصدير.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.



لتصل إلى نحو ١٩١,٠ مليار ريال (جدول رقم ٨-١). وقد سجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات ارتفاعاً بنسبة ٨,٣ في المئة لتبلغ حوالي ١٢٤,٢ مليار ريال. كما ارتفعت قيمة صادرات مواد البناء، والمنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة ٢,٠ في المئة لكل منهما. والسلع الأخرى بنسبة ١١,٤ في المئة. ويلاحظ من الرسم البياني رقم ٨-١ لمكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م أن الصادرات غير النفطية سجلت أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢م.

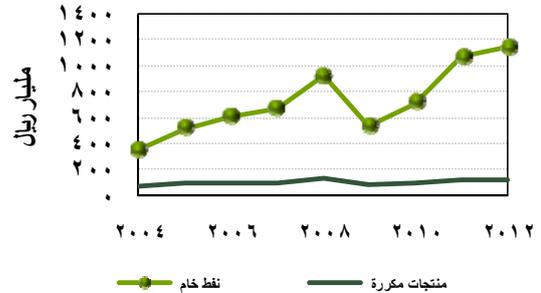
تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

تواصل المملكة جهودها لتنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير الصادرات غير النفطية. ولتحقيق ذلك اتخذت المملكة عدداً من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية منها إنشاء برنامج الصادرات السعودية.

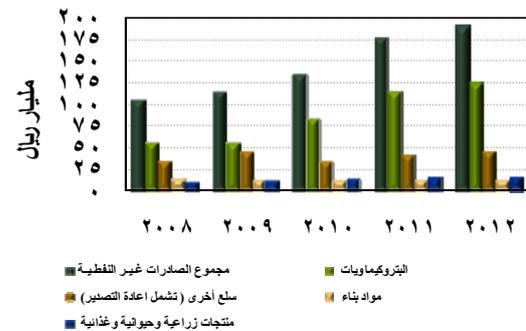
ويقوم برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية بدور فاعل في تقديم تسهيلات التمويل والضمان اللازمين لتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني. وقد وافق البرنامج على مجموعة متنوعة من عمليات التمويل وضمان الائتمان للصادرات بلغت قيمتها نحو ٤,٠ مليارات ريال خلال عام ٢٠١٢م بانخفاض نسبته ٢٩,٢ في المئة عن العام السابق (جدول رقم ٨-٢). وتوزعت عمليات البرنامج خلال عام ٢٠١٢م بين الضمان بمبلغ ٢,١ مليار ريال والتمويل بمبلغ ١,٩ مليار ريال. وبلغت عمليات تمويل وضمان صادرات

رسم بياني رقم ٨-١

صادرات المملكة النفطية



مكونات صادرات المملكة غير النفطية



الصادرات غير النفطية

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، سجلت صادرات المملكة غير النفطية في عام ٢٠١٢م ارتفاعاً نسبته ٨,١ في المئة

جدول رقم ٨-٢: تمويل وضمان الصادرات السعودية

٢٠١٢ (مليون ريال)		٢٠١١		٢٠١٠		السلع والمنتجات
تمويل	ضمان	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان	
١٨,٧٥	٠,٠٠	١٤,٠٠	٠,٠٠	٨,٠٠	٣١٣,٠٠	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات
١٣٨٧,٥٠	١٩٨٨,٠٠	٢٨٥٧,٠٠	١٢٦٦,٠٠	٢٢٨٥,٠٠	٥٠٦,٠٠	الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية
٠,٠٠	١٣,٠٥	٠,٠٠	١٠٠٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	مشاريع رأسمالية
٥٠٢,٥٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٤٠,٠٠	٠,٠٠	٣٩٦,٠٠	خطوط تمويل
٠,٠٠	٥٤,١١	٣٠,٠٠	١٨٨,٠٠	٢٠٥,٠٠	٠,٠٠	أخرى
١٩٠٨,٧٥	٢٠٥٥,١٦	٢٩٠١,٠٠	٢٦٩٩,٠٠	٢٤٩٨,٠٠	١٢١٥,٠٠	المجموع

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية.



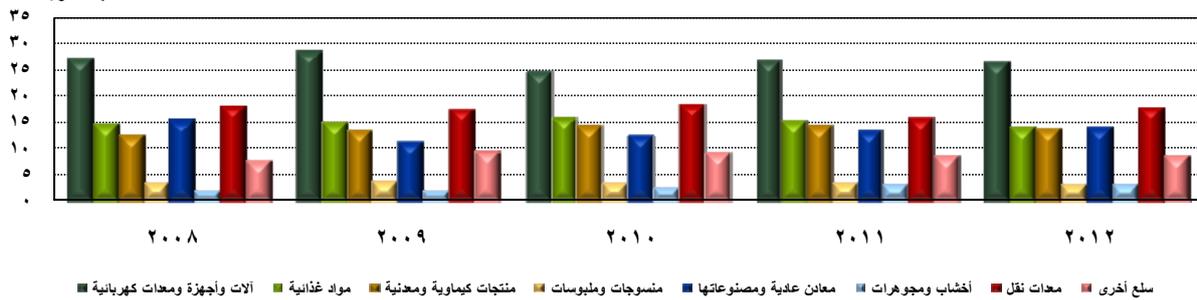
وحسب البيانات التفصيلية لقيمة واردات المملكة لعام ٢٠١٢م (رسم بياني رقم ٨-٢)، احتلت واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٥٤,١ مليار ريال) المرتبة الأولى بنصيب مقداره ٢٦,٤ في المئة، بارتفاع نسبته ١٦,٧ في المئة عن العام السابق. وجاءت واردات معدات النقل (١٠٣,٥ مليار ريال) في المرتبة الثانية مشكلة ١٧,٧ في المئة من إجمالي الواردات، بارتفاع نسبته ٣٤,٢ في المئة عن العام السابق. وجاءت واردات المواد الغذائية (٨١,٢ مليار ريال) في المرتبة الثالثة بنصيب بلغ ١٣,٩ في المئة، بارتفاع نسبته ٨,٣ في المئة. أما واردات المعادن العادية ومصنوعاتها (٨٠,٤ مليار ريال) فقد احتلت المرتبة الرابعة بنصيب بلغ ١٣,٨ في المئة، وارتفاع نسبته ٢١,٤ في المئة. واحتلت واردات المنتجات الكيماوية المعدنية (٧٩,٩ مليار) المرتبة الخامسة بنصيب بلغ ١٣,٦ في المئة وارتفاع

قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية نحو ٣,٤ مليار ريال موزعة إلى ٢,٠ مليار ريال لعمليات الضمان، وبلغ ١,٤ مليار ريال لعمليات التمويل. وبلغت عمليات تمويل صادرات قطاع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات نحو ١٨,٨ مليون ريال. وقام البرنامج بتوفير خطوط تمويل خلال عام ٢٠١٢م بمبلغ ٥٠٢,٥ مليون ريال. وبلغت عمليات ضمان صادرات منتجات القطاعات الأخرى نحو ٥٤,١ مليون ريال.

الواردات

أظهرت البيانات الأولية لقيمة واردات المملكة السلعية (سيف) لعام ٢٠١٢م ارتفاعاً نسبته ١٨,٢ في المئة لتبلغ نحو ٥٨٣,٥ مليار ريال مقابل ٤٩٣,٤ مليار ريال في العام السابق (جدول رقم ٨-٣).

رسم بياني رقم ٨-٢: نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسية من الإجمالي نسبة مئوية



جدول رقم ٨-٣: واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسية

نسبة التغير	النصيب المئوي			بملايين الريالات			الوصف
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	**٢٠١٢	**٢٠١١	*٢٠١٠	
١٦,٧	٢٦,٤	٢٦,٧	٢٤,٧	١٥٤٠٦٢	١٣١٩٨٨	٩٩٠٢٧	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية
٨,٣	١٣,٩	١٥,٢	١٥,٨	٨١٢٤٩	٧٥٠٣٣	٦٣٢٠٢	المواد الغذائية
١٣,٩	١٣,٦	١٤,١	١٤,٢	٧٩٤٩٢	٦٩٧٩٥	٥٦٧٤٨	منتجات كيماوية ومعدنية
٦,٧	٣,١	٣,٤	٣,٣	١٨٠٦٥	١٦٩٣٨	١٣٣٨٧	منسوجات وملبوسات
٢١,٤	١٣,٨	١٣,٤	١٢,٤	٨٠٣٧٦	٦٦٢٢٥	٤٩٥٢٤	معادن عادية ومصنوعاتها
١٨,٢	٢,٩	٢,٩	٢,٣	١٦٩٣٦	١٤٣٣١	٩٣٦٣	أخشاب ومجوهرات
٣٤,٢	١٧,٧	١٥,٦	١٨,٤	١٠٣٥٤٤	٧٧١٤١	٧٣٦٢٨	معدات نقل
١٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٩	٤٩٧٤٩	٤١٩٩٨	٣٥٨٥٧	سلع أخرى
١٨,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٨٣٤٧٣	٤٩٣٤٤٩	٤٠٠٧٣٦	المجموع

* أرقام معدلة. ** بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.



المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول رقم ٨-٤).

وتوضح بيانات الواردات من أكبر ست عشرة دولة مصدرة للمملكة لعام ٢٠١٢م، ارتفاع الواردات من دول هذه المجموعة بنسبة ١٨,٢ في المئة لتبلغ نحو ٤١٣,٥ مليار ريال. وارتفع نصيبها من إجمالي واردات المملكة من ٧٠,٨ في المئة في عام ٢٠١١م إلى ٧٠,٩ في المئة واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى (٧٨,٨ مليار ريال) بنصيب بلغ ١٣,٥ في المئة من إجمالي واردات المملكة بارتفاع عن العام السابق بنسبة ٢٧,٢ في المئة. تلتها الصين الشعبية في المرتبة الثانية (٧٤,٢ مليار ريال) بنصيب بلغ ١٢,٧ في المئة وبارتفاع نسبته ١٤,٤ في المئة وجاءت

نسبته ١٣,٩ في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة السادسة حلت واردات السلع الأخرى (٤٩,٧ مليار ريال) بنصيب بلغ ٨,٥ في المئة، وبارتفاع نسبته ١٨,٥ في المئة. وفي المرتبة السابعة جاءت واردات المنسوجات والملبوسات (١٨,١ مليار ريال) بنصيب قدره ٣,١ في المئة، وبارتفاع نسبته ٦,٧ في المئة. أما واردات الأخشاب والمجوهرات (١٦,٩ مليار ريال) فجاءت في المرتبة الثامنة بنصيب بلغ ٢,٩ في المئة بارتفاع نسبته ١٨,٢ في المئة عن العام السابق.

الواردات حسب المنشأ

تتقسم واردات المملكة حسب المنشأ إلى أربع مجموعات، وتضم المجموعة الأولى أكبر ست عشرة دولة مصدرة للمملكة من خارج الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تضم

جدول رقم ٨-٤ : واردات المملكة حسب المنشأ

نسبة التغير	النصيب المئوي			بملايين الريالات			
	٢٠١٢	**٢٠١٢	*٢٠١١	٢٠١٠	**٢٠١٢	*٢٠١١	٢٠١٠
٢٧,٢	١٣,٥	١٢,٥	١٣,٢	٧٨٧٧٠	٦١٩٤٣	٥٢٧٤٩	الولايات المتحدة الأمريكية
١٤,٤	١٢,٧	١٣,١	١١,٧	٧٤١٩٥	٦٤٨٢٩	٤٦٨٥١	الصين الشعبية
٢١,٨	٧,١	٦,٩	٧,٧	٤١٣٦٧	٣٣٩٦٤	٣١٠٣٢	ألمانيا
٢٥,٥	٦,٧	٦,٣	٧,٥	٣٨٩٨٩	٣١٠٦٥	٢٩٩٥٧	اليابان
٢٢,٠	٦,١	٥,٩	٤,٤	٣٥٤٦٧	٢٩٠٧٦	١٧٧٨٩	كوريا الجنوبية
٢٠,٩	٣,٤	٣,٣	٣,٨	١٩٥٨١	١٦١٩١	١٥١١٦	الهند
٢,٣	٣,٢	٣,٧	٤,١	١٨٦٠٣	١٨١٧٨	١٦٣٩٥	فرنسا
١,١	٣,٠	٣,٥	٣,٢	١٧٤٨٤	١٧٢٩٠	١٢٦٨١	إيطاليا
٩,٨	٢,٧	٢,٩	٣,٢	١٥٧١٩	١٤٣١٣	١٢٩٠٩	المملكة المتحدة
١١,١	٢,٣	٢,٥	٢,١	١٣٦٢٠	١٢٢٦٤	٨٤٣٧	سويسرا
٤٦,٠	٢,٣	١,٩	٢,١	١٣٤٢٢	٩١٩٢	٨٢٤٦	تركيا
٢٥,٢	٢,٢	٢,١	٢,٢	١٢٧٠٧	١٠١٤٩	٨٧٥٣	تايوان
١٧,٠-	٢,٠	٢,٩	٢,٩	١١٨١٠	١٤٢٢٢	١١٦٩٩	البرازيل
٢٤,٩	١,٤	١,٣	١,٦	٨١٩٩	٦٥٦٧	٦٢١٦	استراليا
٢٣,٥	١,٢	١,١	١,٣	٦٩٨٤	٥٦٥٥	٥٣٦٥	أسبانيا
٣٦,٥	١,١	١,٠	١,١	٦٦٢٢	٤٨٥٣	٤٤٣٩	تايوان
١٨,٢	٧٠,٩	٧٠,٨	٧٢,٠	٤١٣٥٣٩	٣٤٩٧٥١	٢٨٨٦٣٤	مجموع الدول الست عشرة
٢٠,٨	٦,٧	٦,٥	١٣,٠	٣٨٨٠٩	٣٢١٣٣	٥٢٢٨٠	مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي
٧,٣	٣,٠	٣,٣	٣,٦	١٧٦٥٥	١٦٤٥٢	١٤٢٦١	مجموعة الدول العربية الأخرى
١٩,٠	١٩,٤	١٩,٣	١١,٤	١١٣٤٧٠	٩٥٣٧١	٤٥٥٦١	بقية دول العالم
١٨,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٨٣٤٧٣	٤٩٣٧٠٧	٤٠٠٧٣٦	إجمالي الواردات (سيف)
					٤٥٠٠٨٧	٣٦٥٣٦٧	الواردات (فوب)
							* أرقام معدلة.
							** بيانات أولية.

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.



مليار ريال خلال عام ٢٠١٢م وبنصيب بلغ ٦,٧ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وبالنسبة للواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى فقد سجلت ارتفاعاً نسبته ٧,٣ في المئة لتبلغ نحو ١٧,٧ مليار ريال، وبنصيب بلغ ٣,٠ في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم ارتفاعاً نسبته ١٩,٠ في المئة لتبلغ ١١٣,٥ مليار ريال. ويوضح الرسم البياني (رقم ٨-٣) واردات المملكة حسب المنشأ لعام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠٠٢م حيث ارتفعت واردات المملكة من الصين عام ٢٠١٢م إلى ٧٤١٩٥ مليون ريال أكبر من ١١ ضعف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٢م والبالغة ٦٤٤١ مليون ريال.

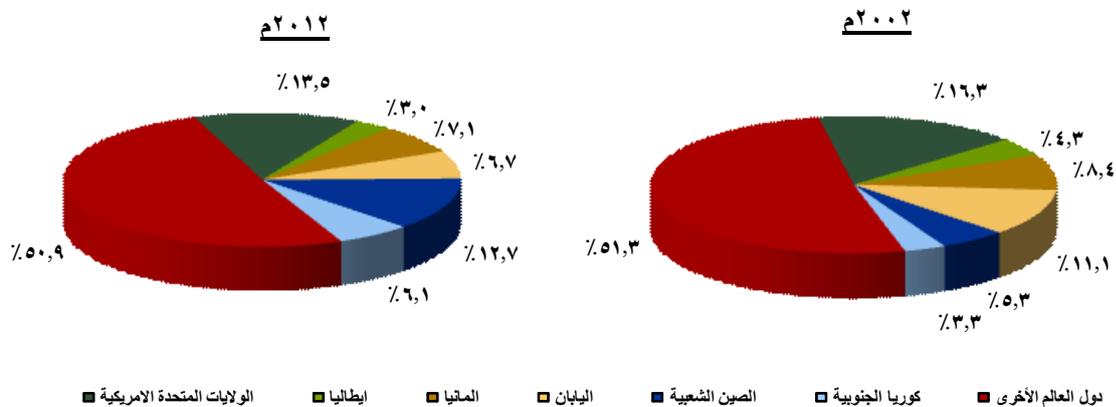
صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) ارتفاعاً نسبته ٠,٧ في المئة لتبلغ ٤٧,٨ مليار ريال خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ٤٧,٥ مليار ريال في عام ٢٠١١م. وارتفعت نسبة صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة القطاع المصرفي إلى ٢٧,١ في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ٢٦,٩ في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية لعام ٢٠١١م. وما زالت نسبة كبيرة من الصادرات غير النفطية يسددها بوسائل مصرفية أخرى تتم بين المصدرين في المملكة والمستوردين في الدول المستوردة مثل برنامج الصادرات السعودية، وبرنامج تمويل الصادرات في البنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج تمويل التجارة العربية لدى صندوق النقد العربي، هذا فضلاً عن

ألمانيا في المرتبة الثالثة (٤١,٤ مليار ريال) بنصيب بلغ ٧,١ في المئة وبارتفاع نسبته ٢١,٨ في المئة. ثم اليابان بالمرتبة الرابعة (٣٩,٠ مليار ريال) بنصيب بلغ ٦,٧ في المئة وبارتفاع بلغ ٢٥,٥ في المئة عن العام السابق. ثم كوريا الجنوبية بالمرتبة الخامسة (٣٥,٥ مليار ريال) بنصيب بلغ ٦,١ في المئة وبارتفاع نسبته ٢٢,٠ في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة السادسة جاءت الهند (١٩,٦ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,٤ في المئة وارتفاع نسبته ٢٠,٩ في المئة عن العام السابق. ثم فرنسا في المرتبة السابعة (١٨,٦ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,٢ في المئة وارتفاع نسبته ٢,٣ في المئة عن العام السابق. واحتلت إيطاليا المرتبة الثامنة (١٧,٥ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,٠ في المئة وبارتفاع نسبته ١,١ في المئة. ثم المملكة المتحدة في المرتبة التاسعة (١٥,٧ مليار ريال) بنصيب بلغ ٢,٧ في المئة وبارتفاع بلغ ٩,٨ في المئة. ثم سويسرا في المرتبة العاشرة (١٣,٦ مليار ريال) بنصيب بلغ ٢,٣ في المئة وبارتفاع نسبته ١١,١ في المئة عن العام السابق. وجاءت تركيا في المرتبة الحادية عشرة (١٣,٤ مليار ريال) بنصيب بلغ ٢,٣ في المئة وبارتفاع نسبته ٤٦,٠ في المئة. وجاءت تايلاند والبرازيل وأستراليا وإسبانيا وتايوان على التوالي في المراتب من الثانية عشرة إلى السادسة عشر بنصيب بلغ ٢,٢ و ٢,٠ و ١,٤ و ١,٢ و ١,١ في المئة من إجمالي واردات المملكة. حيث انضمت كل من إسبانيا وتايوان عام ٢٠١٢م لأكثر ست عشرة دولة مصدرة للمملكة بدلاً من السويد وماليزيا للعام السابق.

وسجلت الواردات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته ٢٠,٨ في المئة لتصبح ٣٨,٨

رسم بياني رقم ٨-٣: واردات المملكة حسب المنشأ





المئة لبيبلغ ٢٥٣,٧ مليار ريال مقارنة بالعام السابق البالغ نحو ٢٢٤,٨ مليار ريال. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة لعام ٢٠١٢م نحو ٤٧,٠ في المئة مقارنة بنسبة قدرها ٤٥,٥ في المئة خلال العام السابق.

وكان الارتفاع خلال عام ٢٠١٢م ناتجاً عن ارتفاع تمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة ١,٦ في المئة لبيبلغ نحو ١١٨,٤ مليار ريال، وارتفع تمويل واردات مواد البناء بنسبة ٢٢,٤ في المئة لبيبلغ ٢٤,٥ مليار ريال، وارتفع تمويل الواردات من السيارات بنسبة ٣٠,٥ في المئة لبيبلغ ٤٧,١ مليار ريال، وارتفع تمويل الواردات من الآلات بنسبة ٢٤,٧ في المئة لبيبلغ ٢٩,٦ مليار ريال. كما ارتفع تمويل الواردات من المواد الغذائية بنسبة ٣٥,٩ في المئة لبيبلغ ٢٤,٤ مليار ريال. بينما انخفض تمويل الواردات من الأجهزة بنسبة ٧,٣ في المئة لبيبلغ ٥,٢ مليار ريال، وتمويل الواردات من المنسوجات والملبوسات بنسبة ٥,٤ في المئة لبيبلغ ٤,٦ مليار ريال.

وبالنسبة للنصيب المئوي من إجمالي واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ ٤٦,٧ في المئة من الإجمالي. تلاها تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب نسبته ١٨,٥ في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من الآلات المرتبة الثالثة بنصيب بلغ ١١,٧ في المئة من الإجمالي. وجاء تمويل الواردات من مواد البناء والمواد الغذائية في المرتبة الرابعة بنصيب مئوي بلغ ٩,٦ في المئة، ثم تمويل كل من الواردات من الأجهزة، وواردات المنسوجات والملابس بنصيب مئوي بلغ ٢,٠ في المئة و١,٨ في المئة على التوالي.

وحققت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٠,٩ في المئة لتبلغ ٦٣,٢ مليار ريال مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٢م البالغة ٦٢,٧ مليار ريال. ويعود الارتفاع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م إلى ارتفاع تمويل كل من الواردات من السيارات بما نسبته ٢٥,٤ في المئة لبيبلغ حوالي ١٣,٩ مليار ريال مقارنة بمبلغ ١١,٠ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وتمويل الواردات من المواد الغذائية بنسبة ٧٢,٤ في المئة لبيبلغ ٨,٩

التحويلات المباشرة إلى حساب المصدرين داخل المملكة أو خارجها.

وتشير البيانات التفصيلية لعام ٢٠١٢م إلى انخفاض قيمة صادرات المنتجات الصناعية الأخرى لتبلغ نحو ٣٧,١ مليار ريال بانخفاض نسبته ٣,٢ في المئة مقارنة بعام ٢٠١١م، محتلة بذلك المرتبة الأولى من حيث نصيبها المئوي في إجمالي صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية بنسبة ٧٧,٦ في المئة. وتلتها صادرات المواد الكيماوية البلاستيكية بمبلغ ٩,٣ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢١,٥ في المئة، وبنصيب نسبته ١٩,٤ في المئة. وجاءت في المرتبة الأخيرة الصادرات الزراعية والحيوانية محققة قيمة قدرها ١,٥ مليار ريال بانخفاض نسبته ٥,٠ في المئة مقارنة بالعام السابق وبنصيب بلغ ٣,٠ في المئة من الإجمالي.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م، بقيت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية على مستواها البالغ ١٢,٣ مليار ريال مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٢م.

وحسب مكونات صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية للربع الأول من عام ٢٠١٣م، فقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية والحيوانية نحو ٢٣٨ مليون ريال بانخفاض نسبته ٤٠,١ في المئة مقارنة بالربع الأول من العام السابق، وبلغ نصيبها المئوي من إجمالي صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية في الربع الأول من عام ٢٠١٣م حوالي ١,٩ في المئة. وبلغت قيمة صادرات المنتجات الكيماوية والبلاستيكية نحو ١,٤ مليار ريال بانخفاض نسبته ٤٠,٧ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وبنصيب بلغ ١١,٥ في المئة من إجمالي صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية. كما بلغت قيمة صادرات المنتجات الصناعية الأخرى ١٠,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ١١,٤ في المئة، وبنصيب بلغ ٨٦,٦ في المئة من الإجمالي.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية
تشير بيانات واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة والفواتير المرسلة للتحويل) لعام ٢٠١٢م إلى ارتفاع التمويل بنسبة ١٢,٩



مقارنة بحوالي ١٦,٧ مليون طن في العام السابق. وارتفعت الصادرات من المنتجات النفطية المكررة والغاز بنسبة ٩,١ في المئة لتبلغ ٥٥,٠ مليون طن مقارنة بحوالي ٥٠,٤ مليون طن في العام السابق. وارتفعت صادرات بضائع مسافنة بنسبة ٢٢,٩ في المئة لتبلغ ١١,١ مليون طن مقارنة بحوالي ٩,٠ مليون طن في العام السابق.

وبالنسبة للنصيب المئوي لكمية الصادرات عبر الموانئ لعام ٢٠١٢م، فقد احتلت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة ٤٩,٥ في المئة مقارنة بنسبة ٤٩,٦ في المئة في العام السابق. ومن ثم صادرات المواد الكيماوية بالمرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٢,٥ في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ. وتلتها صادرات مواد البناء والحديد بالمرتبة الثالثة بنصيب نسبته ١٧,٢ في المئة. واحتلت صادرات بضائع المسافنة المرتبة الأخيرة بنصيب نسبته ١٠,٠ في المئة.

الواردات عبر الموانئ

حسب الأرقام الأولية، ارتفعت الواردات عبر موانئ المملكة لعام ٢٠١٢م بنسبة ١٨,٠ في المئة لتبلغ نحو ٨٦,٩ مليون طن مقارنة بالعام السابق البالغة فيه نحو ٧٣,٦ مليون طن. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الواردات عبر الموانئ من البضائع العامة بنسبة ١٥,٧ في المئة لتبلغ حوالي ٢٨,٦ مليون طن مقارنة بنحو ٢٤,٧ مليون طن في العام السابق. وارتفعت الواردات من المواد الغذائية بنسبة ١٤,٨ في المئة لتبلغ نحو ٢٢,٥ مليون طن مقارنة بنحو ١٩,٦ مليون طن في العام السابق. وزادت الواردات من مواد البناء بما نسبته ٣٤,١ في المئة لتبلغ حوالي ١٩,١ مليون طن مقابل ١٤,٣ مليون طن في العام السابق، كما ارتفعت الواردات من المعدات بما نسبته ٢٩,٦ في المئة لتبلغ نحو ١,٥ مليون طن مقارنة بنحو ١,٢ مليون طن في العام السابق. وارتفعت الواردات من المواد الصناعية بما نسبته ٩,٦ في المئة لتبلغ ١٥,٢ مليون طن مقارنة بنحو ١٣,٩ مليون طن في العام السابق.

وبالنسبة للنصيب المئوي لمكونات كمية الواردات عبر موانئ المملكة لعام ٢٠١٢م، احتلت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب نسبته ٣٢,٩ في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ. وجاءت واردات المواد الغذائية بالمرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٥,٩ في المئة، بينما

مليار ريال مقارنة بمبلغ ٥,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وتمويل الواردات من الأجهزة بنسبة ٨,٩ في المئة ليبلغ ١,١ مليار ريال مقارنة بمبلغ ١,٠ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وارتفعت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية من المنسوجات والملابس بما نسبته ٤,٧ في المئة لتبلغ ٩٧٢ مليون ريال مقارنة بحوالي ٩٢٨ مليون ريال في الربع المقابل من العام السابق. بينما انخفض تمويل الواردات من الآلات بنسبة ٢٢,١ في المئة ليبلغ ٦,٠ مليار ريال مقارنة بمبلغ ٧,٦ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض تمويل الواردات من مواد البناء بنسبة ١٩,٧ في المئة ليبلغ ٤,٩ مليار ريال. وانخفض تمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة ١٠,٦ في المئة ليبلغ ٢٧,٥ مليار ريال مقارنة بمبلغ ٣٠,٨ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

وبالنسبة للنصيب المئوي من إجمالي واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية للربع الأول من عام ٢٠١٣م، فقد احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب ٤٣,٦ في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل واردات السيارات المرتبة الثانية بنصيب ٢١,٩ في المئة من الإجمالي. وجاء تمويل واردات المواد الغذائية في المرتبة الثالثة بنصيب بلغ ١٤,١ في المئة من الإجمالي. وفي المرتبة الرابعة جاء تمويل الآلات بنصيب بلغت نسبته ٩,٤ في المئة. وجاء في المرتبة الخامسة تمويل واردات مواد البناء بنصيب بلغت نسبته ٧,٧ في المئة. وجاء تمويل كل من الواردات من الأجهزة، والملابس والمنسوجات في المرتبة الأخيرة بنصيب بلغت نسبته ١,٨ في المئة و ١,٥ في المئة على التوالي.

الصادرات عبر الموانئ

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن المؤسسة العامة للموانئ ارتفعت الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٩,٢ في المئة لتبلغ ١١١,١ مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام) مقارنة بكمياتها في العام السابق البالغة ١٠١,٧ مليون طن.

وحققت صادرات المواد الكيماوية زيادة نسبتها ٤,٦ في المئة من ٢٣,٩ مليون طن في عام ٢٠١١م إلى حوالي ٢٥,٠ مليون طن في عام ٢٠١٢م. وارتفعت صادرات مواد البناء والحديد بنسبة ١٤,١ في المئة لتبلغ ١٩,١ مليون طن



المملكة إلى دول المجلس بنسبة ١١,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م مقارنة بالعام السابق لتبلغ ٣٤,٢ مليار ريال، وتمثل ما نسبته ١٩,٤ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية.

وتوضح البيانات التفصيلية أن دولة الإمارات العربية المتحدة سجلت أكبر فائض (٦٩,٧ مليار ريال) في تبادلها التجاري مع المملكة خلال عام ٢٠١٢م، تلتها مملكة البحرين بفائض بلغ ١٩,٢ مليار ريال ثم دولة قطر بفائض بلغ ٤,٣ مليار ريال. وسلطنة عمان بفائض بلغ ٤,٠ مليار ريال، وسجل الميزان التجاري للمملكة مع دولة الكويت فائضاً بلغ ١,٩ مليار ريال.

وتشير بيانات واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس لعام ٢٠١٢م إلى استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى كأكبر مصدر للمملكة بمبلغ ٨٧,١ مليار ريال، وتمثل الواردات من دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته ٦٧,٢ في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ ٢٣,٢ مليار ريال مشكلة نسبة ١٧,٩ في المئة. تلتها دولة قطر بمبلغ ٩,٠ مليار ريال مشكلة ما نسبته ٦,٩ في المئة، ثم سلطنة عمان بمبلغ ٦,٩ مليار ريال أو ما نسبته ٥,٣ في المئة، وأخيراً دولة الكويت بمبلغ ٣,٤ مليار ريال أو ما نسبته ٢,٧ في المئة.

احتلت واردات مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ ٢٢,٠ في المئة. وجاءت واردات المواد الصناعية بالمرتبة الرابعة بنصيب نسبته ١٧,٥ في المئة.

وبالنسبة للسيارات والمواشي الحية، بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ لعام ٢٠١٢م نحو ٩٢٢,٩ ألف سيارة بارتفاع نسبته ٣٤,٢ في المئة مقارنة بالعام السابق والبالغة ٦٨٧,٦ ألف سيارة. في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية لعام ٢٠١٢م نحو ٧,٢ مليون رأس من الماشية بارتفاع نسبته ١٧,٥ في المئة مقارنة بالعام السابق البالغة فيه نحو ٦,٢ مليون رأس من الماشية.

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٢م عجزاً بلغ ٩٥,٤ مليار ريال مقابل عجز بلغ نحو ٦٩,٦ مليار ريال في عام ٢٠١١م (جدول رقم ٨-٥). وسجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (تشمل إعادة التصدير) ارتفاعاً نسبته ١٩,٩ في المئة لتبلغ ١٢٩,٦ مليار ريال عام ٢٠١٢م مقابل ١٠٨,١ مليار ريال في العام السابق. وتشكل واردات المملكة من دول المجلس ما نسبته ٢٤,٠ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وانخفضت صادرات

جدول رقم ٨-٥ : التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

(بملايين الريالات)

	*٢٠١٠			**٢٠١١			***٢٠١٢		
الدولة	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
الإمارات	٢٧٥٣١	١٤٧٦٠	١٢٧٧١-	٧٠٠٣٣	١٩٤٨٠	٥٠٥٥٣-	٨٧١٣٦	١٧٤٤٣	٦٩٦٩٣-
البحرين	١٧٧٥١	٤٧٧٢	١٢٩٧٩-	٢٢٩٦٣	٤٨٣٤	١٨١٢٩-	٢٣١٧٦	٣٩٤٨	١٩٢٢٨-
قطر	٢١٥٣	٥٤٢٢	٣٢٦٩	٧٢٢٣	٥٢٨٠	١٩٤٣-	٩٠٠٧	٤٦٧٢	٤٣٣٥-
عمان	٢٦٦٦	٢٢١٧	٤٤٩-	٤٣٩٠	٢٩٤٨	١٤٤٢-	٦٨٦٣	٢٨٨٥	٣٩٧٨-
الكويت	٢١٧٩	٥١٥٢	٢٩٧٣	٣٤٧٤	٥٩١١	٢٤٣٧	٣٤٣٦	٥٢٩١	١٨٥٥
المجموع	٥٢٢٨٠	٣٢٣٢٣	١٩٩٥٧-	١٠٨٠٨٣	٣٨٤٥٣	٦٩٦٣٠-	١٢٩٦١٨	٣٤٢٣٩	٩٥٣٧٩-
* تشمل إعادة التصدير.			** أرقام معدلة.			*** بيانات أولية.			
المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.									



مقارنة بالعام السابق لتبلغ ٢٨,٨ مليار ريال، وتمثل ما نسبته ١٥,١ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية.

ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، أن جميع الدول سجلت عجزاً في تبادلها التجاري مع المملكة عدا جمهورية مصر العربية. وحققت المملكة فائضاً في تبادلها التجاري مع الأردن بقيمة ٣,٩ مليار ريال خلال عام ٢٠١٢م، ومع اليمن فائضاً بلغ ٢,٢ مليار ريال. وبلغ فائض الميزان التجاري للمملكة مع الجزائر ١,٥ مليار ريال، ومع المغرب ١,٤ مليار ريال، ومع السودان ٦٥٧ مليون ريال. وحققت المملكة فائضاً مع سوريا بمبلغ ٤٣٢ مليون ريال. من ناحية أخرى، حققت المملكة عجزاً في تبادلها التجاري مع مصر خلال عام ٢٠١٢م بلغ ١,٠ مليار ريال.

وبالنسبة لواردات المملكة غير النفطية من أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام ٢٠١٢م، احتلت مصر المرتبة الأولى بصادرات إلى المملكة مقدارها ٧,٤ مليار ريال. وتمثل الواردات من مصر ما نسبته ٤٢,٥ في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية. وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ ٢,٧ مليار ريال، مشكلة ما نسبته ١٥,٤ في المئة من إجمالي الواردات من هذه المجموعة. تلتها سوريا بمبلغ ١,٥ مليار ريال، أي ما نسبته ٨,٨ في المئة. ثم السودان في المرتبة الرابعة بمبلغ

أما بالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٢م، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث صدرت المملكة لها ما قيمته ١٧,٤ مليار ريال، أي ما يعادل ٥٠,٩ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية لدول المجلس. وجاءت دولة الكويت في المرتبة الثانية بمبلغ ٥,٣ مليار ريال، أي ما نسبته ١٥,٥ في المئة، تلتها دولة قطر بمبلغ ٤,٧ مليار ريال أي ما نسبته ١٣,٦ في المئة، ثم مملكة البحرين بنحو ٣,٩ مليار ريال أي ما نسبته ١١,٥ في المئة. وأخيراً سلطنة عُمان بمبلغ ٢,٩ مليار ريال أي ما نسبته ٨,٤ في المئة.

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

تشير بيانات التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) إلى تسجيل فائض للمملكة بلغ ١١,٣ مليار ريال لعام ٢٠١٢م مقابل فائض بلغ ١٢,٣ مليار ريال لعام ٢٠١١م (جدول رقم ٦-٨). وسجلت واردات المملكة من الدول العربية ارتفاعاً نسبته ٦,٤ في المئة لتبلغ ١٧,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقابل ١٦,٥ مليار ريال في العام السابق، وتشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته ٣,٠ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وفي المقابل، ارتفعت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة ٠,٢ في المئة

جدول رقم ٦-٨ : التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية*
(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

(بملايين الريالات)

الدولة	٢٠١٠		٢٠١١		**٢٠١٢	
	الواردات من الصادرات إلى	الفرق	الواردات من الصادرات إلى	الفرق	الواردات من الصادرات إلى	الفرق
مصر	٦١٤٩	٧٥	٥٩٢٠	١١٠١-	٧٤٣٨	٦٤١٢
الأردن	٥٢٦٨	٢٩٢٦	٦٤٥١	٣٩٨٥	٢٦٩٣	٦٥٦٥
اليمن	٢٦٠٠	١٨١٢	٢٢٩٧	١٣٢٨	١٠٠٦	٣١٨٩
الجزائر	١٨١٠	١٨١٠	١٤٥٢	١٤٠٧	٦٢	١٥٩٣
المغرب	١٤٩٤	١٢٤١	١٩٦٣	١٦٦٦	٥٣٦	١٩٢٤
السودان	٢١٨٩	١٣٩٩	٢١٤٩	٩٠٠	١٤٤٨	٢١٠٥
سوريا	٣٠٣٨	٨٨٦	٣٣٨٩	١٤٣٣	١٥٣٢	١٩٦٤
بقية الدول العربية	٤١٢٢	٢٢٦٠	٥١٦٣	٢٧١٤	٢٧٨٧	٥٠٨٧
المجموع	٢٦٦٧٠	١٢٤٠٩	٢٨٧٨٤	١٢٣٣٢	١٧٥٠٢	٢٨٨٣٩

* تشمل إعادة التصدير. ** أرقام معدلة.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.



ميزان المدفوعات أولاً: الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري لميزان مدفوعات المملكة لعام ٢٠١٢م فائضاً مقداره ٦١٧,٩ مليار ريال مقارنة بفائض بلغ ٥٩٤,٥ مليار ريال في العام السابق بزيادة نسبتها ٣,٩ في المئة. وبلغت نسبة الفائض ٢٣,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع فائض ميزان السلع والخدمات بما نسبته ٣,٣ في المئة ليلعب ٦٩٠,٨ مليار ريال رغم ارتفاع عجز صافي الدخل الثانوي بما نسبته ٣,٦ في المئة ليلعب ١١٤,١ مليار ريال (جدول رقم ٨-٧). ويوضح الرسم البياني رقم (٨-٤) تطور ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسية خلال الفترة من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٢م ويتضح من الرسم أن ميزان الحساب الجاري حقق أعلى فائض في عام ٢٠١٢م فيما حقق أدنى فائض له خلال عام ٢٠٠٩م. كما حقق بنود السلع والخدمات، والدخل الأولي أعلى فائض لهما خلال عام ٢٠١٢م فيما حقق بند صافي الدخل الثانوي أعلى عجز له خلال عام ٢٠١٢م.

١,٤ مليار ريال مشكلةً ما نسبته ٨,٣ في المئة. وجاءت واردات المملكة من اليمن والمغرب والجزائر في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة بنحو ١,٠ مليار ريال و ٥٣٦ مليون ريال و ٦٢ مليون ريال على التوالي.

وبالنسبة إلى صادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام ٢٠١٢م، جاءت الأردن في المرتبة الأولى، حيث صدرت المملكة لها ما قيمته ٦,٦ مليار ريال، أي ما يعادل ٢٢,٨ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية للدول العربية، وجاءت مصر في المرتبة الثانية بمبلغ ٦,٤ مليار ريال، أي ما نسبته ٢٢,٢ في المئة، تلتها اليمن في المرتبة الثالثة بمبلغ ٣,٢ مليار ريال، أي ما نسبته ١١,١ في المئة، ثم السودان في المرتبة الرابعة بمبلغ ٢,١ مليار ريال، وسوريا في المرتبة الخامسة بمبلغ ٢,٠ مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى المغرب والجزائر بالمرتبتين السادسة والسابعة بنحو ١,٩ مليار ريال ومبلغ ١,٦ مليار ريال على التوالي.

جدول رقم ٨-٧: ميزان المدفوعات

(مليون ريال)	٢٠١٢ ^(١)	٢٠١١ ^(٢)	٢٠١٠ ^(٣)	٢٠٠٩	
نسبة التغير السنوي ٢٠١٢					
٣,٩	٦١٧٨٦٤	٥٩٤٥٤٥	٢٥٠٣١٦	٧٨٥٨٠	أولاً: ميزان الحساب الجاري
٣,٣	٦٩٠٨٠٠	٦٦٨٤٢٦	٣٢٨٦٠٥	١٤٩٩٥٣	أ. السلع والخدمات
٠,٧	٩٢٤٦٣٩	٩١٧٧٦٧	٥٧٦٤١٨	٣٩٤٦١١	١. السلع
٦,٢-	٢٣٣٨٣٩-	٢٤٩٣٤٢-	٢٤٧٨١٣-	٢٤٤٦٥٨-	٢. الخدمات
١٣,٥	٤١٢٠٧	٣٦٣١٥	٢٦٤١٥	٣٢٣٩٨	ب. الدخل الأولي
٣,٦	١١٤١٤٤-	١١٠١٩٧-	١٠٤٧٠٣-	١٠٣٧٧٢-	ج. الدخل الثانوي
					ثانياً: الحساب المالي
٣٩,٦-	٢٩١٧٨-	٤٨٢٩٤-	٩٤٩٧٢-	١٢٨٥٥١-	١. الاستثمار المباشر
٨٠,٢-	١١٩٤١	٦٠١٧٩	٥٦٨٢٨	٧٥٥٢٠	٢. استثمارات الحافظة
٢,٥-	٤١١٢٢	٤٢١٦٣	٢٨١٨٠	٢٥٨٦٧	٣. استثمارات أخرى
٢٠,٧	٤٣٤٢٠٥	٣٥٩٨٣١	١٣١٣٥٦	١٢٢٠٨٤-	٤. الأصول الاحتياطية
---	٠	٠	٠	٠	٤. ١. الذهب النقدي
٢٣,٠	١٦٢٦-	١٣٢٢-	١٠٥٨-	٣٨٢٢٤	٤. ٢. حقوق السحب الخاصة
٧٣,٤-	٢٨٧٨	١٠٨٠٣	١٣٤-	٢٣٧٤	٤. ٣. وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
٢٣,٦	٤٣٢٩٥٣	٣٥٠٣٥٠	١٣٢٥٤٨	١٦٢٦٨٢-	٤. ٤. الأصول الاحتياطية الأخرى
٨٢,٦	١٩٠٧٥٣	١٠٤٤٤٦	٢٢١٧٤	٧٩٩٧٧-	٤. ٤. ١. عملة وودائع
١,٥-	٢٤٢٢٠٠	٢٤٥٩٠٤	١١٠٣٧٤	٨٢٧٠٥-	٤. ٤. ٢. اوراق مالية
١١,٦-	١٥٩٧٧٤-	١٨٠٦٦٦-	١٢٨٩٢٤-	٢٢٧٨٢٨-	ثالثاً: السهو والخطأ
					(١) معدلة. (٢) أولية. (---) غير متوفرة.
					(-) الإشارة السالبة تعني مدفوعات في بنود الحساب الجاري، وتدفقات إلى الخارج في بنود الحساب الرأسمالي والمالي.



٢٠١٢م مقارنة بفائض بلغ نحو ٣٦,٣ مليار ريال خلال العام السابق. ويعود هذا إلى ارتفاع صافي بند دخل الاستثمارات الأخرى بنسبة ٤٨,١ في المئة ليبلغ حوالي ٤,٨ مليار ريال مقارنة بحوالي ٣,٣ مليار ريال خلال العام السابق. وارتفع صافي بند دخل استثمارات الحافظة بنسبة ١٧,٣ في المئة ليبلغ حوالي ٦٨,٧ مليار ريال مقارنة بحوالي ٥٨,٦ مليار ريال للعام السابق. بينما ارتفع العجز في بند الاستثمار المباشر بنسبة ٢٩,٧ في المئة ليبلغ حوالي ٣٠,٠ مليار ريال مقارنة بحوالي ٢٣,١ مليار ريال خلال العام السابق.

ج- الدخل الثانوي

ارتفع العجز في حساب الدخل الثانوي خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٣,٦ في المئة إلى ١١٤,١ مليار ريال مقابل ١١٠,٢ مليار ريال خلال العام السابق، فقد ارتفعت التحويلات الحكومية بنسبة ٨,٦ في المئة، كما ارتفع بند تحويلات العاملين الأجانب بنسبة ٣,٧ في المئة لتبلغ نحو ١٠٧,٣ مليار ريال. وتمثل قيمة تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة إلى دول العالم الأخرى أحد أهم بنود مدفوعات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة. ويوضح الجدول (رقم ٨-٨) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٤م.

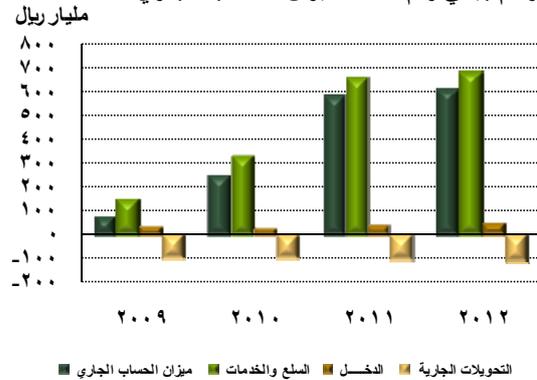
ثانياً: الحساب المالي

سجل بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال عام ٢٠١٢م انخفاضاً بقيمة ٢٩,٢ مليار ريال مقابل انخفاض بلغ ٤٨,٣ مليار ريال خلال العام السابق. وسجل صافي استثمارات الحافظة ارتفاعاً بمبلغ ١١,٩ مليار ريال مقابل ارتفاع بلغ ٦٠,٢ مليار ريال خلال العام السابق، فيما سجل صافي الاستثمارات الأخرى ارتفاعاً بمبلغ ٤١,١ مليار ريال. وسجلت الأصول الاحتياطية ارتفاعاً بمبلغ ٤٣٤,٢ مليار ريال مقابل ارتفاع بنحو ٣٥٩,٨ مليار ريال خلال العام السابق.

مساعدات المملكة للدول النامية

قدمت المملكة مساعدات وقروض ميسرة للدول النامية. وبلغ إجمالي المساعدات والقروض الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال المؤسسات متعددة الأطراف خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٢م) نحو ١٦٢,٧ مليار ريال (جدول رقم ٨ - ٩). وتشكل المساعدات والقروض ٨٥,٥ في المئة من الإجمالي أي ١٣٩,٢ مليار ريال، وبلغ إجمالي

رسم بياني رقم ٨-٤: ميزان الحساب الجاري



أ- السلع والخدمات :

١- السلع

ارتفع فائض الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٠,٧ في المئة ليبلغ ٩٢٤,٦ مليار ريال، مقارنة بحوالي ٩١٧,٩ مليار ريال في العام السابق. فقد ارتفع إجمالي الصادرات (تشمل الصادرات النفطية والأخرى) بنسبة ٦,٤ في المئة لتبلغ ١,٥ تريليون ريال. أما بالنسبة للواردات (فوب) فقد ارتفعت بنسبة ١٨,٢ في المئة لتبلغ ٥٣١,٧ مليار ريال مقارنة بحوالي ٤٤٩,٩ مليار ريال خلال العام السابق. وارتفعت الصادرات من الذهب غير النقدي في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٠,٦ في المئة، كما ارتفعت الواردات من الذهب غير النقدي بنسبة ١٨,٦ بالمئة.

٢- الخدمات

انخفض العجز في حساب الخدمات خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٦,٣ في المئة ليبلغ ٢٣٣,٨ مليار ريال مقارنة بعجز بلغ ٢٤٩,٥ مليار ريال خلال العام السابق. ويرجع انخفاض العجز في حساب الخدمات بشكل رئيس إلى انخفاض العجز في صافي بند الخدمات المالية الأخرى بنسبة ٤٩,٩ في المئة، حيث بلغ نحو ٢٥,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ٥٠,٧ مليار ريال خلال العام السابق. وانخفض العجز في صافي بند الخدمات المالية بنسبة ٣٦,٧ في المئة ليبلغ نحو ٣,٦ مليار ريال. كما انخفض عجز مدفوعات خدمات الاتصالات بنسبة ٢٦,٤ بالمئة لتبلغ نحو ٦,٤ مليار ريال.

ب- الدخل الأولي

سجل فائض حساب الدخل الأولي ارتفاعاً بنسبة ١٣,٥ في المئة ليصل إلى ٤١,٢ مليار ريال خلال عام



جدول رقم ٨-٨ : تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية

العام	مليون ريال	التغير السنوي %	مليون ريال	نسبة التحويلات للنتائج المحلي للقطاع الخاص
٢٠٠٤	٥٠٨٣٢	٨,٣-	٣٢١٢٩٩	١٥,٨
٢٠٠٥	٥١٣٩٥	١,١	٤٠٩٠٠٢	١٢,٦
٢٠٠٦	٥٧٢٩٥	١١,٥	٤٦٣٣٦٥	١٢,٤
٢٠٠٧	٥٩٠٠٩	٣,٠	٥٣٣٠٥٠	١١,١
٢٠٠٨	٧٨٥٤٦	٣٣,١	٦١١٩٧٦	١٢,٨
٢٠٠٩	٩٦٣٢٩	٢٢,٦	٦٥٥٣٤٧	١٤,٧
٢٠١٠	٩٨١٧٣	١,٩	٧٤٥٥٣٢	١٣,٢
٢٠١١	١٠٣٤٨٥	٥,٤	٨٤٥٧٨٠	١٢,٢
٢٠١٢**	١٠٧٣٣٥	٣,٧	٩٢١٧٠٧	١١,٦

* بالأسعار الجارية. ** أرقام أولية.
المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من مؤسسة النقد العربي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ٩-٨ : مساعدات المملكة الخارجية للفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٢)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
١٩٩٤	١٦٥٠	٩٨	٦٠٤	٢٣٥٢
١٩٩٥	١٦١٣	٢٧٠	٦٣٨	٢٥٢١
١٩٩٦	١٦٨٨	٢٩٣	٦١١	٢٥٩٢
١٩٩٧	٩٧١	٢٦٦	٤٨٨	١٧٢٥
١٩٩٨	٢٨٥٨	٢٦٦	٤٨٤	٣٦٠٨
١٩٩٩	٥٠٨٩	٤٣٥	٣٧١	٥٨٩٥
٢٠٠٠	٨٦٥١	٣٧١	٣٧١	٩٣٩٣
٢٠٠١	٨٦٧٨	٢٥٥	٢٧٤	٩٢٠٧
٢٠٠٢	٩٥٦٦	٢٠٦	٢٥٥	١٠٠٢٧
٢٠٠٣	١٠١٠٦	٢١٤	١٩١	١٠٥١١
٢٠٠٤	٦٧٦٧	٢٠٣	١٦٢	٧١٣٢
٢٠٠٥	٣٦٧٤	٢٨٢	١٧٤	٤١٣٠
٢٠٠٦	٧٧٦٦	٢٦٢	١٦٨	٨١٩٦
٢٠٠٧	٦١٠٤	١٩٨٠	٩٤	٨١٧٨
٢٠٠٨	١٨٩٦٤	٢١٩٥	٧٧	٢١٢٣٦
٢٠٠٩	١١٦٧٦	٢٨٤١	٧٨٤	١٥٣٠١
٢٠١٠	١٠٨١٦	٧٨٣	٢٢٨٥	١٣٨٨٤
٢٠١١	١٨٤٤٢	٧٥٢	١٢٠٦	٢٠٤٠٠
٢٠١٢	٤١٠٤	١٠٥٢	١٢٨٢	٦٤٣٨
الإجمالي	١٣٩١٨٣	١٣٠٢٤	١٠٥١٩	١٦٢٧٢٦

المصدر: وزارة المالية.

المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو ١٣,٠ مليار ريال وبنسبة ٨,٠ في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون متعدد الأطراف فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو ١٠,٥ مليار ريال وبنسبة ٦,٥ في المئة من الإجمالي.

أما بالنسبة لمساعدات وقروض المملكة الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال المؤسسات متعددة الأطراف خلال عام ٢٠١٢م، فقد بلغت نحو ٦,٤ مليار ريال بانخفاض نسبته ٦٨,٤ في المئة مقارنة بالعام السابق. وشكلت المساعدات والقروض المقدمة خلال عام ٢٠١٢م الجزء الأكبر بقيمة بلغت ٤,١ مليار ريال وبنسبة ٦٣,٧ في المئة من الإجمالي، وبانخفاض بلغت نسبته ٧٧,٧ في المئة مقارنة بعام ٢٠١١م. وبلغ إجمالي مساهمات المملكة في الجمعيات والمنظمات خلال عام ٢٠١٢م نحو ١,١ مليار ريال وبنسبة ١٦,٣ في المئة من الإجمالي، وبارتفاع بلغت نسبته ٣٩,٩ في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي مساعدات المملكة من خلال العون متعدد الأطراف في عام ٢٠١٢م نحو ١,٣ مليار ريال وبنسبة ١٩,٩ في المئة من الإجمالي، وبارتفاع بلغت نسبته ٦,٣ في المئة مقارنة بالعام السابق.

تطورات سعر الصرف

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مع الدولار الأمريكي عند سعر ٣,٧٥ ريال لكل دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٢م. وارتفع سعر الصرف الفعلي الإسمي في عام



الإجمالي (جدول رقم ٨-١٠)، فقد سجلت المملكة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢م) درجة انفتاح بمتوسط نسبته ٧٧,٤ في المئة، مقارنة بنحو ٢٦,٢ في المئة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة نفسها. ونحو ٤١,٤ في المئة في استراليا، ونحو ٥٢,٦ في المئة في فرنسا، ونحو ٥٨,١ في المئة في بريطانيا، ونحو ٧٢,٤ في المئة في كندا، ونحو ٧٢,٩ في المئة في ألمانيا ونحو ٥٢,٠ في المئة في إيطاليا، ونحو ٤٩,٥ في المئة في الصين ■

٢٠١٢م بنسبة ٢,٩ في المئة من ٩٠,٣٥ نقطة في عام ٢٠١١م إلى ٩٢,٩٧ نقطة في عام ٢٠١٢م. وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٤,٣ في المئة حيث ارتفع مؤشره من ١٠٢,٣٤ نقطة في عام ٢٠١١م إلى ١٠٦,٧٧ نقطة في عام ٢٠١٢م.

معياري الانفتاح للاقتصاد السعودي

وفقاً لمعيار درجة الانفتاح الاقتصادي الذي يقيس التجارة الخارجية للسلع والخدمات نسبة من الناتج المحلي

جدول رقم ٨-١٠ : معيار الانفتاح الاقتصادي:

(التجارة الخارجية للسلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

نسبة مئوية

الصين	اليابان	السعودية	تركيا	استراليا	كندا	ايطاليا	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا	أمريكا	
٢٧,٣	١٦,٩	٦٥,٤	٤٤,٢	٣٩,٠	٧١,٥	٤٧,٧	٤٤,٤	٤٧,٤	٥٦,٦	٢٣,٢	١٩٩٥
٣٦,٥	١٩,٢	٦٧,٠	٤٩,٤	٣٨,١	٧٢,٧	٤٤,٨	٤٤,٩	٤٨,٩	٥٨,٥	٢٣,٥	١٩٩٦
٣٧,٧	٢٠,٦	٦٥,٦	٥٥,٠	٣٩,٨	٧٧,٠	٤٦,٦	٤٨,٥	٥٣,٧	٥٦,٧	٢٤,٢	١٩٩٧
٣٥,٥	١٩,٩	٥٦,٥	٤١,٥	٤٠,٩	٨٠,٦	٤٧,٣	٤٩,٩	٥٦,٠	٥٣,٨	٢٣,٧	١٩٩٨
٣٨,٠	١٩,٠	٥٨,١	٣٨,٧	٣٩,٧	٨١,٩	٤٧,١	٥٠,٢	٥٧,٩	٥٣,٧	٢٤,٢	١٩٩٩
٤٤,٣	٢٠,٥	٦٨,٦	٤٣,٢	٤٤,٢	٨٤,٩	٥٣,٢	٥٦,٢	٦٦,٤	٥٧,١	٢٦,٢	٢٠٠٠
٤٣,١	٢٠,٥	٦٤,٠	٥٠,٨	٤٣,٨	٨١,٣	٥٢,٨	٥٥,١	٦٧,٦	٥٦,٥	٢٤,٠	٢٠٠١
٤٧,٧	٢١,٤	٦٥,٠	٤٨,٨	٤٢,٠	٧٧,٨	٥٠,٥	٥٢,٥	٦٦,٩	٥٤,٨	٢٣,٣	٢٠٠٢
٥٦,٩	٢٢,٤	٧٠,٢	٤٧,٠	٣٨,٣	٧١,٦	٤٨,٦	٥٠,١	٦٧,٣	٥٣,٣	٢٣,٥	٢٠٠٣
٦٥,٤	٢٤,٧	٧٨,٦	٤٩,٧	٣٨,٨	٧٢,٢	٥٠,٠	٥١,٣	٧١,٨	٥٣,٣	٢٥,٥	٢٠٠٤
٦٧,٨	٢٧,٣	٨٨,٧	٤٧,٢	٣٩,٥	٧١,٨	٥١,٩	٥٣,٣	٧٧,٣	٥٦,٢	٢٦,٤	٢٠٠٥
٦٨,٧	٣١,٠	٩٥,١	٥٠,٣	٤١,٧	٧٠,٤	٥٦,٣	٥٥,١	٨٥,٤	٦٠,١	٢٧,٧	٢٠٠٦
٦٨,٠	٣٣,٦	١٠٢,٥	٤٩,٨	٤٠,٦	٦٧,٨	٥٧,٩	٥٥,٣	٨٧,٥	٥٦,٢	٢٨,٨	٢٠٠٧
٦٢,١	٣٤,٩	١٠٤,٩	٥٢,٢	٤٥,٤	٦٨,٣	٥٧,٧	٥٦,٠	٨٩,٩	٦١,٧	٣٠,٨	٢٠٠٨
٤٨,٣	٢٥,٠	٩٦,٧	٤٧,٧	٤٠,٢	٥٩,١	٤٧,٩	٤٨,٥	٧٨,٨	٥٨,٦	٢٥,٥	٢٠٠٩
٥٥,٠	٢٩,٣	٩٦,٧	٤٧,٨	٤٠,٨	٦٠,٧	٥٤,٩	٥٣,١	٨٨,٠	٦٢,٤	٢٨,٩	٢٠١٠
٥٥,٢	٣٤,٩	٧٤,١	٣٠,٣	٤٢,٢	٦٣,٥	٥٩,١	٥٦,٤	٩٥,٠	٦٦,٤	٣١,٥	٢٠١١
٢٣,١	٣٥,٠	٧٦,٤	٣٠,٩	٥٠,١	٧٠,٢	٦١,٣	٦٦,٠	١٠٦,٧	٦٩,٨	٣٠,٠	٢٠١٢
٤٩,٥	٢٥,٣	٧٧,٤	٤٥,٨	٤١,٤	٧٢,٤	٥٢,٠	٥٢,٦	٧٢,٩	٥٨,١	٢٦,٢	المتوسط

المصدر: نشرة الإحصاءات المالية لشهر أبريل ٢٠١٣، صندوق النقد الدولي.



المالية العامة

الأسواق المالية ومقاومة سياسة الحمائية التجارية واحراز التقدم في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

ميزانية العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)

أعلنت الميزانية العامة التقديرية للدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) يوم السبت ١٦ صفر ١٤٣٤ الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠١٢م، وصدر بيان عن وزارة المالية استعرض فيه الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة وتطورات الاقتصاد الوطني والبرنامج المالي للحكومة خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م). حيث قدرت إجمالي المصروفات بنحو ٨٢٠ مليار ريال بزيادة نسبتها ١٨,٨ في المئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي السابق، وحرصت الدولة أن تكون هذه الميزانية استمرارية لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة، وذلك بمواصلة توجيه الموارد للإنفاق على الجوانب الأكثر دعماً للنمو الاقتصادي وللتنمية وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار، وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال التركيز على قطاعات التنمية البشرية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

وقدّرت الميزانية العامة للدولة إجمالي الإيرادات للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) بنحو ٨٢٩ مليار ريال بزيادة مقدارها ١٨,١ في المئة عن تقديرات العام المالي السابق التي قدرت الإيرادات بنحو ٧٠٢ مليار ريال، وقُدّر الفائض بنحو ٩ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م. وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

وقد حُصص لقطاع تنمية الموارد البشرية نحو ٢٠٣

استمر التركيز في الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) على المشاريع التنموية التي تعزز استمرارية النمو والتنمية طويلة الأجل، فقد تم التركيز على قطاعات التعليم، والصحة والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الالكترونية، ودعم البحث العلمي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة، ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ٢٨٥ مليار ريال.

وقد أثنى تقرير صندوق النقد الدولي لعام (٢٠١٢م) على السياسات الاقتصادية للمملكة المتمثلة في استخدام إيراداتها النفطية المرتفعة لتعجيل التقدم نحو إحراز أهداف التنمية المحلية ومعالجة القضايا الاجتماعية الملحة، بما في ذلك التوظيف، وتوفير السكن، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذكر التقرير أن آثار التداعيات السلبية على المملكة الناجمة عن الاضطرابات في المنطقة وأزمة منطقة اليورو محدودة حتى الآن، ورحب المديرين التنفيذيين بالصندوق بما تبذله المملكة من جهود لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط. كما أثنى المديرين على جهود الحكومة لتعزيز الرقابة المالية وإدارة المخاطر ورحبوا بالتحسينات المدخلة على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أظهر تقرير لمجموعة العشرين أن المملكة جاءت في المرتبة الأولى بين أعضاء المجموعة في تنفيذ التزامات مجموعة العشرين والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية والانضباط المالي وإصلاح المؤسسات المالية وتنظيم

جدول رقم ٩-١ : تقديرات الميزانية العامة للدولة للعامين الماليين ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(مليار ريال)

نسبة التغير %	العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)	العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م)	
١٨,١	٨٢٩	٧٠٢	إجمالي الإيرادات
١٨,٨	٨٢٠	٦٩٠	إجمالي المصروفات
--	٩	١٢	الفائض / العجز
			المصدر: وزارة المالية.



التعليم القابضة" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

وفي مجال التعليم العالي، تم اعتماد المبالغ اللازمة لتشغيل الجامعة الالكترونية، واستكمال إنشاء المدن الجامعية، حيث تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها أكثر من ١٣,٤ مليار ريال. كما تم اعتماد مرحلة إضافية لمشروع مساكن أعضاء هيئة التدريس الذي يجري تنفيذه حالياً ليصل إجمالي القيمة التقديرية المعتمدة له حوالي ١٤,٢ مليار ريال.

مليار ريال ويمثل نحو ٢٤,٨ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، وازيادة نسبتها ٢٠,٩ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) (جدول رقم ٩-٢).

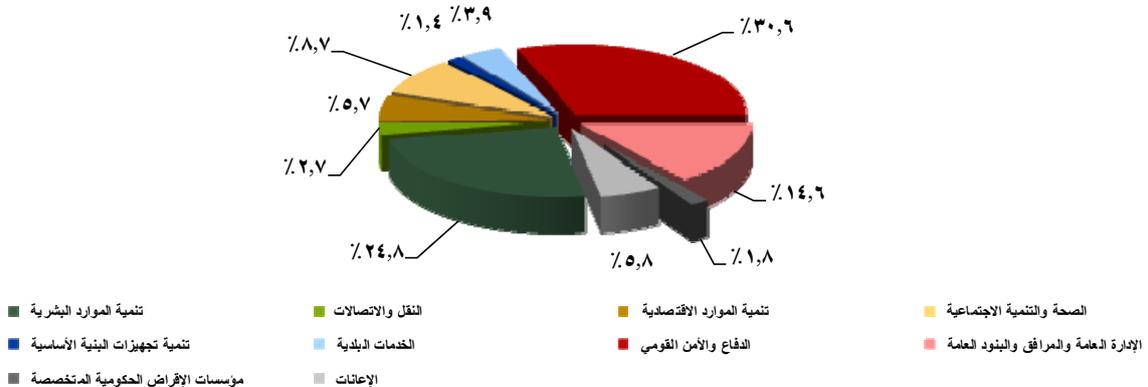
في مجال التعليم العام سيستمر العمل على تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه ٩,٠ مليار ريال من خلال شركة "تطوير

جدول رقم ٩-٢ : توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة للعامين الماليين (٢٠١٢م - ٢٠١٣م)
(حسب القطاعات الرئيسية)

١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣م)		١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢م)		
النصيب المئوي %	المبلغ	النصيب المئوي %	المبلغ	
٢٤,٨	٢٠٣١٤٧	٢٤,٣	١٦٧٩٧٠	تنمية الموارد البشرية
٢,٧	٢٢٠٦٣	٣,٠	٢٠٥٦٦	النقل والاتصالات
٥,٧	٤٦٦٩٦	٦,٠	٤١١٥٢	تنمية الموارد الاقتصادية
٨,٧	٧٠٩٣٨	٨,٩	٦١٢٨٤	الصحة والتنمية الاجتماعية
١,٤	١١٧٠٢	١,٥	١٠٥٢٥	تنمية تجهيزات البنية الأساسية
٣,٩	٣١٧٢٩	٣,٧	٢٥٤٦٠	الخدمات البلدية
٣٠,٦	٢٥١٣٢٥	٣٠,٧	٢١١٨٦٧	الدفاع والأمن القومي
١٤,٦	١١٩٩٤٨	١٥,٦	١٠٧٥٥١	الإدارة العامة والمرافق والبنود العامة
١,٨	١٤٩٥٠	١,٦	١٠٧٨٥	مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة
٥,٨	٤٧٥٠٢	٤,٨	٣٢٨٤٠	الإعانات
١٠٠,٠	٨٢٠٠٠٠	١٠٠,٠	٦٩٠٠٠٠	المجموع

المصدر: وزارة المالية

رسم بياني رقم ٩-١: توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)
حسب القطاعات الرئيسية





واستكمال طرق قائمة. وكذلك مشاريع لأعمال الدراسات والتصاميم للطرق الرئيسية والثانوية والفرعية. وتضمنت مشاريع لتجديد وتحديث وتطوير مرافق الموانئ وإنشاء أرصفة بميناء رأس الخير لخدمة مشروع وعد الشمال للصناعات التعدينية، وتوسعة وتطوير مرافق المطارات الدولية والداخلية، ومشاريع لتطوير وميكنة مراكز البريد، وإنشاء مكاتب بريدية.

وخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى ٥٨,٤ مليار ريال وهو ما يمثل حوالي ٧,١ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، بزيادة نسبتها ١٣ في المئة عما خصص لها في ميزانية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م). وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي ٢٤ مليار ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وإنشاء محطات تحلية جديدة وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة.

صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى برامج الاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، حيث بلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقدَّم من قبل صناديق وبنوك التنمية وبرامج الإقراض الحكومي منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م) حوالي ٥٠٠ مليار ريال، ويُتَوَقَّع أن يصل ما يتم صرفه من هذه القروض خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) إلى أكثر من ٦٨,٢ مليار ريال. وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية، فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م) نحو ٢٦ مليار ريال.

قطاعات أخرى:

أ - الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية.
ب- الاستمرار في الإنفاق على المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية"

وبلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية نحو ٧١ مليار ريال ويمثل حوالي ٨,٧ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، بزيادة نسبتها ١٥,٨ بالمئة عما تم تخصيصه بميزانية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م).

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء تسعة عشر مستشفى جديداً ومركزاً طبياً، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.

ويجري حالياً تنفيذ ١٠٢ مستشفى جديداً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٢٣٠٠٠ سرير. وتم خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م) استلام ٢٩ مستشفى جديداً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٥٧٥٠ سريراً. وفي مجال الخدمات الاجتماعية وصل إجمالي ما تم تخصيصه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) إلى حوالي ٢٩ مليار ريال.

وبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية، ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات، حوالي ٣١,٧ مليار ريال ويمثل حوالي ٣,٩ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، بزيادة نسبتها ٢٤,٦ في المئة عما تم تخصيصه بميزانية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م)، منها أكثر من ٤ مليار ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وبلغ ما خصص لقطاع النقل والاتصالات حوالي ٢٢ مليار ريال ويمثل حوالي ٢,٧ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، بزيادة نسبتها ٧,٣ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م).

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق، والموانئ، والخطوط الحديدية، والمطارات، والخدمات البريدية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي ٣٠ مليار ريال، حيث شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق رئيسة وثانوية وفرعية



**ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة
بالميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ
(٢٠١٣م):**

صدر مرسوم ملكي كريم بتقدير إيرادات واعتماد مصروفات ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) حيث بلغ إجمالي تقديرات اعتمادات المؤسسات العامة حوالي ١٥٣,٥ مليار ريال مقارنة بحوالي ١٢٩,١ مليار ريال في العام السابق بزيادة مقدارها ٢٤,٤ مليار ريال ونسبة ١٨,٩ في المئة، وتشكل ميزانيات تلك

الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية. وقد أسهم ذلك في تقدم المملكة في ترتيبها على الصعيد الدولي بمقدار ٤١ مرتبة في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية منذ صدوره في عام (٢٠٠٣م). وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تعمل على تطبيق التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية ١٦٩ جهة، كما بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الأمانة ٩٣ جهة.

جدول رقم ٩-٣ : ميزانيات المؤسسات العامة المعتمدة للأعوام المالية (٢٠١٠م - ٢٠١٣م)

(مليون ريال)

العالم المالي	نسبة التغير السنوي %				
١٤٣٢/٣١ هـ	١٤٣٣/٣٢ هـ	١٤٣٤/٣٣ هـ	١٤٣٥/٣٤ هـ	٢٠١٠م	٢٠١٣م
١٤٩٦,٠	١٣٧٥,٦	١٧١٠,١	١٨٩٧,٢	١٠,٩	المؤسسة العامة للموانئ
١٩٦٢٢,٠	٢٠٩٢٤,٠	٢٠٤١٣,٠	٢٤٦٩٠,٠	٢١,٠	الخطوط الجوية العربية السعودية
١٠٥٦,٣	١٧١٣,١	١٩١٤,٧	٢٢٣٦,٨	١٦,٨	المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق
١٣٤٠,٦	١٤٩١٩,٣	١٥٤٦١,٣	١٥٦٩٢,٦	١,٥	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
١٣٢٦,١	١٣٤٥,٥	١٧٦٥,٤	٢٠٣٦,٣	١٥,٣	المؤسسة العامة للخطوط الحديدية
٧٢٣٨,٣	٧٤٨٦,١	٨٠٩٩,٨	٩١٠٥,٣	١٢,٤	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
١٥١,٠	١٥٤,٣	١٨٣,٧	١٩٠,١	٣,٥	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
١٥٧,٤	١٥٧,١	١٥٤,٧	١٧٩,٣	١٥,٩	الهيئة العامة للاستثمار
٧٣٣٨,٦	٧٨٤٣,٤	٨٦٢٥,٥	٩٤٢٤,٠	٩,٣	جامعة الملك سعود
٣٤٩٣,٨	٣٩١٦,١	٤٤٧١,٣	٥٧١٠,٠	٢٧,٧	جامعة الملك عبدالعزيز
١٠٣٨,٥	١١٢٤,٣	١٢٤٤,٩	١٣٤٥,٩	٨,١	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٢٥١٦,٦	٢٧٢٣,٣	٢٨٥٠,٧	٣٨١٥,٨	٣٣,٩	جامعة الإمام محمد بن سعود
٦٠٢,٢	٦٥٥,٧	٨٢٨,٤	١٠٠٥,١	٢١,٣	الجامعة الإسلامية
١٥٣٤,٩	١٦٠٠,٩	١٨٥٦,٥	٢٢٠٤,٤	١٨,٧	جامعة الملك فيصل
١٨٧٣,٩	١٩١٩,٧	٢١٨٩,٦	٢٦٩٠,٦	٢٢,٩	جامعة أم القرى
٢٥٦٢,٩	٢٦٩٧,٢	٣٠٤٨,٤	٣٦٥٠,١	١٨,٣	جامعة الملك خالد
١٣٠١,٧	١٤٢٠,٠	١٦١٩,١	٢٠٧٨,٠	٢٨,٣	جامعة طيبة
١٣٩٠,٧	١٧٠٧,٥	١٩٧٠,٣	٢٣٥١,٠	١٩,٣	جامعة القصيم
١٠٧٦,٩	١٢٦٦,٢	١٥٥٤,٩	٢٠٤٠,٤	٣١,٢	جامعة الطائف
١٠٠١,٨	١٠٨٢,٩	١٤٢٩,٠	١٧٧١,٥	٢٤,٠	جامعة جازان
٧٦٨,٩	٩٠٠,٠	١٠٢٢,٦	١٤٤٠,٥	٤٠,٩	جامعة الجوف
٦٦٦,٨	٨٨٢,٩	١٠٣٩,٣	١٣٣٠,٥	٢٨,٠	جامعة حائل
٦٨٥,٩	٧٩٣,١	٩٨٦,٦	١٢٨٧,٦	٣٠,٥	جامعة تبوك
٥٣٠,٢	٦٢٦,٨	٧٦٩,٦	٩٤١,٣	٢٢,٣	جامعة الباحة
٥٣٧,٠	٦٣٠,١	٧٦٦,٤	١٠٧٩,٢	٤٠,٨	جامعة نجران

المصدر: بيان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية لتلك السنوات المالية.

تابع الجدول



تابع جدول رقم ٩-٣ : ميزانيات المؤسسات العامة المعتمدة للأعوام المالية (٢٠١٠م - ٢٠١٣م)

(مليون ريال)

نسبة التغير السنوي % (٢٠١٣م)	العام المالي ١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣م)	العام المالي ١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢م)	العام المالي ١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١م)	العام المالي ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠م)	
٨٧,١	٢١٩٥,٩	١١٧٣,٨	٨٣٤,٧	٨٩٥,٧	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
٢٨,٧	٩٣٢,٧	٧٢٤,٦	٥٤٨,٩	٥٢٢,٢	جامعة الحدود الشمالية
٢٢,٨	٢٩٠٧,٨	٢٣٦٧,٥	٢٠٠٨,٦	١٧٧٣,٠	جامعة الدمام
٥٢,٧	١٢٣٩,٧	٨١٢,١	٦٢٤,٧	٤٦٥,٤	جامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز
٩٢,٥	٩٤٩,٤	٤٩٣,١	٣٥٩,٠	٣٠١,٠	جامعة المجمعة
١٨,٢	٨٩٦,٨	٧٥٩,٠	٥٧٥,٦	٤٧٨,٧	جامعة شقراء
١٠,٩	٥٣١٨,١	٤٧٩٥,٣	٤٦٠٥,٤	٤٤١٥,٨	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
١٩,٦	٢١٥٠,٤	١٧٩٧,٥	١٦٩٣,٦	١٢٥٤,٦	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
٨,٨	٥٦٥,١	٥١٩,٣	٤٧٢,١	٤٤٨,٠	معهد الإدارة العامة
١٤,٦	٥٧١٣,٠	٤٩٨٣,٠	٤٤٦٢,٠	٤٢٥٥,٨	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
٧,٨	١٨٣٧,٣	١٧٠٤,٧	١٦٢٥,٣	١٤٨٩,٤	هيئة الهلال الأحمر السعودي
٣٨,٧	٢٧٣٠,٠	١٩٦٨,٥	١٥٣٥,٤	١٣١٨,٨	المؤسسة العامة للصناعات الحربية
٩,٢	٢٣٦,٠	٢١٦,٢	٢٠٨,٣	١٨٢,٨	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية
٣٧,٥	٧٠٣,٠	٥١١,٣	٤٦٨,٤	٤١٣,٧	الهيئة العامة للسياحة والآثار
١١,٦	٩٩٣,٦	٨٩٠,٠	٩٥٩,٠	٦٩٦,٦	هيئة الاتصالات السعودية وتقنية المعلومات
٤٤,٩	٩٩٤,١	٦٨٦,١	٦٢٤,٧	٥٠٣,٢	الهيئة العامة للغذاء والدواء
١٠,٨	٢٥٢٤,٠	٢٢٧٧,٤	٢١٣٥,١	١٩٥٠,٠	مؤسسة البريد السعودي
٧,٣	١٦٥٨٨,٧	١٥٤٥٦,٧	٧٨٩٩,٧	٧٥١٤,٤	الهيئة العامة للطيران المدني
٣٨,١	١١٦,٣	٨٤,٢	٧٣,٦	٦٣,٦	هيئة حقوق الإنسان
٤٤,٠	٥٨٩,٤	٤٠٩,٣	٣٢٦,٥	٢٥٣,٢	الهيئة العامة للمساحة
٠,٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	---	---	مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية
---	٣٥٤,٩	---	---	---	الجامعة السعودية الالكترونية
---	٤٢٣,٤	---	---	---	البنك السعودي للتسليف والادخار
---	٨٠,٠	---	---	---	الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين
---	١٦٣٠,٨	---	---	---	هيئة الاذاعة والتلفزيون
---	١٨٢,٧	---	---	---	وكالة الانباء السعودية
---	٧,٠	---	---	---	الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع

(---) غير متوفرة.
المصدر: بيان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية لتلك السنوات المالية.

مليون ريال، وهيئة الاذاعة والتلفزيون بحوالي ١٦٣٠,٨ مليون ريال، ووكالة الانباء السعودية بحوالي ١٨٢,٧ مليون ريال، والهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بحوالي ٧ مليون ريال، والهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين بحوالي ٨٠ مليون ريال (جدول رقم ٩-٣).

المؤسسات نسبة ١٨,٧ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)، وقد حصلت جامعة المجمعة على أعلى نسبة زيادة سنوية بلغت ٩٢,٥ في المئة. وقد تم تخصيص اعتمادات جديدة لكل من الجامعة السعودية الالكترونية بحوالي ٣٥٤,٩ مليون ريال، والبنك السعودي للتسليف والادخار بحوالي ٤٢٣,٤



وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية للعام المالي ٢٠١٢م نحو ٨٧٣,٣ مليار ريال وبارتفاع بلغ ٤٦,٦ مليار ريال أو ما نسبته ٥,٦ في المئة عما كانت عليه في العام السابق، وزيادة مقدارها نحو ١٨٣,٣ مليار ريال عن تقديرات الميزانية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) وبلغ الفائض نحو ٣٧٤,١ مليار ريال (جدول رقم ٩-٥، ورسم بياني رقم ٩-٢).

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي (٢٠١٢م)
سجلت الإيرادات الفعلية الأولية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) ارتفاعاً نسبته ١١,٦ في المئة مقارنة بما كانت عليه في العام السابق لتصل إلى ١٢٤٧,٤ مليار ريال وبزيادة نسبتها ٧٧,٧ في المئة عن المقدر لها بالميزانية (جدول رقم ٩-٤). ويعزى ارتفاع الإيرادات إلى الارتفاع في أسعار البترول والكميات المصدرة.

جدول رقم ٩-٤ : الإيرادات والمصروفات الفعلية للأعوام المالية (٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢)

(مليون ريال)					
١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)		١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٠١١م)		١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م)	
المبلغ	نسبة التغير %	المبلغ	نسبة التغير %	المبلغ	نسبة التغير %
١٢٤٧٣٩٨	١١,٦	١١١٧٧٩٢	٥,٧	٧٤١٦١٦	١٥,٤
١١٤٤٨١٨	١٠,٧	١٠٣٤٣٦٠	٥٤,٣	٦٧٠٢٦٥	١٩,٢
١٠٢٥٨٠	٢٣,٠	٨٣٤٣٢	١٦,٩	٧١٣٥١	١١,٥-
٨٧٣٣٠٥	٥,٦	٨٢٦٧٠٠	٢٦,٤	٦٥٣٨٨٥	٤٠,٢
٢٦١٦٧٩	٥,٣-	٢٧٦٢٠٠	٣٨,٩	١٩٨٨٤٢	٦٧,٠
٦١١٦٢٦	١١,١	٥٥٠٥٠٠	٢١,٠	٤٥٥٠٤٣	٣١,١
٣٧٤٠٩٣	--	٢٩١٠٩٢	--	*٨٧٧٣١	--

* لا تشمل المصروفات من المشاريع المصدرة من حسابات الفوائض (١٧٠٥٧ مليون ريال)، كما يشمل مبلغ (٧٣١ مليون ريال) والذي يمثل الإيداعات النقدية لجاري الحكومة.
المصدر: وزارة المالية.

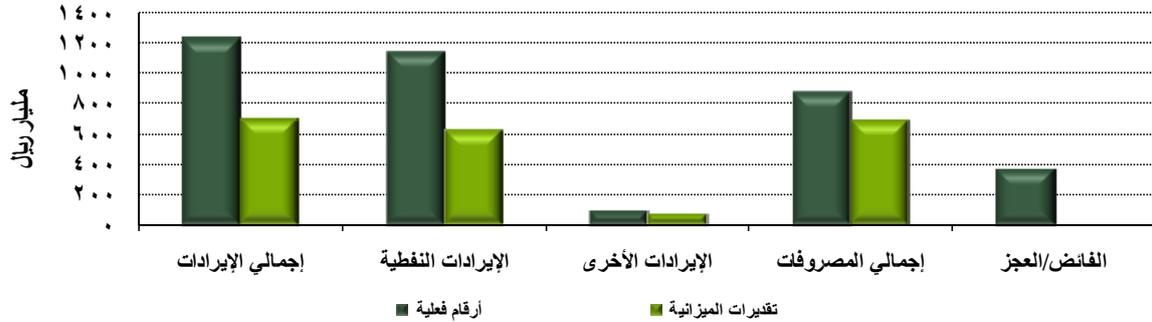
جدول رقم ٩-٥ : الأرقام الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة

(مليون ريال)					
١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)		١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٠١١م)		١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م)	
أرقام فعلية	تقديرات الميزانية	أرقام فعلية	تقديرات الميزانية	أرقام فعلية	تقديرات الميزانية
١٢٤٧٣٩٨	٧٠٢٠٠٠	١١١٧٧٩٢	٥٤٠٠٠٠	٧٤١٦١٦	٤٧٠٠٠٠
١١٤٤٨١٨	٦٢١٠٠٠	١٠٣٤٣٦٠	٤٦٨٠٠٠	٦٧٠٢٦٥	٤٠٠٠٠٠
١٠٢٥٨٠	٨١٠٠٠	٨٣٤٣٢	٧٢٠٠٠	٧١٣٥١	٧٠٠٠٠
٨٧٣٣٠٥	٦٩٠٠٠٠	٨٢٦٧٠٠	٥٨٠٠٠٠	٦٥٣٨٨٥	٥٤٠٠٠٠
٣٧٤٠٩٣	١٢٠٠٠	٢٩١٠٩٢	٤٠٠٠٠-	٨٧٧٣١	٧٠٠٠٠-

المصدر: وزارة المالية.



رسم بياني رقم ٩-٢ : الميزانية التقديرية والفعالية للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م)



٢٠١٢م مقابل ارتفاع نسبته ١٦,٩ في المئة في العام السابق. وبلغ النصيب المئوي للإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات نحو ٨,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٧,٥ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٦، والرسم البياني رقم ٩-٣).

المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية

سجلت المصروفات الفعلية الجارية ارتفاعاً نسبته ١١,١ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو ٦١١,٦ مليار ريال مقابل ارتفاع نسبته ٢١ في المئة في العام السابق. وبلغ النصيب المئوي للمصروفات

الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

سجلت الإيرادات النفطية الفعلية ارتفاعاً نسبته ١٠,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو ١١٤٤,٨ مليار ريال.

وبلغ النصيب المئوي للإيرادات النفطية نحو ٩١,٨ في المئة من إجمالي الإيرادات خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٩٢,٥ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٦).

وسجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً نسبته ٢٣,٠ في المئة لتصل إلى نحو ١٠٢,٦ مليار ريال خلال عام

جدول رقم ٩-٦ : الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

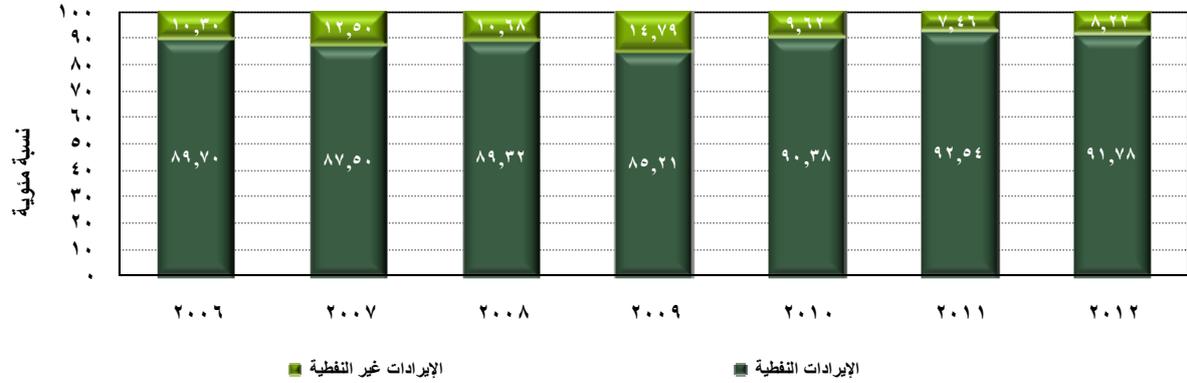
(مليون ريال)

إجمالي الإيرادات	الإيرادات غير النفطية		الإيرادات النفطية		العام
	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	
١١٠٠٩٩٣	١٠,٧	١١٧٦٢٤	٨٩,٣	٩٨٣٣٦٩	٢٠٠٨
٥٠٩٨٠٥	١٤,٨	٧٥٣٨٥	٨٥,٢	٤٣٤٤٢٠	٢٠٠٩
٧٤١٦١٦	٩,٦	٧١٣٥١	٩٠,٤	٦٧٠٢٦٥	٢٠١٠
١١١٧٧٩٢	٧,٥	٨٣٤٣٢	٩٢,٥	١٠٣٤٣٦٠	٢٠١١
١٢٤٧٣٩٨	٨,٢	١٠٢٥٨٠	٩١,٨	١١٤٤٨١٨	٢٠١٢

المصدر: وزارة المالية.



رسم بياني رقم ٩-٣: الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية



نسبته ٣٨,٩ في المئة في العام السابق، وبلغ النصيب المئوي للمصروفات الرأسمالية نحو ٣٠ في المئة من إجمالي المصروفات لعام ٢٠١٢م مقابل نحو ٣٣,٤ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٧، والرسم البياني رقم ٩-٤).

الجارية نحو ٧٠ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٦٦,٦ في المئة في العام السابق. وسجلت المصروفات الرأسمالية انخفاضاً نسبته ٥,٣ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو ٢٦١,٧ مليار ريال مقابل ارتفاع

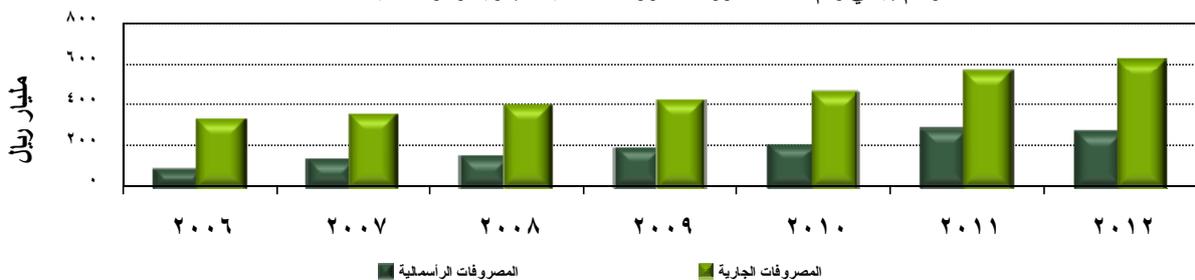
جدول رقم ٩-٧: المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية

(مليون ريال)

السنة	المصروفات الرأسمالية		المصروفات الجارية	
	النصيب المئوي %	المبلغ	النصيب المئوي %	المبلغ
٢٠٠٨	٢٥,٢	١٣١٢٣٠	٧٤,٨	٣٨٨٨٣٩
٢٠٠٩	٣٠,٢	١٧٩٨٤٠	٦٩,٨	٤١٦٥٩٤
٢٠١٠	٣٠,٤	١٩٨٨٤٢	٦٩,٦	٤٥٥٠٤٣
٢٠١١	٣٣,٤	٢٧٦٢٠٠	٦٦,٦	٥٥٠٥٠٠
٢٠١٢	٣٠,٠	٢٦١٦٧٩	٧٠,٠	٦١١٦٢٦

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم ٩-٤: تطور المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية





نسبة فائض الميزانية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي
تشير الأرقام الأولية للعام المالي ٢٠١٢م إلى فائض في الميزانية العامة للدولة بلغ ٣٧٤,١ مليار ريال، وبشكل هذا الفائض ما نسبته ١٤,٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض مقداره ٢٩١,١ مليار ريال وما نسبته ١١,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جدول رقم ٨-٩).

الدين العام
سجل حجم الدين العام القائم انخفاضاً نسبته ٢٧,٠ في المئة في نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) ليبلغ نحو ٩٨,٨ مليار ريال وما نسبته ٣,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل انخفاض نسبته ١٨,٩ في المئة. وما نسبته ٥,٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جدول رقم ٩-٩) ■

جدول رقم ٨-٩ : نسبة فائض/عجز الميزانية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي* (بالأسعار الجارية)	فائض أو عجز الميزانية	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٩	١٦٠٩١١٧	٨٦٦٢٩-	٥,٣٨-
٢٠١٠	١٩٧٥٥٤٣	٨٧٧٣١	٤,٤٤
٢٠١١	٢٥١٠٦٥٠	٢٩١٠٩٢	١١,٥٩
**٢٠١٢*	٢٦٦٦٤٣٦	٣٧٤٠٩٣	١٤,٠٣

* تشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية
المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة المالية.

جدول رقم ٩-٩ : الدين العام

(مليون ريال)

العام المالي	المقترض	المسدد	حجم الدين العام القائم في نهاية العام	نسبة التغير %	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٨	٢٩٨	٣٢٠٢٦	٢٣٥٠٣٤	١١,٩-	١٩٤٩٢٣٨	١٢,١
٢٠٠٩	٢١٧	١٠١٤٣	٢٢٥١٠٨	٤,٢-	١٦٠٩١١٧	١٤,٠
٢٠١٠	١٥	٥٨١٢٤	١٦٦٩٩٩	٢٥,٨-	١٩٧٥٥٤٣	٨,٥
٢٠١١	٥٤٢٢	٣٦٩٢٢	١٣٥٤٩٩	١٨,٩-	٢٥١٠٦٥٠	٥,٤
٢٠١٢	---	---	٩٨٨٤٨	٢٧,٠-	٢٦٦٦٤٣٦	٣,٧

المصدر: وزارة المالية، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢ م

تشير الأرقام الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي **بالأسعار الجارية** (يشمل رسوم الاستيراد) سجل ارتفاعاً نسبته ٦,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ارتفاع نسبته ٢٧,١ في المئة في العام السابق. ويعزى ذلك إلى نمو القطاع النفطي بنسبة ٣,٠ في المئة خلال العام مقابل ارتفاع نسبته ٤٤,٧ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته ٩,٣ في المئة مقابل نمو نسبته ١٢,٨ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع الخاص نمواً نسبته ٩,٠ في المئة خلال العام مقارنة بنمو نسبته ١٣,٤ في المئة في العام السابق. كما سجل القطاع الحكومي نمواً نسبته ٩,٩ في المئة خلال العام مقابل نمو نسبته ١١,٣ في المئة في العام السابق.

وتشير البيانات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي **بالأسعار الثابتة** (١٠٠ = ١٩٩٩م) (يشمل رسوم الاستيراد) سجل ارتفاعاً نسبته ٥,١ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ٨,٦ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع النفطي نمواً نسبته ٥,٥ في المئة مقابل ارتفاع نسبته ١١,٠ في المئة في العام السابق، كما سجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته ٥,٠ في المئة مقابل نمو نسبته ٨,٠ في المئة في العام السابق، وسجل القطاع الخاص نمواً نسبته ٤,٩ في المئة خلال العام مقابل نمو نسبته ٧,٧ في المئة في العام السابق، وسجل القطاع الحكومي نمواً نسبته ٥,٤ في المئة مقابل نمو نسبته ٨,٧ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١-١٠).

جدول رقم ١-١٠ : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

(مليون ريال)

*٢٠١٢			٢٠١١		
النصيب المئوي	نسبة النمو %	القيمة	النصيب المئوي	نسبة النمو %	القيمة
بالأسعار الجارية					
الناتج المحلي الإجمالي					
٩٩,٢	٦,١	٢٦٤٤٩١٦	٩٩,٣	٢٧,٢	٢٤٩٣٣٦٥
١- قطاع النفط					
٤٩,٣	٣,٠	١٣١٥١١٤	٥٠,٨	٤٤,٧	١٢٧٦٤١٦
٢- القطاع غير النفطي					
٤٩,٩	٩,٣	١٣٢٩٨٠٢	٤٨,٥	١٢,٨	١٢١٦٩٤٩
أ- القطاع الخاص					
٣٤,٦	٩,٠	٩٢١٧٠٧	٣٣,٧	١٣,٤	٨٤٥٧٨٠
ب- القطاع الحكومي					
١٥,٣	٩,٩	٤٠٨٠٩٥	١٤,٨	١١,٣	٣٧١١٦٩
٣- رسوم الاستيراد					
٠,٨	٢٤,٥	٢١٥٢٠	٠,٧	١٧,٨	١٧٢٨٥
١٠٠,٠	٦,٢	٢٦٦٦٤٣٦	١٠٠,٠	٢٧,١	٢٥١٠٦٥٠
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد					
بالأسعار الثابتة (١٠٠ = ١٩٩٩)					
الناتج المحلي الإجمالي					
٩٩,٠	٥,١	١٢٠٦١٨٤	٩٩,٠	٨,٦	١١٤٧٤٨٣
١- قطاع النفط					
٢١,٥	٥,٥	٢٦١٥٠١	٢١,٤	١١,٠	٢٤٧٨٢٤
٢- القطاع غير النفطي					
٧٧,٦	٥,٠	٩٤٤٦٨٣	٧٧,٧	٨,٠	٨٩٩٦٦٠
أ- القطاع الخاص					
٥٧,٦	٤,٩	٧٠١٢١٩	٥٧,٧	٧,٧	٦٦٨٧٣٠
ب- القطاع الحكومي					
٢٠,٠	٥,٤	٢٤٣٤٦٤	١٩,٩	٨,٧	٢٣٠٩٢٩
٣- رسوم الاستيراد					
١,٠	٦,٢	١١٧٤٩	١,٠	٥,٠	١١٠٦٣
١٠٠,٠	٥,١	١٢١٧٩٣٣	١٠٠,٠	٨,٦	١١٥٨٥٤٦
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد					
معامل الانكماش الضمني (١٠٠ = ١٩٩٩)					
الناتج المحلي الإجمالي					
٠,٩		٢١٩,٣	١٧,١		٢١٧,٣
١- قطاع النفط					
٢,٤-		٥٠٢,٩	٣٠,٥		٥١٥,٠
٢- القطاع غير النفطي					
٤,١		١٤٠,٨	٤,٤		١٣٥,٣
* بيانات أولية.					
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- وزارة الاقتصاد والتخطيط.					



نمو نسبته ١,٣ في المئة مقابل نمو نسبته ٢,٢ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) نمواً نسبته ٤,٨ في المئة مقابل نمو نسبته ١٣,٧ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء نمواً نسبته ٤,٥ في المئة مقابل نمو نسبته ٩,٩ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً نسبته ٣,٤ في المئة مقابل نمو نسبته ٢,١ في المئة في العام السابق. كما نما نشاط كل من تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٦,٤ في المئة خلال العام مقابل نمو نسبته ٧,١ في المئة و ١٣,٨ في المئة على التوالي في العام السابق (جدول رقم ١٠-٢).

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (عدا رسوم الاستيراد) نحو ٣٤,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٣٣,٩ في المئة في العام السابق. وبلغ معدل نمو القطاع الخاص (بالأسعار الجارية) نحو ٩,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ١٣,٤ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٣ ورسم بياني رقم ١٠-١).

وساهم القطاع الخاص بنسبة ٥٧,٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٩٩ = ١٠٠) خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٥٧,٧ في المئة في العام السابق، بينما ساهم القطاع الحكومي بنسبة ٢٠,٠ في المئة خلال العام مقابل ١٩,٩ في المئة في العام السابق. وساهم القطاع النفطي بنسبة ٢١,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٢١,٤ في المئة في العام السابق.

وسجل معامل الانكماش الضمني للقطاع غير النفطي ارتفاعاً نسبته ٤,١ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ارتفاع نسبته ٤,٤ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-١).

ويتضح من توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٩٩م = ١٠٠) حسب الأنشطة الاقتصادية أن جميع أنشطة الاقتصاد حققت نمواً خلال عام ٢٠١٢م وبمعدلات متفاوتة.

فقد سجل نشاط المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) أعلى معدل نمواً بلغت نسبته ٧,٣ في المئة خلال العام مقابل نمو نسبته ٥,٢ في المئة في العام السابق. وفي المقابل سجل نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك أدنى

جدول رقم ١٠-٢: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩)

(مليون ريال)

النسبة النمو %	النصيب المئوي %	القيمة	٢٠١١		٢٠١٠	٢٠٠٩	
			النسبة النمو %	النصيب المئوي %			
١,٣	٣,٤	٤١٥٥٠	٢,٢	٣,٦	٤١٠٢٦	٤٠٥٥٩	١- الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٤,٨	١٣,٦	١٦٤٦٣١	١١,١	١٣,٧	١٥٧١٣١	١٢٨٤٦٢	٢- الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط)
٧,٣	٢,٥	٢٩٥٩٨	٥,٢	٢,٤	٢٧٥٨٣	٢٦٢١٦	٣- المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)
٤,٥	٧,٢	٨٧٠٨٣	٩,٩	٧,٣	٨٣٣٠٠	٧٥٨١٨	٤- التشييد والبناء
٦,٤	١٢,٦	١٥٢٣٠٧	٧,١	١٢,٥	١٤٣١٨٤	١٣٣٦٥٨	٥- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٦,٤	٩,٧	١١٦٧٦٢	١٣,٨	٩,٦	١٠٩٧٦٨	٨٧٢٤٧	٦- النقل والتخزين والاتصالات
٣,٤	١٣,٧	١٦٥٣٨٣	٢,١	١٣,٩	١٥٩٩٢٠	١٥٦٦٦٧	٧- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال
٥,١	١٠٠,٠	١٢٠٦١٨٤	٨,٦	١٠٠,٠	١١٤٧٤٨٣	٩٨٣١٥٠	الناتج المحلي الإجمالي**
							* بيانات أولية.
							** لا تشمل رسوم الاستيراد.
							المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات — وزارة الاقتصاد والتخطيط.



جدول رقم ١٠-٣ : مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

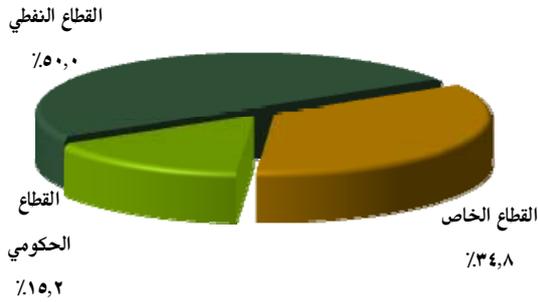
السنة	الناتج المحلي الإجمالي *	القطاع الخاص	النصيب المئوي %	نسبة التغير %
	(مليون ريال)	(مليون ريال)		
٢٠٠٩	١٥٩٦٢٢٢	٦٥٥٣٤٧	٤١,١	٧,١
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٧٤٥٥٣٢	٣٨,٠	١٣,٨
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	٨٤٥٧٨٠	٣٣,٩	١٣,٤
**٢٠١٢	٢٦٤٤٩١٦	٩٢١٧٠٧	٣٤,٨	٩,٠

* لا تشمل رسوم الاستيراد.

** بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات — وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رسم بياني رقم ١٠-١ : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٢م



مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١٥,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ١٤,٩ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو القطاع الحكومي ٩,٩ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ١١,٣ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٤) ورسم بياني رقم ١٠-١).

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٤٩,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٥١,٢ في المئة في العام السابق. وسجل

جدول رقم ١٠-٤ : مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي *	القطاع الحكومي	النصيب المئوي %	نسبة التغير %
	(مليون ريال)	(مليون ريال)		
٢٠٠٩	١٥٩٦٢٢٢	٢٨٨١١٢	١٨,٠	١٤,٩
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٣٣٣٥٢٢	١٧,٠	١٥,٨
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	٣٧١١٦٩	١٤,٩	١١,٣
**٢٠١٢	٢٦٤٤٩١٦	٤٠٨٠٩٥	١٥,٤	٩,٩

* لا تشمل رسوم الاستيراد.

** بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات — وزارة الاقتصاد والتخطيط.



جدول رقم ١٠-٥ : مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي* (مليون ريال)	القطاع النفطي (مليون ريال)	النصيب المئوي %	نسبة التغير %
٢٠٠٩	١٥٩٦٢٢٢	٦٥٢٧٦٢	٤٠,٩	٣٩,١-
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٨٨١٨٢٠	٤٥,٠	٣٥,١
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	١٢٧٦٤١٦	٥١,٢	٤٤,٧
**٢٠١٢	٢٦٤٤٩١٦	١٣١٥١١٤	٤٩,٧	٣,٠

* لا تشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات — وزارة الاقتصاد والتخطيط.

مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١,٩ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ١,٩ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي ٣,٤ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ٢,٣ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٧ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١٠,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ١٠,١ في المئة في العام السابق. وسجل النشاط الصناعي بالأسعار الجارية نمواً نسبته ٦,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ١٥,٥ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٧ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

القطاع النفطي بالأسعار الجارية نمواً نسبته ٣,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ٤٤,٧ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٥ ورسم بياني ١٠-١).

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت مساهمة نشاط الخدمات بالأسعار الجارية (يشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، ومنتجاتي الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٣٥,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٣٤,٦ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في هذا النشاط ٩,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ١١,٠ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٦ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

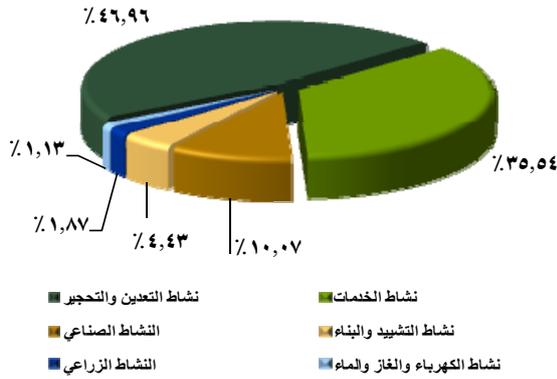
جدول رقم ١٠-٦ : مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي* (مليون ريال)	نشاط الخدمات (مليون ريال)	النصيب المئوي %	التغير %
٢٠٠٩	١٥٩٦٢٢٢	٦٨٤٢٦٠	٤٢,٩	١٢,٨
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٧٧٦٩٤٦	٣٩,٦	١٣,٥
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	٨٦٢٤٥٢	٣٤,٦	١١,٠
**٢٠١٢	٢٦٤٤٩١٦	٩٤٧٣٣٤	٣٥,٨	٩,٨

نشاط الخدمات يشمل: تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، ومنتجاتي الخدمات الحكومية.
* لا تشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



رسم بياني رقم ١٠-٢: الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٢م



مساهمة الأنشطة الرئيسية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي ونشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى) في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) ما نسبته ٤٧,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل ٤٨,٨ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التعدين والتحجير نمواً نسبته ٣,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ٤٨,٠ في المئة في العام السابق.

وبلغت مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) ما نسبته ٤,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٤,٣ في المئة في العام السابق.

جدول رقم ١٠-٧: مساهمة النشاط الصناعي والنشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

النشاط الصناعي ^(٣)			النشاط الزراعي ^(١)			الناتج المحلي الإجمالي ^(١)	
التغير %	النصيب المئوي %	(مليون ريال)	التغير %	النصيب المئوي %	(مليون ريال)	(مليون ريال)	السنة
٠,٣-	١٠,٩	١٧٤٦٠٠	١,٧	٢,٩	٤٥٩٢٦	١٥٩٦٢٢٢	٢٠٠٩
٢٥,٠	١١,١	٢١٨١٧١	٢,٥	٢,٤	٤٧٠٦٣	١٩٦٠٨٧٤	٢٠١٠
١٥,٥	١٠,١	٢٥٢٠٠٣	٢,٣	١,٩	٤٨١٦٣	٢٤٩٣٣٦٥	٢٠١١
٦,٥	١٠,٢	٢٦٨٤٧٠	٣,٤	١,٩	٤٩٨١٦	٢٦٤٤٩١٦	٢٠١٢ ^(٤)

(١) لا يشمل رسوم الاستيراد. (٢) يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك. (٣) يشمل تكرير النفط. (٤) بيانات أولية. المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

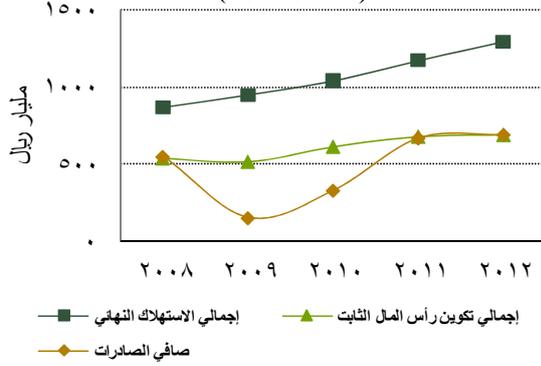
جدول رقم ١٠-٨: مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)											
السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	نشاط التعدين والتحجير	النصيب المئوي %	التغير %	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي %	التغير %	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي %	التغير %	السنة
٢٠٠٩	١٥٩٦٢٢٢	٦٠٨٧٨٣	٣٨,١	٤٠,٨-	٨٠٣٧٩	٥,٠	٠,٩	٢١٥٧٥	١,٤	١٧,٢	٢٠٠٩
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٨٢١٢٢٨	٤١,٩	٣٤,٩	٩٠٧٨٠	٤,٦	١٢,٩	٢٦٢٨١	١,٣	٢١,٨	٢٠١٠
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	١٢١٥٥١٨	٤٨,٨	٤٨,٠	١٠٧٠٢١	٤,٣	١٧,٩	٢٨٢٨٥	١,١	٧,٦	٢٠١١
٢٠١٢*	٢٦٤٤٩١٦	١٢٥١٧٠٠	٤٧,٣	٣,٠	١١٨١٩٢	٤,٥	١٠,٤	٣٠٠٧٦	١,١	٦,٣	٢٠١٢

* لا تشمل رسوم الاستيراد. ** بيانات أولية. المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



رسم بياني رقم ١٠-٣: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)



السابق، وسجل الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي ارتفاعاً نسبته ١١,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٢م ليبلغ نحو ٥٤٢,٧ مليار ريال مقابل ٤٨٨,١ مليار ريال في العام السابق.

وارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص) بنسبة ١٠,٤ في المئة من ١١٦٩,٨ مليار ريال في عام ٢٠١١م إلى ١٢٩١,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م. وبلغ نصيب إجمالي الاستهلاك النهائي ٤٨,٤ في المئة من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٢م مقابل ٤٦,٦ في المئة خلال عام ٢٠١١م (جدول رقم ١٠-١).

وبلغ نصيب إجمالي تكوين رأس المال الثابت ٢٥,٦ في المئة من إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٢٦,٨ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-١ ورسم بياني رقم ٣-١).

وسجل نمواً نسبته ١٠,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ١٧,٩ في المئة في العام السابق.

وساهم نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بنحو ١,١ في المئة خلال عام ٢٠١٢م وهي نفس نسبة المساهمة في العام السابق. وسجل نمواً نسبته ٦,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م مقابل نمو نسبته ٧,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٨ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

متوسط دخل الفرد

تشير الأرقام الأولية إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة في عام ٢٠١٢م بنسبة ٣,٢ في المئة ليبلغ نحو ٩١٣٣٢ ريالاً مقابل ارتفاع نسبته ٢٣,٥ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠ - ٩).

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢م

تشير الأرقام الأولية إلى أن الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي يقيم المشتريين (بالأسعار الجارية) سجل ارتفاعاً نسبته ٦,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٢م ليبلغ نحو ٢٦٦٦,٤ مليار ريال (يشمل رسوم الاستيراد) مقابل ٢٥١٠,٧ مليار ريال في العام السابق. ويعزى ذلك إلى ارتفاع صافي صادرات السلع والخدمات بنسبة ٣,٣ في المئة خلال العام ليبلغ نحو ٦٩٠,٨ مليار ريال مقابل ٦٦٨,٤ مليار ريال في العام السابق، وبلغ نصيبه في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ٢٥,٩ في المئة خلال عام ٢٠١٢م مقابل ٢٦,٦ في المئة في العام السابق. كما ارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص بنسبة ٩,٩ في المئة ليصل إلى نحو ٧٤٩,١ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقابل ٦٨١,٨ مليار ريال في العام

جدول رقم ٩-١٠: متوسط دخل الفرد

التغيير %	٢٠١٢*	التغيير %	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
٦,٢	٢٦٦٦٤٣٦	٢٧,١	٢٥١٠٦٥٠	١٩٧٥٥٤٣	١٦٠٩١١٧	١٩٤٩٢٣٨ (مليون ريال)
٢,٩	٢٩,٢٠	٢,٩	٢٨,٣٧	٢٧,٥٦	٢٦,٦٦	٢٥,٧٩ (مليون نسمة)
٣,٢	٩١٣٣٢	٢٣,٥	٨٨٤٩٧	٧١٦٧٤	٦٠٣٥٧	٧٥٥٩٠ (ريال)

* بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ١٠-١٠ : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشتريين
(بالأسعار الجارية)

(ملايين الريالات)

		٢٠١٢ ^(١)			٢٠١١			٢٠١٠			٢٠٠٩			
التغير %	النصيب المنوي %	القيمة	التغير %	النصيب المنوي %	القيمة	التغير %	النصيب المنوي %	القيمة	التغير %	النصيب المنوي %	القيمة			
١٠,٤	٤٨,٤	١٢٩١٧٧٢	١٢,٥	٤٦,٦	١١٦٩٨٢٣	٩,٦	٥٢,٦	١٠٣٩٥٩٠	٩,٢	٥٩,٠	٩٤٨٨٢٩	إجمالي الاستهلاك النهائي		
١١,٢	٢٠,٤	٥٤٢٦٩٩	٢٢,٠	١٩,٤	٤٨٨٠٦٢	١٢,١	٢٠,٣	٤٠٠١٧٣	٣,٥	٢٢,٢	٣٥٧٠١٥	الاستهلاك الحكومي		
٩,٩	٢٨,١	٧٤٩٠٧٣	٦,٦	٢٧,٢	٦٨١٧٦١	٨,٠	٣٢,٤	٦٣٩٤١٧	١٣,٠	٣٦,٨	٥٩١٨١٤	الاستهلاك الخاص		
١,٧	٢٥,٦	٦٨٣٨٦٣	١٠,٧	٢٦,٨	٦٧٢٤٠٠	١٩,٠	٣٠,٧	٦٠٧٣٤٧	٤,١-	٣١,٧	٥١٠٣٣٦	إجمالي تكوين رأس المال الثابت ^(٢)		
٣,٣	٢٥,٩	٦٩٠٨٠١	١٠٣,٤	٢٦,٦	٦٦٨٤٢٧	١١٩,١	١٦,٦	٣٢٨٦٠٦	٧٢,٦-	٩,٣	١٤٩٩٥٢	صافي صادرات السلع والخدمات ^(٣)		
٦,٢	١٠٠,٠	٢٦٦٦٤٣٦	٢٧,١	١٠٠,٠	٢٥١٠٦٥٠	٢٢,٨	١٠٠,٠	١٩٧٥٥٤٣	١٧,٤-	١٠٠,٠	١٦٠٩١١٧	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي		
													(١) بيانات أولية.	
													(٢) يشمل التغير في المخزون.	
													(٣) صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.	
													المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.	





البتروال والثروة المعدنية

دول آسيا الأخرى ودول أفريقيا ودول منطقة المحيط الهادي. وارتفع متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة ٥,١ في المئة في عام ٢٠١٢م ليبلغ ٩,٨ مليون برميل يومياً.

الطلب العالمي على النفط

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، ارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠١٢م بما نسبته ٠,٧ في المئة ليبلغ ٨٩,٧ مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو ٨٩,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١١م (جدول رقم ١١-١) ورسم بياني رقم ١١-١). ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط طلب دول منطقة المحيط الهادي الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتنامية بما نسبته ٧,٦ في المئة ليبلغ ٨,٥ مليون برميل يومياً مقارنة بنحو ٧,٩ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١١م، وكذلك زيادة الطلب من دول أمريكا الشمالية بما نسبته ٠,٩ في المئة ليبلغ ٢٣,٧ مليون برميل يومياً، بينما تراجع متوسط الطلب في دول أوروبا الغربية بما نسبته ٤,٢ في المئة ليبلغ ١٣,٧ مليون برميل يومياً.

استمرت السوق النفطية العالمية خلال عام ٢٠١٢م في التحسن الملحوظ نتيجة نمو الاقتصاد العالمي، وبناءً على بيانات وكالة الطاقة الدولية، ارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط بنسبة ٠,٧ في المئة ليبلغ ٨٩,٧ مليون برميل يومياً، وارتفع متوسط العرض العالمي بنسبة ٢,٨ في المئة ليبلغ ٩٠,٩ مليون برميل يومياً. ووفقاً لبيانات الأوبك، ارتفعت أسعار النفط، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف ٢٧,٢٧ دولار للبرميل بارتفاع نسبته ٢,٤٧ في المئة عن متوسط سعره عام ٢٠١١م البالغ ١٠٧,٨٠ دولار للبرميل.

وواصلت المملكة العربية السعودية جهودها ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) للمحافظة على استقرار السوق النفطية بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين للنفط على حد سواء ويعزز نمو الاقتصاد العالمي. ففي عام ٢٠١٢م قامت دول منظمة الأوبك برفع متوسط إنتاجها بنسبة ٥,٣ في المئة ليبلغ ٣٧,٥ مليون برميل يومياً وذلك لتعزيز استقرار السوق إثر ارتفاع متوسط الطلب العالمي لاسيما من

جدول رقم ١١ - ١ : متوسط الطلب العالمي على النفط*

(مليون برميل يومياً)

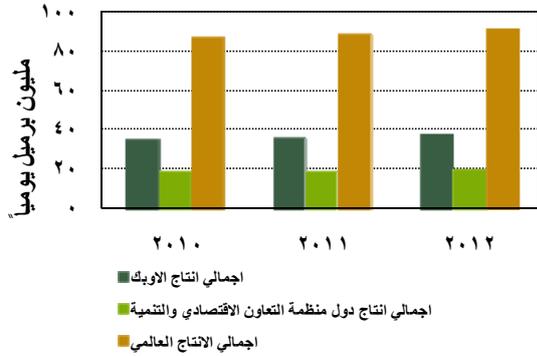
نسبة التغير المئوية	٢٠١٣		٢٠١٢				٢٠١٠			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠		
٠,٩	١,٣-	٢٣,٦	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٣,٥	٢٣,٧	٢٣,٥	٢٣,٨	دول أمريكا الشمالية
٤,٢-	٢,١-	١٣,٢	١٣,٦	١٣,٨	١٣,٨	١٣,٧	١٣,٧	١٤,٣	١٤,٦	دول أوروبا الغربية
٧,٦	١,٣	٩,١	٨,٧	٨,٢	٨,٠	٩,١	٨,٥	٧,٩	٧,٨	دول منطقة المحيط الهادي
٠,٤	١,١-	٤٥,٩	٤٦,١	٤٥,٨	٤٥,٦	٤٦,٣	٤٥,٩	٤٥,٧	٤٦,٢	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
										دول خارج المنظمة :
										دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)
٢,١-	٤,٤	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٦	٤,٧	٤,٥	
١,١	٣,٣	٩,٩	١٠,١	٩,٦	٩,٤	٩,٣	٩,٦	٩,٥	٩,٢	الصين
٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	دول أوروبا الشرقية
٠,٠	١,٦	٦,٤	٦,٧	٦,٦	٦,٥	٦,٣	٦,٥	٦,٥	٦,٤	دول أمريكا الجنوبية
٦,٥	٢,٩	١١,٧	١١,٦	١١,٢	١١,٤	١١,٣	١١,٤	١٠,٧	١٠,٤	دول آسيا الأخرى
٥,٠-	٣,٩	٧,٣	٧,٥	٨,١	٧,٨	٧,٢	٧,٦	٨,٠	٧,٧	دول الشرق الأوسط
٣,٠	٢,٩-	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٤	دول أفريقيا
										إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
٠,٩	٢,٦	٤٤,١	٤٤,٧	٤٤,٣	٤٣,٧	٤٢,٧	٤٣,٨	٤٣,٤	٤٢,٣	إجمالي الطلب العالمي
٠,٧	٠,٧	٩٠,٠	٩٠,٨	٩٠,١	٨٩,٣	٨٩,٠	٨٩,٧	٨٩,١	٨٨,٥	

* يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.

المصدر :شرة وكالة الطاقة الدولية أبريل ٢٠١٣م.



رسم بياني رقم ١١-٢: إنتاج العالم من النفط الخام

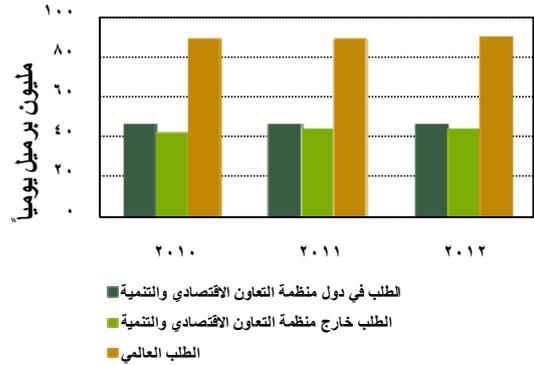


ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط إنتاج دول منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) بنسبة ٥,٣ في المئة ليبلغ ٣٧,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٢ مقارنة بنحو ٣٥,٧ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١١. ومثل إنتاج دول الأوبك في عام ٢٠١٢ ما نسبته ٤١,٣ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي مقارنة بنسبة ٤٠,٣ في المئة في عام ٢٠١١، في حين ارتفع متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما نسبته ٤,٨ في المئة من ١٨,٩ مليون برميل يوميا عام ٢٠١١ إلى نحو ١٩,٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٢ ممثلاً ما نسبته ٢١,٨ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي (رسم بياني رقم ١١-٢).

ومن خارج منظمة الأوبك، ارتفع متوسط إنتاج دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) خلال عام ٢٠١٢ بنسبة ٠,٩ في المئة ليبلغ ١٣,٧ مليون برميل يوميا، وإنتاج الصين بنسبة ٢,٠ في المئة ليبلغ ٤,٢ مليون برميل يوميا، وكندا بنسبة ٧,٤ في المئة ليبلغ ٣,٨ مليون برميل يوميا، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٢,٤ في المئة ليبلغ ٩,٢ مليون برميل يوميا. وانخفض متوسط إنتاج المكسيك بنسبة ٠,٧ في المئة ليبلغ ٢,٩ مليون برميل يوميا، والمملكة المتحدة بنسبة ١٤,٤ في المئة ليبلغ ١,٠ مليون برميل يوميا، والنرويج بنسبة ٦,٤ في المئة ليبلغ ١,٩ مليون برميل يوميا.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م، ارتفع متوسط الإنتاج العالمي من النفط بنسبة ٠,٩ في المئة ليبلغ ٩٤,٨ مليون برميل يوميا مقارنة في إنتاج الربع الأول من عام ٢٠١٢م البالغ ٩٤,٠ مليون برميل يوميا.

رسم بياني رقم ١١-١: الطلب العالمي على النفط



كذلك ارتفع متوسط الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما نسبته ٠,٩ في المئة، من ٤٣,٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١١م إلى ٤٣,٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٢م. وكان جل هذا الارتفاع من زيادة الطلب في كل من الصين بنسبة ١,١ في المئة ليبلغ ٩,٦ مليون برميل يوميا، ودول أفريقيا بنسبة ٣,٠ في المئة ليبلغ ٣,٤ مليون برميل يوميا، والدول الآسيوية الأخرى (عدا الصين واليابان وكوريا الجنوبية) بنسبة ٦,٥ في المئة ليبلغ ١١,٤ مليون برميل يوميا. واستمر الطلب في دول أوروبا الشرقية كما كان عليه في العام السابق عند ٠,٧ مليون برميل يوميا، ودول أمريكا الجنوبية عند ٦,٥ مليون برميل يوميا. بينما انخفض الطلب في دول الشرق الأوسط بنسبة ٥,٠ في المئة ليبلغ ٧,٦ مليون برميل يوميا، وما كان يعرف بدول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بنسبة ٢,١ في المئة ليبلغ ٤,٦ مليون برميل يوميا.

وارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,١ في المئة ليبلغ ٩٠,٠ مليون برميل يوميا، مقارنة بنحو ٨٩,٠ مليون برميل يوميا في الربع الأول من عام ٢٠١٢م.

الإنتاج العالمي من النفط

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن متوسط الإنتاج العالمي من النفط خلال عام ٢٠١٢م بلغ نحو ٩٠,٩ مليون برميل يوميا بارتفاع نسبته ٢,٨ في المئة مقارنة بنحو ٨٨,٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١١م (جدول رقم ١١-٢).



جدول رقم ١١ - ٢ : متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يومياً)		٢٠١٢						٢٠١١			٢٠١٠				
نسبة التغير السنوية		الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الأول	
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١
٥,٣	٢,٦	٣٦,٧	٣٧,٢	٣٧,٨	٣٧,٨	٣٧,٤	٣٧,٥	٣٥,٧	٣٤,٨	دول منظمة الأوبك					
٤,٨	٠,٤	٢٠,٦	٢٠,٤	١٩,٤	١٩,٧	١٩,٩	١٩,٨	١٨,٩	١٨,٩	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية					
٠,٩	٠,١	١٣,٨	١٣,٨	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٦	١٣,٦	المنتجون من خارج الأوبك					
١٢,٤	٤,٨	٩,٨	٩,٧	٩,١	٨,٩	٨,٩	٩,٢	٨,١	٧,٨	دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)					
٢,٠	٠,٠	٤,٢	٤,٠	٣,٧	٤,١	٤,٢	٤,٢	٤,١	٤,١	الولايات المتحدة الأمريكية					
٧,٤	٤,٢	٤,٠	٤,٠	٣,٧	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٥	٣,٤	الصين					
٠,٧-	٠,٧-	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠	كندا					
١٤,٤-	١٨,٤-	١,٠	٠,٩	٠,٨	١,٠	١,١	١,٠	١,١	١,٤	المكسيك					
٦,٤-	٤,٧-	١,٨	١,٨	١,٨	٢,٠	٢,١	١,٩	٢,٠	٢,١	المملكة المتحدة					
٢,٨	١,٣	٩٤,٨	٩٥,٠	٩٣,٣	٩٣,٨	٩٤,٠	٩٠,٩	٨٨,٤	٨٧,٣	مجموع الإنتاج العالمي					

*يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.
المصدر: ششرة وكالة الطاقة الدولية أبريل ٢٠١٣م.

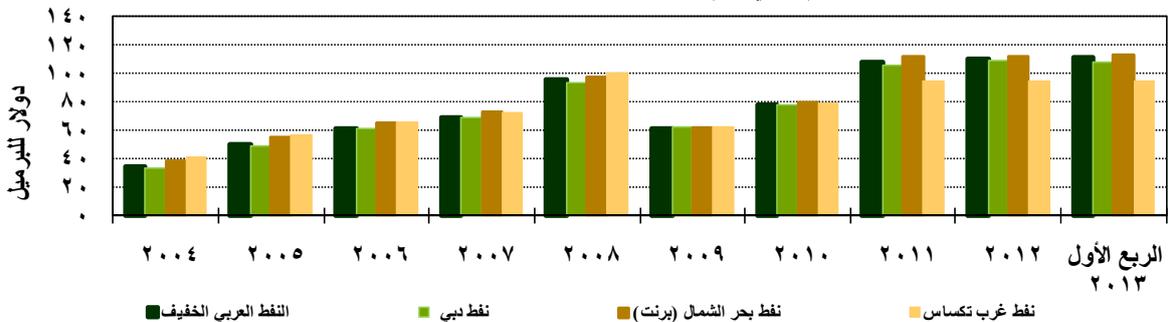
عام ٢٠١١م إلى ١١١,٦٣ دولار للبرميل في عام ٢٠١٢م. وانخفض متوسط سعر نفط غرب تكساس بنسبة ١,٠ في المئة من ٩٥,٠٣ دولار للبرميل في عام ٢٠١١م إلى ٩٤,١٠ دولار للبرميل في عام ٢٠١٢م.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م، انخفض متوسط سعر النفط العربي الخفيف بنسبة ٦,٢ في المئة ليبلغ ١١٠,٧٣ دولار للبرميل مقارنة بنحو ١١٨,٠٩ دولار للبرميل في الربع الأول من عام ٢٠١٢م (رسم بياني رقم ١١-٣).

الأسعار العالمية للنفط

وفقاً لبيانات الأوبك، ارتفعت معظم أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠١٢م. حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو ١١٠,٢٧ دولار للبرميل بارتفاع مقداره ٢,٤٧ دولاراً للبرميل أو ما نسبته ٢,٣ في المئة مقارنة بمتوسط سعره البالغ ١٠٧,٨٠ دولار للبرميل في عام ٢٠١١م (جدول رقم ١١-٣). وبلغ متوسط سعر نفط دبي خلال عام ٢٠١٢م نحو ١٠٩,٠٧ دولار للبرميل بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة مقارنة بنحو ١٠٦,١٩ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١١م. وارتفع متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة ٠,٣ في المئة من ١١١,٣٣ دولار للبرميل في

رسم بياني رقم ١١-٣: متوسط الأسعار الفورية للنفط





جدول رقم ١١-٣ : الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	نفط دبي	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
١٩٩٨	١٢,٢٠	١٢,١٥	١٢,٧١	١٤,٣٦
١٩٩٩	١٧,٤٥	١٧,٢٤	١٧,٩١	١٩,٣٠
٢٠٠٠	٢٦,٨١	٢٦,٢٥	٢٨,٤٤	٣٠,٣٧
٢٠٠١	٢٣,٠٦	٢٢,٨٣	٢٤,٤٦	٢٦,٠٠
٢٠٠٢	٢٤,٣٢	٢٣,٨٣	٢٥,٠٣	٢٦,١٣
٢٠٠٣	٢٧,٦٩	٢٦,٧٧	٢٨,٨١	٣١,٠٩
٢٠٠٤	٣٤,٥٣	٣٣,٦٦	٣٨,٢٣	٤١,٤٤
٢٠٠٥	٥٠,١٥	٤٩,٣٢	٥٤,٣٧	٥٦,٤٧
٢٠٠٦	٦١,٠٥	٦١,٥١	٦٥,١٤	٦٦,٠٠
٢٠٠٧	٦٨,٧٥	٦٨,٤٠	٧٢,٥٦	٧٢,٢٩
٢٠٠٨	٩٥,١٦	٩٣,٤٨	٩٧,٣٧	٩٩,٦٣
٢٠٠٩	٦١,٣٨	٦١,٦٥	٦١,٦٨	٦١,٦٦
٢٠١٠	٧٧,٧٥	٧٨,٠٤	٧٩,٥١	٧٩,٣٦
٢٠١١	١٠٧,٨٠	١٠٦,١٩	١١١,٣٣	٩٥,٠٣
٢٠١٢	١١٠,٢٧	١٠٩,٠٧	١١١,٦٣	٩٤,١٠
٢٠١٣				
الربع الأول	١١٠,٧٣	١٠٨,٢٤	١١٢,٥٧	٩٤,٣٣

المصدر: منظمة أوبك.

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام ٢٠١٢م ارتفاعاً في الأسعار الحقيقية للنفط (السعر الاسمي معدلاً بمؤشر أسعار المستهلك في الدول الصناعية لسنة الأساس عام ٢٠٠٥م) ، حيث بلغ متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف ٩٥,٧٢ دولاراً للبرميل بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة مقارنة بنحو ٩٥,١٠ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١١م (جدول رقم ١١-٤).

وانخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة ١,٣ في المئة ليبلغ ٩٦,٩٠ دولاراً للبرميل مقارنة بنحو ٩٨,٢١ دولار للبرميل في عام ٢٠١١م.

وبلغ متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف في عام ٢٠١٢م نحو ٣١٦,٧ في المئة من سعره عام ٢٠٠٥م، في حين بلغ في عام ٢٠١١م نحو ٣١٤,٧ في المئة

جدول رقم ١١-٤ : الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس عام ٢٠٠٥)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الاسمية للنفط		الأسعار الحقيقية للنفط*	
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)
٢٠٠٨	٩٥,١٦	٩٧,٣٧	٨٧,٦٤	٨٩,٦٧
٢٠٠٩	٦١,٣٨	٦١,٦٨	٥٦,٠٤	٥٦,٣١
٢٠١٠	٧٧,٧٥	٧٩,٥١	٧٠,٠٥	٧١,٦٤
٢٠١١	١٠٧,٨٠	١١١,٣٣	٩٥,١٠	٩٨,٢١
٢٠١٢	١١٠,٢٧	١١١,٦٣	٩٥,٧٢	٩٦,٩٠

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام مؤشر أسعار المستهلك في الدول الصناعية لسنة أساس عام ٢٠٠٥م. المصدر: ١. نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، صندوق النقد الدولي. ٢. منظمة الأوبك.



تكاليف النفط الخام والنقل والتأمين والتكرير والتسويق، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في نسبة الضريبة إلى السعر النهائي في معظم الدول الصناعية (جدول رقم ١١-٥).

وفي عام ٢٠١٢م ارتفعت الضريبة على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ ٢٦,٧٠ دولار للبرميل وهو ما يمثل ١٩,٧ في المئة من السعر النهائي للمستهلك، وهي أقل نسبة ضريبة في الدول الصناعية، وبلغت في كندا ٤٧,٤ دولار للبرميل أو ما نسبته ٢٨,٩٠ في المئة من السعر النهائي، وبلغت في اليابان ٥١,٥ دولار للبرميل أو ما نسبته ٢٢,٧ في المئة من السعر النهائي، وبلغت في فرنسا ٨١,٥ دولار للبرميل أو ما نسبته ٣٥,٨ في المئة من السعر النهائي، وفي ألمانيا ٨١,٢ دولار للبرميل أو ما نسبته ٣٧,١ في المئة من السعر النهائي، وفي إيطاليا ٨٩,٢٠ دولار للبرميل أو ما نسبته ٤٠,٢ في المئة من السعر النهائي، بينما بلغت في بريطانيا (والتي

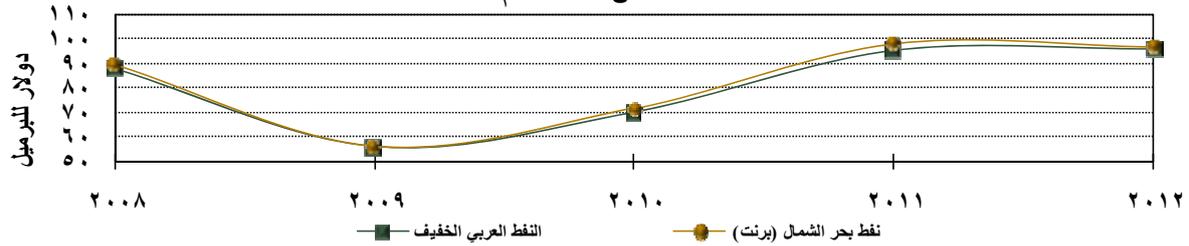
من سعره عام ٢٠٠٠م. وبلغ السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) عام ٢٠١٢م نحو ٣٠٢,٣ في المئة من سعره عام ٢٠٠٠م، في حين بلغ في عام ٢٠١١م نحو ٣٠٦,٣ في المئة من سعره عام ٢٠٠٠م.

وخلال الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢م بلغ السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف أعلى مستوى له في عام ٢٠١٢م حيث بلغ ٩٥,٧٢ دولار للبرميل، ووصل أدنى مستوى له في عام ٢٠٠٩م حيث بلغ ٥٦,٠٤ دولار للبرميل (رسم بياني رقم ١١-٤).

الضرائب على النفط في الدول الصناعية

ارتفعت الضرائب على النفط في الدول الصناعية في عام ٢٠١٢م، وواكب ذلك الأرتفاع في الضرائب زيادة في تكلفة برميل النفط قبل احتساب الضريبة، والمشملة على

رسم بياني رقم ١١-٤: الأسعار الحقيقية للنفط
سنة الأساس = ٢٠٠٥ م



جدول رقم ١١-٥: الضرائب على النفط في الدول الصناعية

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩,٧٧	٢٣,٣٥	٢٣,٠٦	٢٢,٤٥	٢٤,٣٠	٢٦,٧٠
مقدار الضريبة (دولار/برميل)	٢٠,٥٠	١٧,٣٥	٢٢,٧٤	١٨,٥٨	١٨,٠٠	١٩,٧٠
نسبة الضريبة للسعر النهائي	٢٤,٧٣	٢٧,٤٤	٢٥,٧٠	٢٥,٦٣	٢٩,٢٠	٤٧,٤٠
مقدار الضريبة (دولار/برميل)	٢٣,٠٩	١٩,٢٩	٢٥,٢١	٢٢,٠٧	١٩,٤٠	٢٨,٩٠
نسبة الضريبة للسعر النهائي	٤٠,٦٤	٤٥,٥٩	٤٥,٥٩	٤٤,٦٧	٤٩,٣٠	٥١,٥٠
مقدار الضريبة (دولار/برميل)	٢٧,٣٢	٢٢,٢٠	٢٦,٢٣	٢٤,٧٢	٢٢,٦٠	٢٢,٧٠
نسبة الضريبة للسعر النهائي	٧٣,٥٧	٨٣,٨٣	٨٠,١٧	٧٨,١٧	٨١,٠٠	٨١,٥٠
مقدار الضريبة (دولار/برميل)	٤٧,٢٢	٤٠,٢٦	٤٨,١٠	٤٢,٩٩	٣٧,١٠	٣٥,٨٠
نسبة الضريبة للسعر النهائي	٦٧,١٥	٧٤,٢٣	٧٤,٠٨	٧٢,٦٠	٧٧,٧٠	٨١,٢٠
مقدار الضريبة (دولار/برميل)	٤٥,٨٥	٣٩,٨٤	٥٤,١٠	٤٥,٩٢	٣٨,٢٠	٣٧,١٠
نسبة الضريبة للسعر النهائي	٦٩,٨٨	٧٥,٢٤	٧٢,٤٠	٧٣,٤٩	٧٦,٠٠	٨٩,٢٠
مقدار الضريبة (دولار/برميل)	٤٦,٩٧	٣٨,٦٤	٤٧,٩٥	٤٢,٣١	٣٥,٦٠	٤٠,٢٠
نسبة الضريبة للسعر النهائي	١٠٦,٠٤	١١٨,١٠	١١٥,٧٧	١١٢,٠٣	١١٧,٤٠	١٢٩,٦٠
مقدار الضريبة (دولار/برميل)	٥٣,٦٨	٤٦,١١	٥٥,٦١	٥٠,١٩	٤٥,٩٠	٤٨,٦٠
نسبة الضريبة للسعر النهائي						

المصدر: منظمة الأوبك.



عن العام السابق بلغت نحو ٠,٢ مليار برميل. وارتفع احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة ١,٠ في المئة ليبلغ في نهاية عام ٢٠١٢م نحو ٢٩٠,٨ تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو ٢٨٧,٨ تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام ٢٠١١م.

إنتاج المملكة من النفط الخام

ارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٥,١ في المئة ليبلغ نحو ٣٥٧٣,٤ مليون برميل مقارنة بنحو ٣٣٩٨,٥ مليون برميل عام ٢٠١١م (جدول رقم ١١ - ٦). وبذلك يكون متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام ٢٠١٢م نحو ٩,٨ مليون برميل.

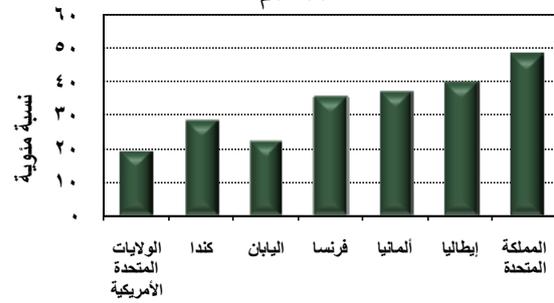
الإنتاج والاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

ارتفع إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام ٢٠١٢م بنسبة ٤,١ في المئة ليبلغ ٧٠٥,٣ مليون برميل مقارنة بنحو ٦٧٧,٧ مليون برميل في عام ٢٠١١م (جدول رقم ١١ - ٧).

تفرض أكبر ضريبة على النفط في الدول الصناعية) نحو ١٢٩,٦ دولار للبرميل أو ما نسبته ٤٨,٦ في المئة من السعر النهائي للمستهلك (رسم بياني رقم ١١ - ٥).

احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام الطبيعي بلغ احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام ٢٠١٢م نحو ٢٦٥,٩ مليار برميل بزيادة طفيفة

رسم بياني رقم ١١ - ٥ : نسبة الضريبة على النفط إلى سعره النهائي للمستهلك في الدول الصناعية لعام ٢٠١٢م



جدول رقم ١١ - ٦ : إنتاج المملكة من النفط الخام

(مليون برميل)

نسبة التغير السنوية		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩	
٥,١	١٤,٠	٣٥٧٣,٤	٣٣٩٨,٥	٢٩٨٠,٤	٢٩٨٧,٣	إجمالي الإنتاج			
٤,٨	١٤,٠	٩,٨	٩,٣	٨,٢	٨,٢	المتوسط اليومي			

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.

جدول رقم ١١ - ٧ : إنتاج المملكة من المنتجات المكررة *

(مليون برميل)

نسبة التغير السنوية		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩		٢٠٠٨	
٦,٠-	٢,١-	١١,٢٥	١١,٩٧	١٢,٢٣	١٢,٦٩	١١,٣٠	غاز البترول المسال				
٢,٣	٤,٠	١٤٥,٨٩	١٤٢,٥٨	١٣٧,٠٨	١٢٩,٦٢	١٢٤,٠١	البنتزين الممتاز				
٣,٣	١٣,٣-	٦٤,١٨	٦٢,١٢	٧١,٦٩	٦٥,٣٦	٧٦,٦٠	نافثا				
٥,٠	٤,٥	٦٣,٨٠	٦٠,٧٤	٥٨,١١	٦٣,٥٠	٦٩,٦٨	وقود طائرات (كبروسين)				
٢,١	٠,٨-	٢٣٤,١٢	٢٢٩,٤٠	٢٣١,٢١	٢٢٧,٦٩	٢٤٧,٤٤	ديزل				
١٠,٧	٦,٤-	١٦٨,٣٨	١٥٢,١٧	١٦٢,٥٨	١٨١,٦١	١٧٤,٣٨	زيت وقود				
٥,٥-	٢,٨	١٧,٦٩	١٨,٧٢	١٨,٢١	١٧,٠٤	١٧,٩٦	الإسفلت				
٤,١	١,٩-	٧٠٥,٣١	٦٧٧,٧٠	٦٩١,١١	٦٩٧,٥١	٧٢١,٣٧	المجموع				

* بما في ذلك البترول المسال والغاز الطبيعي.
المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.



النفط بنسبة ٢,٢ في المئة ليبلغ ١٤٩,٩ مليون برميل. وبالنسبة للنصيب النسبي من الاستهلاك العام، بلغ نصيب الغاز الطبيعي ٣٨,٥ في المئة من إجمالي الاستهلاك العام، والديزل ٢٠,١ في المئة، والبنزين ١٤,٠ في المئة، وزيت الوقود ٧,٣ في المئة، والزيت الخام ١٥,٤ في المئة. أما في استهلاك صناعة النفط فقد بلغ نصيب الغاز الطبيعي ٧٥,٧ في المئة من الإجمالي، وغاز الوقود نحو ١٢,٦ في المئة، وزيت الوقود ٤,٧ في المئة.

وارتفع إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي في عام ٢٠١٢م بنسبة ٦,٦ في المئة ليصل إلى ١٤٠٨,٦ مليون برميل مقارنة بنحو ١٣٢١,٤ مليون برميل في عام ٢٠١١م (جدول رقم ١١ - ٨).

وكانت هذه الزيادة في الاستهلاك المحلي خلال عام ٢٠١٢م نتيجة ارتفاع الاستهلاك العام بنسبة ٧,٢ في المئة لبلغ ١٢٥٨,٧ مليون برميل، وارتفع استهلاك قطاع صناعة

جدول رقم ١١ - ٨ : الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي

(مليون برميل)

المنتج	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
(أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	١٣,٧٤	١٥,٨٤	١٣,١٥	١٣,٢١	١٣,٠١
البنزين الممتاز	١٧٥,٩٢	١٦٢,٤٦	١٥١,٣٥	١٤٥,١٢	١٣٦,٧٠
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	٢٤,٧٦	٢٣,٩٠	٢٣,٢٥	٢٢,٢٤	٢٢,٦٣
الديزل	٢٥٣,٠٦	٢٣٤,٠١	٢٢٠,٣٨	٢١٤,٨٠	٢٠٨,١٢
زيت الوقود	٩١,٥٠	٨٨,٢٦	٧٧,٥٠	٧٦,٠٩	١٠٥,٩٣
الزيت الخام	١٩٣,٥٠	١٩٠,٧٣	١٩٢,٧٥	١٥٩,٦٣	٨٠,٤٦
الإسفلت	١٩,٩٦	٢٠,٥٤	٢٢,٧٧	٢١,٦٨	٢٢,٧٧
زيوت التشحيم	١,٦٠	١,٧٦	١,٨٩	١,٨٣	١,٨٥
الغاز الطبيعي	٤٨٤,٦٢	٤٣٧,٢١	٤٠٥,١٩	٣٨٠,٧٩	٣٨١,٣٥
المجموع الفرعي	١٢٥٨,٦٥	١١٧٤,٧٢	١١٠٨,٢٢	١٠٣٥,٣٨	٩٧٢,٨١
(ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	٢,٦٢	٢,٤٥	٠,٢٨	٢,٦٤	٢,٥٧
زيت الوقود	٧,١٠	٦,١٠	٤,٢٧	٧,١٨	٨,٠٥
الديزل	٤,٩٠	٣,٦٢	٥,٥١	٦,٠١	٣,٣٥
غاز الوقود	١٨,٨١	٢٠,١٦	٢٠,٢٣	١٢,١٠	٢٥,١١
الزيت الخام	٠,٠٩	٠,١٠	٠,١٤	٠,٣٤	٠,٣٠
الغاز الطبيعي	١١٣,٣٦	١١٣,٤٩	١١٦,٥٩	٨٥,٤٦	٩٦,٣٢
أخرى	٣,٠٦	٠,٧٧	٣,٦٨	٢,١٤	٢,٢١
المجموع الفرعي	١٤٩,٩٤	١٤٦,٧٠	١٥٠,٧١	١١٥,٨٦	١٣٧,٨٩
المجموع الكلي	١٤٠٨,٥٩	١٣٢١,٤١	١٢٥٨,٩٣	١١٥١,٢٥	١١١٠,٧٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.



صادرات المملكة من النفط

ارتفعت صادرات المملكة من النفط الخام خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٥,٧ في المئة، إذ بلغت ٢٧٨٣,٨ مليون برميل مقارنة بنحو ٢٦٣٤,٦ مليون برميل في عام ٢٠١١م. وانخفضت صادرات المملكة من المنتجات المكررة بنسبة ٤,٢ في المئة لتبلغ ٣١٥,٥ مليون برميل مقارنة بنحو ٣٢٩,٣ مليون برميل في عام ٢٠١١م (جدول رقم ١١ - ٩).

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب

صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة خلال عام ٢٠١٢م (رسم بياني رقم ١١ - ٦)، حيث بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام ٦٠,٠ في المئة، و ٥٦,٦ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة. ويليهما من حيث الترتيب دول أمريكا الشمالية التي بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام ١٨,٧ في المئة، ونحو ٠,٢ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، ثم دول أوروبا الغربية التي حصلت على ١٣,٠ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو ١٢,٩ في المئة من المنتجات

جدول رقم ١١ - ٩ : صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة * (حسب المناطق)

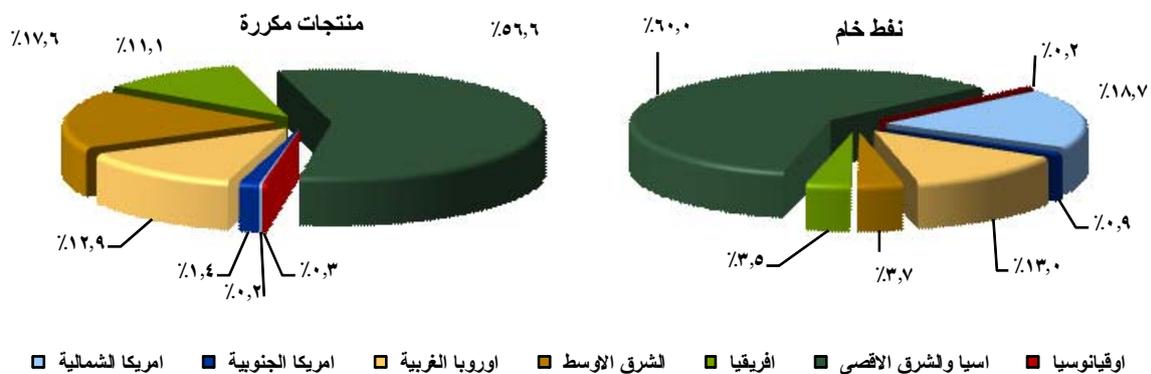
(مليون برميل)

النصيب المئوي لعام ٢٠١٢	٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		الصادرات إلى	
منتجات	نفط خام	منتجات	نفط خام	منتجات	نفط خام	منتجات		
٠,٢	١٨,٧	٠,٥٦	٥٢٠,٩٦	١,٦٥	٤٧٩,٣٤	٥,٣٢	٤٤٢,٢٤	دول أمريكا الشمالية
١,٤	٠,٩	٤,٥٣	٢٥,٠٤	٩,٤٢	٢٧,٢٥	٥,٦١	٢٤,٤٣	دول أمريكا الجنوبية
١٢,٩	١٣,٠	٤٠,٥٦	٣٦٢,٦٣	٤٢,٧١	٣٢٤,٧٨	٢٥,٩٦	٢٤٠,١٥	دول أوروبا الغربية
١٧,٦	٣,٧	٥٥,٤٠	١٠٢,٧٠	٥٨,٥٤	١٠٣,٧٧	٧٤,٨٧	١٠٧,٢٨	دول الشرق الأوسط
١١,١	٣,٥	٣٤,٨٩	٩٧,١١	٣٥,٧٤	٦١,٨٢	٣٣,٨٦	٥٤,١٧	دول أفريقيا
٥٦,٦	٦٠,٠	١٧٨,٥١	١٦٦٩,٥٩	١٨٠,٢٩	١٦٣٣,٢٣	٢٠١,٤٤	١٥٥٥,٢٢	دول آسيا والشرق الأقصى
٠,٣	٠,٢	١,٠٧	٥,٧٥	٠,٩٥	٤,٤٠	٠,٠٠	١,٦٠	دول أوقيانوسيا
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣١٥,٥٢	٢٧٨٣,٧٨	٣٢٩,٣٠	٢٦٣٤,٥٩	٣٤٧,٠٦	٢٤٢٥,٠٩	المجموع

* بما في ذلك البترول المسال والغاز الطبيعي.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

رسم بياني رقم ١١ - ٦: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام ٢٠١٢م





التعدينية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها. وبلغ عدد الرخص التعدينية سارية المفعول بنهاية عام ٢٠١٢م نحو ١٦٤٣ رخصة منها ٣٢ رخصة استطلاع، و ٢٦٦ رخصة كشف، و ٧٥ رخصة منجم صغير، وبلغ عدد رخص التعدين ١٩ رخصة لمختلف الخامات المعدنية الفلزية مثل الذهب، والنحاس، والزنك، والحديد، والفوسفات، والمعادن المصاحبة، والأحجار الكريمة، و ٣٢ رخصة محجر مواد خام لخامات صناعة الإسمنت والخامات الأخرى، و ٢٧ رخصة محجر مواد خام لخامات المعادن الصناعية الأخرى مثل الدولومايت، والشيبست، والصلصال، والحديد وغيرها، و ١١٨٠ رخصة محاجر مواد البناء. وبلغت إيرادات وكالة الوزارة للثروة المعدنية خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م) نحو ٤٧٩ مليون ريال.

وبالنسبة إلى شركات التعدين في المملكة العربية السعودية التي تعمل في خمسة مناجم لإنتاج الذهب، هي منجم مهد الذهب، ومنجم الصخيبرات، ومنجم الحجار، ومنجم بلغة، ومنجم الأمار، فقد انخفض إنتاجها من الذهب خلال عام ٢٠١٢م بنسبة ٦,٩ في المئة ليبلغ ٤٢٩٢ كجم مقارنة بإنتاجها عام ٢٠١١م البالغ ٤٦١٢ كجم. كما انخفض إنتاجها من الفضة في عام ٢٠١٢م بنسبة ١٠,٧ في المئة ليبلغ ٥٢١٢ كجم مقارنة بإنتاجها في عام ٢٠١١م البالغ ٥٨٣٩ كجم. وانخفض إنتاجها من الزنك بنسبة ٥٩,٥ في المئة من ٤٩٣٤ طن عام ٢٠١١م إلى ٢٠٠٠ طن عام ٢٠١٢م. وفي المقابل ارتفع إنتاجها من النحاس بنسبة ٢,٤ في المئة من ١٩٥٤ طن عام ٢٠١١م إلى ٢٠٠٠ طن عام ٢٠١٢م. (جدول رقم ١١-١) ■

المكررة، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها ٣,٧ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو ١٧,٦ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، وبلغ نصيب دول أفريقيا ٣,٥ في المئة من النفط الخام، ونحو ١١,١ في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتروكيماويات في المملكة

حققت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في عام ٢٠١٢م مستواً قياسياً بالنسبة إلى حجم الإنتاج والمبيعات، حيث بلغ إنتاج الشركة نحو ٧٢ مليون طن بارتفاع نسبته ٤,٤ في المئة مقارنة بنحو ٦٩ مليون طن في العام السابق. وتعزى تلك الزيادة إلى إنتاج مصانع جديدة وارتفاع الطاقة الإنتاجية لبعض المصانع. وشهد عام ٢٠١٢م تسويق ٥٥,٢ مليون طن بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة مقارنة بنحو ٥٤,٢ مليون طن في العام السابق، وانخفض إيراد المبيعات بنسبة ٥,٥ في المئة ليبلغ ١٨٩,٠ مليار ريال مقارنة بنحو ١٩٠,٠ مليار ريال في العام السابق. وبلغت الأرباح الصافية التي حققتها الشركة في عام ٢٠١٢م نحو ٢٤,٧ مليار ريال، بانخفاض نسبته ١٥,٥ في المئة مقارنة بنحو ٢٩,٢ مليار ريال في العام السابق. ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار البتروكيماويات إضافة إلى الارتفاع في تكلفة المبيعات خلال عام ٢٠١٢م.

الثروة المعدنية

تشرف وكالة وزارة البترول للثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة (جدول رقم ١١-١)، ومنها تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك



جدول رقم ١١ - ١٠ : الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	*٢٠١٢
الحجر الجيري	٣٦٠٠٠	٣٧٠٠٠	٤٥٧٥٠	٤٦٣٠٠	٤٨٦١٥
الطين	٥٠٠٠	٥٢٥٠	٥٨٠٠	٦٥٤٧	٦٨٧٥
الملح	١٦٠٠	١٦٨٠	١٨٠٠	١٨٦٤	١٩٥٧
رمل السيليكات	٨٠٠	٨٤٠	٨٢٠	١٣٠٣	١٣٦٨
مواد كسارات (بحص)	٢٤٨٠٠٠	٢٦٠	٢٧٧	٢٧٢٧	٢٨٦٣٥
رمل	٢٢٠٠٠	٢٣١٠٠	٢٦٠	٢٥	٢٦٦٧٠
رمل حديدي	٥٨١	٦٠٠	٥٥٠	٦٥٢	٦٨٥
جبس	٢٣٠٠	٢٤١٥	٢١٠٠	٢٢٣٩	٢٣٥١
رخام للأغراض الصناعية	١٠٠٠	١٠٥٠	١٥٠٠	١٣٥٢	١٤٢٠
كتل رخام	٨٥	٩٠	٤٨	٢٤	٢٥
كتل جرانيت	١١٠	١١٦	١١٠٠	٩٩٣	١٠٤٣
كتل حجر جيري	٢٤٢	٢٥٤	٢٥٦	٧٧٠	٨٠٩
كاولين	---	---	٦٢,٠	٧٠	٧٤
بارايت	---	---	٣٠	٣٠	٣٢
فلدسبار	٥٥	٥٨	٤٢	١٦٠	١٦٨
بازلت	---	---	---	---	---
بوزلان	٨١٠	٨٥٠	٩١٥	١٠١٠	١٠٦١
دلومايت	٤٦٥	٤٨٠	٥٨٣	٦١٦	٦٤٧
شبيست	٦٠٨	٦٤٠	٦٠٣	٧٣٨	٧٧٥
بيروفانيت	٤٠	٤٠	٢٤	٨	٨
بوكسيات	---	٢٤٦	٢٨٤	٦٣٤	٦٦٨
فوسفات	---	---	---	---	١٥٣٤

* تقديري. (---) غير متوفر.
المصدر: وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية.

جدول رقم ١١ - ١١ : إنتاج شركة التعدين العربية السعودية (معادن)

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)	رصاص (طن)
٢٠٠٨	٤٥٢٧,٠	٨٢٣٢,٠	١٤٦٥	٣٦٦٣	٣٤٧
٢٠٠٩	٤٨٥٧,٥	٧٥٢٧,٠	١٧١٩	٥٥٠٧	٦٨٥
٢٠١٠	٤٤٧٧,١	٧٦٧٠,٠	١٦٠٣	٤٢١٨	٥٤٣
٢٠١١	٤٦١٢,٠	٥٨٣٩,٠	١٩٥٤	٤٩٣٤	٣٩٦
٢٠١٢	٤٢٩٢,٠	٥٢١٢,٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	---

(---) غير متوفر.
المصدر: وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية، وشركة التعدين العربية السعودية (معادن).





ملحق الجداول الإحصائية موجود على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي في شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

<http://www.sama.gov.sa/ReportsStatistics/statistics/Pages/Home.aspx>